المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية
تخصص: دراسات إستراتيجية ودولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

الشراكة الجزائرية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب

إعداد الطالبـــــة:
حموش صـــــارة

إشراف الأستـــــاذ:
حســـــــام حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ بشاني حسان ..... رئيسا مناقشا
الأستاذ داود علي ..... عضوا مناقشا
الأستاذ حسام حمزة ..... مشرفا

السنة الجامعية
2015/2014

الإهداء

إلى أبي و أمي و أختي هاجر و لقمان

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: حسام حمزة، إلى كل من الأستاذ جوهري إسماعيل، الأستاذ جنوحات حسين و الأستاذ داشمي توفيق فيما يخص مساعدتهم بتقديم المراجع ،كذلك أشكر جزيل الشكر كل أعضاء لجنة المناقشة بما فيه الرئيس الأستاذ بشاني حسان و المصحح الأستاذ داود علي و كل من أسهم في تسهيل مهمة إنجاز هذه الدراسة.

تلخيص:

إن الجزائر كثيرا ما لعبت دور الفاعل الإقليمي و المنسق من أجل مكافحة الإرهاب حيث لعبت على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الظاهرة، وكذلك كثيرا ركزت على الحوار لحل النزاعات ومن مبادئها أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة حيث تركز على دبلوماسية الأفعال لا على دبلوماسية التصريحات، حيث تستعمل القوة الناعمة للتأثير على القرارات السياسية، للدول المعنية بالظاهرة الإرهابية في المنطقة من خلال المساعدات، و كسب المزيد من الحلفاء، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذا جعل منها فاعل أساسي في المنطقة الإقليمية، الجهوية والعالمية، مما أثار الولايات المتحدة الأمريكية في أن تصبح شريك لها في المجال الأمني نظرا لخبرتها الكبيرة في مجال مكافحة الإرهاب خاصة بعد الأحداث التي وقعت في سبتمبر 2001 ، حيث تجسدت هذه الشراكة من خلال التعاون الثنائي والمتعددة الأطراف خاصة في المجال العسكري، إلا أنه هناك مجموعة من العوامل التي تعيق الشراكة الجزائرية الأمريكية من خلال:

1. الغموض الأمريكي و غير الواضح من موقع الجزائر من التعاون.
2. عدم موافقة الجزائر على التدخل العسكري للولايات المتحدة في العراق و أفغانستان.
3. قضية الصحراء الغربية حيث تحاول الولايات المتحدة اتخاذ موقف منحاز للمغرب التي تطالب بالحكم الذاتي.
4. منافسة المغرب للجزائر للعب الدور الريادي في المنطقة المغاربية و منطقة الساحل.

إلا أن أمريكا تحتاج إلى دولة شرعية إفريقية تخدم مصالحها في إفريقيا و بما أن الجزائر برزت على الساحة الدولية من خلال دبلوماسيتها الخارجية الناجعة و هي تحاول جاهدة لبلوغ أهدافها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية محاولة أقناعها بأن استخدام القوة العسكرية لا يؤدي إلى أي نتيجة حيث أن الجزائر حيث تركز على دبلوماسية الحوار و هي حاليا تترأس مجلس الأمن في إفريقيا، كما لها موقع استراتيجي مهم و هي الأولى إفريقيا من حيث التسلح كل هذه العوامل تجعلها عامل تموقع أمريكا الجديد و سوف ترتفع أهمية الجزائر مقارنة بالمغرب في السياسة الأمريكية.

Abstract :

Algeria has often played the role of coordinator and regional actor in order to combat terrorism and played on keeping the military option in dealing with this phenomena , as well as Algeria focus on dialogue to resolve conflicts as one of its principle is do not interfere in the internal affairs of countries in the region focusing on diplomatic of acts and not on diplomacy of Statements, where it used the soft power to influence the political decisions of the states concerned about this terrorist phenomenon in the region through aids and gain more allies particularly the united states of America, from all this it made Algeria a key actor in the region, regional and international, making the United States to become an important partner in the field of security due to the large experience in the field of counter-terrorism, especially after the events of September 2001, as it materialize this partnership through bilateral and multilateral cooperation particularly in the military field, but there are a range of factors that obstruct the Algerian-American partnership through:

1. US and Algeria ambiguity from cooperation objectives.

2. The Disagreement of Algeria from the military intervention of the United States in Iraq and Afghanistan.

3. The issue of Western Sahara, where the United States is trying to take the sided attitude to please Morocco, which Morocco calls for autonomy issue.

4. The competition of Morocco and Algeria to play a leading role in the Maghreb and the Sahel region.

However, America needs a legitimacy African country to serves its interests in Africa, and since Algeria has emerged on the international scene through its foreign diplomacy effective and Algeria try hard to achieve its

objectives with cooperating with the United States by convincing her that the use of military force does not lead to any results as Algeria focusing on diplomacy of dialogue as actually headed the Security Council in Africa, and Algeria has an important strategic location and is the first country in Africa in terms of armament All of these factors make America view a new position with Algeria so its important will rise compared to Morocco, in American politics.

تحديد المصطلحات:

- **الشراكة الإستراتيجية:**

تعتبر الشراكة الإستراتيجية الطريقة المتبعة من طرف المؤسسات في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص (Spécialisation) وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء.

- **أحداث 11 سبتمبر 2001 :**

و هي الكارثة القومية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن قامت مجموعة من الطائرات المختطفة بالإعتداء على مركزي التجارة العالمية ووزارة الدفاع البنتاغون، مما أفرز عن خسار بشرية و مادية كبيرة جدا.

- **العلاقات الدولية:**

هي عبارة عن تفاعلات بين أطراف الوحدات الدولية، و هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين، النمط الأول هو نمط تعاوني، أما النمط الثاني فهو نمط صراعي.

- **الدبلوماسية الجزائرية:**

هي الدعوة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد المكان الفعال لها في النظام الدولي، إضافة إلى لعب دور فعال في ترقية السلم والأمن في العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات الكبيرة في العالم.

مقدمة

تمهيـــــــــد:

أصبح الإرهاب يشكل تهديدا عالميا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ليس بتهديده للأمن القومي الأمريكي فحسب بل للأمن و الإستقرار الدوليين ككل وفق وجهة النظر الأمريكية.

وعلى هذا الأساس دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير نظرتها للتهديد الإرهابي والذي بدأ يضرب مصالحها، حيث بدأت في تبني مقاربة أمنية لمكافحة الإرهاب العابر للحدود وهذا بالتعاون مع جميع الدول التي تأثرت بهذه الظاهرة منها الدول الغربية كابريطانيا واسبانيا التي تعرضتا لهجمات إرهابية سنة 2006 ، ومع بعض الدول العربية كالجزائر التي عانت بدورها طيلة عشرية كاملة من هذه الظاهرة، إلا أن ما كان يحدث فيها كان يوصف بالحرب الأهلية. وكثيرا ما طلبت الجزائر المساعدة من المجتمع الدولي إلا أن الأخير بقي مكتوف الأيدي مما وضع الجزائر أمام حتمية حل أزمتها الداخلية لوحدها إلى أن جاءت ضربات 11 سبتمبر 2001 واتضح بأن الجزائر كانت تعاني فعلا من ظاهرة الإرهاب، فسارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عولمة هذه الظاهرة عبر العالم عن طريق "الحرب على الإرهاب"، التي تشير إلى تلك الحملات السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف دولا و أفرادا و جماعات ترى فيها تهديدا للمصالح الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

كان من نتائج هذا المعطى المستجد حدوث تقارب أمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تجسد في تبادل للمعلومات والخبرات بينهما وتزويد الجزائر بتجهيزات عسكرية حديثة، ثم تطور ليتحول إلى تعاون أمني وجلسات حوار استراتيجي بينهما يعول عليها كي تشكل قاعدة لشراكة إستراتيجية بين الطرفين في المستقبل تتأسس على مكافحة الإرهاب.

الإشكالية:

إلى أي مدى ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في التأسيس لشراكة أمنية جزائرية-أمريكية قائمة على مكافحة الإرهاب ؟

أسئلة فرعية:

1. هل تعتبر أمريكا الجزائر دولة محورية في مجال مكافحة الإرهاب في المغرب العربي وفي الساحل؟
2. ما هي صور و أشكال التعاون الأمني الجزائري الأمريكي؟
3. إلى أي درجة شكل الإرهاب كتهديد مشترك بين البلدين المحرك الأساسي لتقارب أمريكي جزائري تمهيدا لمشروع بناء شراكة عسكرية أمنية لاسيما منذ سبتمبر 2001؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: وجود عدو مشترك بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في الإرهاب في منطقة الساحل دفع الطرفين إلى إعادة النظر في علاقاتهما وتعزيزها خاصة من الناحية الأمنية بالنظر إلى وجود مصالح مشتركة تجمعهما تعود بالفائدة لكليهما.

الفرضية الثانية: خبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب وموقعها الجيواستراتيجي عززا مكانة الجزائر في أن تكون شريكا محوريا لأمريكا في مجال مكافحة الإرهاب.

الفرضية الثالثة: إن أمريكا تحتاج إلى دولة تضمن لها الأمن في إفريقيا بالإضافة إلى تعزيز مصالحها في المنطقة، وبالتالي ارتفاع أهمية الجزائر بالنسبة للمغرب سوف يحمل آفاقا مستقبلية على ضرورة توسيع التعاون الجزائري الأمريكي إلى شراكة.

أهمية الموضوع :

إن أهمية الموضوع يكمن في أن الإرهاب بات يشكل خطورة خاصة بعد عولمة هذا المصطلح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث شهد العالم تصاعد غير مسبوق في العمليات الإرهابية و الذي جعل منه تهديدا للأمن و السلم الدوليين، باعتبار أن الإرهاب واحد من أكثر المفاهيم السياسية المعاصرة إثارة

للجدل و الخلاف، إذ ثمة إجماع على إدانته لكونه خطرا يهدد أمن البشرية و استقرارها، وعلى وجوب مواجهته بكل السبل سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وبالتالي إن التصدي لظاهرة الإرهاب إنما يستدعي معالجتها في إطار اتفاقيات و تحالفات إقليمية و دولية في مجال التعاون الأمني على مستوى منطقة الساحل خاصة حيث هناك انتشار للجماعات الإرهابية في هذه المنطقة، و هذا ماجعل وجود الجزائر في قلب هذه التحالفات كونها تعرضت للعديد من المرات لهذا النوع من التهديد حيث كانت هدفا من قبل هذه الظاهرة طيلة عشرية من الزمن، وكون هذا التهديد مشترك ومازال قائما بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية فعليه توجب إقامة تحالف بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب ومحاولة الوصول إلى عقد شراكة مستقبلا.

أهداف الدراسة:

من خلال الإشكالية سنحاول البحث حول نتائج التعاون الأمريكي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، و هل سوف يرتقي هذا التعاون إلى شراكة و تصبح الجزائر شريك أول للولايات المتحدة على غرار المغرب.

مبررات اختيار الموضوع:

إن مبررات اختيار الموضوع، تدفع الباحث بالوصول إلى نتائج علمية هادفة كون أن الباحث يبذل مجهودا أكبر للوصول إلى نتائج هادفة.

أولا: المبررات الموضوعية

- خطورة الظاهرة الإرهابية بحيث هي ظاهرة مهددة للأمن الإقليمي و حتى الدولي و بالتالي محاولة مكافحة هذه الظاهرة عبر مختلف الاتفاقيات و التحالفات الثنائية و المتعددة الأطراف.
- حضور القوة الدبلوماسية الجزائرية بقوة خاصة خلال الحرب الدولية على الإرهاب، و البحث عن حلفاء جدد، كاستمالة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشراكة مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب.

ثانيا: المبررات الذاتية

- الميل الشخصي للدراسات الأمنية و الإستراتيجية.
- مواصلة البحث في هذا الموضوع خاصة و أنه موضوع متشابك، و أن كل حادثة تقع تغير المفاهيم، و بالتالي كل باحث له رأيه الخاص في هذا الموضوع .

حدود الدراسة:

أ. الحدود الزمنية:

إن هجمات 11 سبتمبر هو نقطة بداية الحرب على الإرهاب حيث شكلت هذه الفترة منعطفا جديدا في السياسة الخارجية الأمريكية، مما أدى إلى إعادة النظر في التحديات الجمة التي تواجهها على المسرح الدولي بالخصوص محاربة الإرهاب حيث مهد إلى أن تكون الجزائر شريكا أساسيا في المجال الأمني خاصة إضافة إلى الموقع الاستراتيجي التي تحظى به هذه الأخيرة و كذلك الخبرة التي تتمتع بها في مجال مكافحة الإرهاب.

ب. الحدود المكانية:

إن الجزائر تمثل شبه زاويةٍ متوغّلةٍ بعمق في القارة الإفريقية عبر صحرائها. وكان مما أفضت إليه المساحة الشاسعة وطول الحدود البرية إلى أن تكون الجزائر منطقة تقاطع والتقاءٍ بين الغرب : الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه الشرق والجنوب، وبين الشمال: أوروبا في اتجاه الجنوب نحو إفريقيا هذا وكان لموقع الجزائر دورٌ في زيادة حساسية أمنها للتهديدات ذات الطبيعة الوطنية التي زادت حدتها في ظل التعقيدات التي شهدتها البيئة الأمنية منذ نهاية عقد الثمانينيات، و هي بذلك معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية الإقليمية من تفاعلات وتطورات، ولهذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة علاقات وطيدة مع الجزائر سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية بالإضافة إلى الخلفية التاريخية المشتركة لكل من الولايات المتحدة و الجزائر فيما يخص موضوع مكافحة الإرهاب.

صعوبة الدراسة:

تكمن صعوبة الدراسة في قلة وجود المادة العلمية، كون أن هذا الموضوع حساس للغاية، فضلا عن كونه سري بالنسبة لبعض الهيئات خاصة اتفاقيات التعاون المبرمة بين البلدين في المجال الأمني، و إن كان يمكن الإطلاع أو الحديث عنها لكن ليس بالتفصيل المطلوب، و إن كانت هناك بعض المراجع

التي لها صلة بالموضوع فهي باللغة الإنجليزية مما يتطلب الوقت الكافي لترجمتها إلى اللغة العربية ، إضافة إلى نقص الوقت الكافي للبحث أكثر في هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

يمكن أن نلخص أهم الكتب التي تعرضت لهذا الموضوع و هو الشراكة الجزائرية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب فيما يلي:

- الجزائر: القضايا الراهنة ، أليكسيس أريف، و هي محللة في الشؤون الإفريقية، هو عبارة عن تقرير لأعضاء الكونغرس صدر سنة 18 جانفي 2012 ، تتناول فيه نظرة أمريكا للجزائر على أنها شريك مهم في مجال مكافحة الإرهاب، و تصف الجزائر على أنها مصدر للنفط للولايات المتحدة الأمريكية، و الغاز لأوروبا.

- السياسة الخارجية للجزائر، نيكول غريمو ، حيث يستشهد هذا الكتاب على مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الإستعمار الفرنسي إلى صعود بوتفليقة للحكم سنة 1999 و إعادة إحياء صورة الجزائر بالنسبة للدول الغربية، بصفة عامة و الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة.

- مختلف المقالات و الدراسات الصادرة عن مجلة الجيش، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، التي تتكلم عن العلاقات الجزائرية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب.

الإطار النظري و المنهجي للدراسة:

أ. الإطار النظري:

من خلال هده الدراسة ارتأينا اختيار المقاربة الأمنية والسياسية فهي التي تلائم موضوع مذكرتنا التي تتبناها الجزائر على المستويات الإقليمية، الجهوية والعالمية، إذ تقر القوى الكبرى بجدوى المقاربة الأمنية الجزائرية التي تركز على الحوار لا التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وعلى التنسيق الأمني والمساعدة التقنية في مجال التكوين والسلاح الضروريين لمكافحة الإرهاب، و لهذا تستند المقاربات الأمنية للقوى و الفواعل الدولية على التوسع حيث ترتكز هذه المقاربات على مفاهيم مثل الشراكة، الحوار والتعاون وعلى قطاعات أخرى سياسية، اقتصادية، اجتماعية، و ثقافية دون إنقاص العامل العسكري .

ب. الإطار المنهجي:

اعتمدنا في إعداد دراستنا على المناهج التالية:

أولا بالمنهج التاريخي، لفهم العلاقات التاريخية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية عبر مختلف المحطات التاريخية منذ تدهور العلاقات الجزائرية الأمريكية إلى ازدهارها. فإن تحسن العلاقات التاريخية قد مهدت الطريق لعلاقات سياسية متميزة فقد كان الفضل لمتانة تلك العلاقات في بروز بعد جديد في العلاقات الأمريكية الجزائرية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والذي يعتبر امتدادا طبيعيا للعلاقات السياسية ألا و هو البعد الأمني، حيث شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية محطات متميزة وهذا ما يتبدى من خلال إستقراء المحطات التاريخية المتميزة التي طبعت العلاقات السياسية بين البلدين، نظرا لأن هذه العلاقات بدأت تشهد تغيرات جوهرية في الآونة الأخيرة، توحي بأن توجهاتها المستقبلية سوف تختلف اختلافا جذريا عن توجهاتها خلال المرحلة السابقة.

ثانيا المنهج المقارن، من خلال عرض مختلف المقاربات الجزائرية والأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب منذ 2001 إلى يومنا هذا، ومحاولة تحليل ظروف التعاون الجزائري الأمريكي في المجال الأمني، كذلك التطرق لمختلف المقاربات الجزائرية و الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

هيكلة الدراسة:

تأطرت الدراسة حول جوانب عدة تبدأ بالإشكالية ثم الفرضية ثم المنهج المستعمل و صولا إلى الإطار العام لهيكلة الدراسة، وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، من بينها:

الفصل الأول وتم من خلاله ضبط مفاهيم الإرهاب، وذلك بعرض أهم التعاريف الواردة في هذا الإطار، حيث تطرقنا إلى تعريف الإرهاب بصفة عامة وشاملة إذ نجد تعاريف متنوعة ومتعددة يصعب سردها كلها في مطلب واحد وبالتالي ارتأينا وضع أهم التعاريف في هذا المجال، كما تطرقنا إلى مفهوم : " الحرب على الإرهاب" و الذي شاع استعماله بعد حادثة 11 سبتمبر 2001 و التي غيرت من مفهوم الإرهاب. و تناولنا كذلك في هذا المبحث الثاني الإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية من خلال مبحثين: المبحث الأول، تناولنا فيه تدهور العلاقات الجزائرية الأمريكية ثم كيف تحسنت تلك العلاقات مع صعود بومدين للحكم ختاما بالرئيس بوتفليقة الذي أعطى مكانة للجزائر في الساحة الدولية.

أما المبحث الثالث فتناولنا التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي و محورية الطاقة و مكافحة الإرهاب حيث تمثل منطقة الساحل الإفريقي منشأ للحركات الإسلامية المتطرفة و منها تخوف أمريكا من جعل هذه

المنطقة ملاذا للإرهابيين و تكتل هذه الحركات إلى ملاذ للإرهابيين، و بالتالي الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية هي تخليص هذه المنطقة من الإرهاب.

أما الفصل الثاني فدرسنا صور و أشكال التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال ثلاثة مباحث: فيما يخص المبحث الأول فسوف ندرس مختلف المقاربات الجزائرية و الأمريكية فس مجال مكافحة الإرهاب من خلال مبادرة الساحل لسنة 2004 ، و مكافحة الإرهاب عبر الساحل، كذلك التعاون الجزائري الأمريكي ضمن الأطر متعددة الأطراف من خلال المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب من خلال عدة مبادرات منها مبادرة 5+5 دفاع الذي توج بالإمضاء على بيان مشترك يدعو لتعزيز الأمن والاستقرار والسلم في حوض غرب البحر الأبيض المتوسط، و كذلك علاقات الجزائر مع ابريطانيا و فرنسا في المجال الأمني العسكري، أما المبحث الثاني فسوف نتحدث عن الأطر الثنائية للتعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب عبر قوة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات و من خلال استمالة الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، باعتبار أن الجزائر دولة ذات خبرة في هذا المجال، أما ثانيا من خلال انضمام الجزائر للحوار المتوسطي من خلال تقديم نشاطات عسكرية للجزائر و التشغيل المتبادل التدريجي مع القوات الأمريكية و حلف الناتو.أما المبحث الثالث فسوف نتناول مختلف مجالات التعاون الجزائري الأمريكي عسكريا و استخباراتيا.

أما **الفصل الثالث** فتركناه لمعالجة مشروع الشراكة الجزائرية الأمريكية: مؤشرات الاستمرار ومعوقاته، من خلال التطرق لمبحثين: ففي المبحث الأول تطرقنا للعوامل المعوقة للشراكة الأمنية الجزائرية الأمريكية من خلال موانع بناء الشراكة الإستراتيجية الحقيقية بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك دور اللوبي الإسرائيلي المغربي في الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة بناء الشراكة الجزائرية الأمريكية.أما المبحث الثاني فسوف ندرس مختلف السيناريوهات للشراكة الأمنية الجزائرية الأمريكية في ظل الظروف الدولية الراهنة.

خـــــــطة الدراســــــــة

مقدمـــــــــة

الفصل الأول: الإطــار المفــاهيمي والتاريخي للإرهاب والعلاقــات الجزائرية الأمريكية

المبحث الأول: التعريف بالإرهاب ونشأته وجهود المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحته

المطلب الأول: التعريف بالإرهاب والحرب على الإرهاب

المطلب الثاني: عوامل نشأة ظاهرة الإرهاب و جهود المنظمات الدولية و الإقليمية لمكافحته.

المبحث الثاني: الإطــار التاريخي للعلاقــات الجزائرية الأمريكية

المطلب الأول: تدهور العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية.

المطلب الثاني: عودة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية

المبحث الثالث: التهديد الإرهابي في الســاحل الإفريقي

المطلب الأول: واقع التهديد الإرهابي في الساحل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: محورية الطاقة ومكافحة الإرهاب.

الفصل الثاني: صور وأشكــال التعاون الجزائري الأمريكي في مجــال مكافحة الإرهاب

المبحث الأول: المقـــاربتان الجزائرية والأمريكية لمكافحة الإرهاب

المطلب الأول: المقــاربة الجزائرية الأمنية لمكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: المقــاربة الأمريكية الأمنية لمكافحة الإرهاب

المبحث الثاني: الإطــار الثنائي للتعاون الجزائري الأمريكي لمكافحة الإرهاب

المطلب الأول: القوة الدبلوماسية الجزائرية والبحث عن حلفاء في مجال مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: الجزائر والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

المبحث الثالث: مجــالات التعاون الجزائري الأمريكي لمكافحة الإرهاب

المطلب الأول: التعاون في المجال العسكري

المطلب الثاني: التعاون في المجال الإستخباراتي

الفصل الثالث: مشروع الشراكة الجزائرية الأمريكية: مؤشرات الاستمرار ومعوقاته

المبحث الأول: العوامل المعوقة للشراكة الأمنية الجزائرية الأمريكية.

المطلب الأول: موانع بناء الشراكة الإستراتيجية الحقيقية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: دور اللوبي الإسرائيلي المغربي في الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة بناء الشراكة الجزائرية الأمريكية.

المبحث الثاني: سيناريو الشراكة الأمنية الجزائرية الأمريكية في ظل الظروف الدولية الراهنة

المطلب الأول: سيناريو بقاء الوضع الراهن

المطلب الثاني: سيناريو ترقية التعاون الجزائري الأمريكي إلى شريك استراتيجي على غرار المغرب

خاتمـــــــة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و التاريخي للإرهاب و العلاقات الجزائرية الأمريكية

الفصل الأول: الإطار المفـاهيمي والتاريخي للإرهاب والعلاقات الجزائرية الأمريكية

من خلال هذا الفصل سوف نعرض في المبحث الأول تعريف الإرهاب على الرغم من شيوعه إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه على المستوى الدولي، حيث يعود هذا الاختلاف إلى عوامل إيديولوجية متصلة بهذا المصطلح إضافة إلى اختلاف البنى الثقافية والفكرية، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى العلاقات الجزائرية الأمريكية في حقبة معينة حيث تمتاز بالتوتر تارة و التحسن تارة أخرى و هذا تماشيا مع المتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية أما المبحث الثالث و الأخير فقد تطرقنا إلى واقع التهديد الإرهابي في الساحل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث أن هذه المنطقة هي ساحة جاذبة للشبكات الإرهابية و بالتالي عدم التدخل العسكري سوف يحول المنطقة إلى محضن للإرهاب و لكن الحقيقة الثابتة وراء هذا التدخل هو تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية في المغرب العربي.

المبحث الأول: التعريف بالإرهاب وأسباب نشأته وجهود المنظمات الدولية لمكافحته

المطلب الأول: التعريف بالإرهاب

- **الإرهاب لغة:**

أتت كلمة الإرهاب من رهب، رهبا ورهبة، ولقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسها "رهب" بمعنى خاف، وأرهب فلانا بمعنى خوفه وفزعه، والإرهابيون وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية. وفي الأدب الفرنسي فإن كلمة إرهاب اشتقت من كلمة رهبة (Terreur) المشتقة بجذورها من (Terere) و (Terrere) ذات الأصل اللاتيني و معناها : جعله يرتعد و يرتجف و في قاموس الأكاديمية الفرنسية المنشور عام 1694 م فإن كلمة إرهاب تعني رعب و خوف شديد و اضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شر حاضر أو خطر قريب. و كذلك في القواميس الفرنسية الأخرى مثل قاموس (Furitiere) و (Richelet) فإن معنى الرهبة يشدد على الجانب السيكولوجي و الإجتماعي والسياسي لهذه الكلمات، بمعنى ألقى الرهبة بين الأعداء و نشر الرهبة في جميع الأمكنة التي يمر بها.

و تبين من تفسير القواميس العربية والفرنسية أن الرهبة تحتوي عنصرين مهمين لبلوغ التأثير في السلوك و المواقف المراد الحصول عليها من قبل من يقوم بهما: عنصر نفسي و أخر جسدي اي تغيرات الجسد الخارجية من جراء الرعب و الخوف.

وعرف قاموس "أكسفورد" كلمة الإرهاب بأنها "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية". وفي اللغة الفرنسية نجد أن قاموس "روبير" عرف الإرهاب بأنه: "الاستعمال المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة،

وبصفة خاصة هو مجموعة من أعمال العنف (اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير) تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان وخلق مناخ بانعدام الأمن ."

والمرادف الإنجليزي لكلمة الإرهاب هي كلمة (Terror) وهي الأكثر شيوعا ويرجع أصلها إلى الكلمة اللاتينية (Terser) أيضا و تعني الترويع أو الرعب أو الهول. وجاء في قاموس المورد (Terror) فظاعة، رعب وهو ما يوقع الرعب بالنفوس، وفي أحدث طبعة لقاموس المورد مفردة الفعل رهب (Terror) ومصدرها (Terrorism) من الخوف (Frightening) و(Terrorist) شخص إرهابي.[1]

كما يعني الإرهاب أيضا محاولة الجماعات والأفراد فرض أفكار أو مواقف أو مذاهب بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كانت نسبتها على ضلال، وتعطي نفسها وضع الوصاية عليها تحت أي مبرر... ومن هنا يأتي أسلوب الفرض والإرغام.

- **الإرهاب اصطلاحا:**

ليس هناك مصطلح أو مفهوم سياسي و عسكري و استراتيجي مثل الإرهاب الذي استحوذ على الحيز الأكبر من اهتمامات الباحثين و الدارسين، وكذلك اهتمامات المجتمع الدولي. وقد اختلفت التعريفات بصدده و تباينت الآراء حول أسبابه وتداعياته، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث أن أهم ما يدور حوله النقاش في تحديد ماهية الإرهاب هو مشكلة التعريف و لعل التعريف قد أصبح مشكلة بالنظر للصعوبة التي تحيط به ترجع إلى العديد من الأسباب التي ترتد في معظمها و بحسب الأصل إلى طبيعة العمل الإرهابي في ذاته و اختلاف نظرة الدول له، فما يراه البعض إرهابا يراه الآخر عملا مشروعا. فما يزال تعريف الإرهاب إلى الآن يمثل مشكلة كبرى أمام الباحثين في هذه الظاهرة، و عليه فان المجتمع الدولي لم يتوصل بعد إلى إعطاء تعريف محدد للإرهاب، حيث توجد صعوبة في وضع تعريف جامع و شامل للإرهاب ، ولقد عبر الكثير من الباحثين في مختلف المجالات عن هذه الصعوبة بعبارات كثيرة يضيق المقام عن إيرادها، ولعل هذه الصعوبة في التعريف هي السمة الغالبة في نطاق مفاهيم العلوم الاجتماعية بصفة عامة و الإرهاب على وجه التحديد. و لقد امتدت هذه الصعوبة لتلقي بضلالها على جهود الأمم المتحدة و من قبلها عصبة الأمم في مكافحة الإرهاب فلم يتم الاتفاق على تعريف محدد و شامل للإرهاب نتيجة لخلافات الدول الأعضاء فيها حول تعريف الإرهاب.

إلا أن ظاهرة الإرهاب اتفقت بشأنها مختلف المحافل العالمية و المنظمات الدولية و المجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة و الاتحاد الأوربي و الجامعة العربية على أنها تشكل تهديدا و تحديا كبيرا للمجتمع الدولي.

---

[1]. ياسين طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية و تحليلية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2001 م، ص 23 -24 .

حيث تعرف موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية الإرهاب بأنه: " هو كل عمل آو وسيلة يستخدم القوة المادية و النفسية لإشاعة الذعر و الهلع و إزهاق أرواح الناس و الأبرياء، و يجردهم من أراضيهم و ممتلكاتهم، و يعرضهم للإبادة الجماعية بدون وجه حق، أو أي مسوغ قانوني، آو شريعة سماوية، يقوم به فرد آو جماعة آو دولة، بهدف تحقيق أغراض سياسية أو فير سياسية". [1]

و يعرف الباحث جيرالد شالياند " gerard chaliand" الإرهاب على أنه : " عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه على غير المقاتلين مجموعات سرية و يأتي من داخل الدولة أو من خارجها."

ويعرفه دانيال باب بأنه: " استعمال وسيلة متطرفة من قبل عناصر المجتمع الدولي اللذين يجدون أنفسهم غير قادرين على التأثير على الأحداث بالطريقة التي يأملون... فالإرهاب وسيلة عنف تستخدم من قبل الفاعلين غير الدول ضد سلطة الدولة."[2]

كما عرف ليسرر " Lisrer " ، وهو أحد كبار المسؤولين الأمريكيين المكلفين بدراسة موضوع الإرهاب، بأنه: " النشاط الإجرامي المتسم بالعنف الذي يهدف إلى التخويف من اجل تحقيق أهداف سياسية."

و يعرف كارل دويتش الإرهاب بأنه: " في معناه الواسع، الإرهاب هو تكتيك يستخدم سلوكا أو تهديدا بالعنف ضد الأفراد أو الجماعات لتغيير مخرجة بعض عمليات السياسة."[3]

و يعرفه الفقيه القانوني الدولي الجنائي رئيس الجمعية الدولية للقانون الجنائي محمود شريف بسيوني تعريفا حديثا : " الإرهاب هو إستراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزها بواعث عقائدية، و تتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين، لتحقيق الوصول إلى السلطة، أو القيام بداعية لمطلب أو لمظلمة،بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من اجل أنفسهم و نيابة عنها، أو نيابة عن دولة من الدول".

من العرض السابق يتضح لنا انه من الصعوبة التركيز في تعريف الإرهاب على جانب واحد، أو التحيز لاتجاه دون آخر، فالإرهاب لا يقوم فقط على استخدام أعمال العنف فهناك صور عنف كثيرة في اشد صورها لا تدخل تحت مفهوم الإرهاب، في حين أن عملية السطو على أحد البنوك يهدف تمويل منظمة إرهابية قد تعد عملا إرهابيا، وكذلك فان الهدف السياسي لا يستطيع أن يحدد ماهية العمل الإرهابي و لكن هذا الأمر لا يعني أننا يجب أن نجمع في التعريف بين الاتجاهين السابقين بالقول إن الإرهاب (عمل عنف يستهدف تحقيق أهداف سياسية).

[1]. أ.د.ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية، دار النهضة العربية، بيروت:لبنان، 2008 ، ص77 .
[2]. د.عامر مصباح، أستاذ محاضر كلية العلوم السياسية و الاعلام-جامعة الجزائر- ، نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ص111 .
[3]. د.عامر مصباح، نفس المرجع، ص111 .

- **التعريف بمصطلح ''الحرب على الإرهاب''**

لقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعريفا مبسطا جدا للإرهاب مفاده: ''أنه عمل من أعمال العنف تجري لأسباب سياسية و لأشخاص و جهات خارج دائرة الحروب و العمليات العسكرية.''[1]

لكن الولايات المتحدة تمارس الإرهاب ضمن دائرة الحرب و بالتالي فان سلوكها يضع أيدينا على مسالة التمييز بين إرهاب الجماعات غير الرسمية و بين إرهاب الدولة. فالأول مهما عظم و أصبح خطرا لا يصل الى المستوى الثاني، بل إن الولايات المتحدة حاولت أن تجعل من الإرهاب سلوكا موجها ضدها و ضد حلفائها بالذات، فالإرهاب - .كما يقول شولتز- أينما يحدث يكون موجها إلى حد كبير ضدنا نحن الديمقراطيين، ضد قيمنا السامية و على الأغلب ضد مصالحنا الإستراتيجية الأساسية.[2]

لقد قام المجتمع الأمريكي على أساس من الروح الفردية و المشروع الاقتصادي الفردي وهو ما أدى إلى جعل الصراع حالة شائعة و البحث عن التوازن ضرورة دائمة، فضلا عن أن ذلك استند إلى فلسفة براغماتية أو ذرائعية تغلب فيها المصالح على المبادئ، و تبرر بالتالي كل أشكال الإرهاب و الاضطهاد طالما أنها تحقق غايات نفعية معينة.

كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح ''الحرب على الإرهاب'' في الأربعينيات من القرن الماضي، كان من قبل سلطات الانتداب البريطاني على فلسطين أثناء الحملة التوسعية التي قامت بها للقضاء على سلسلة من الضربات التي استهدفت مدنيين. فقامت القوات البريطانية بحملة دعائية واسعة في الجرائد وأطلقوا عليها تسمية ''الحرب على الإرهاب'' و لكن الانتشار الواسع لهذا المصطلح كان في السبعينات و كان يطلق للتعبير على المعارضين السياسيين لحكومات الاتحاد السوفييتي السابق، و بعض الحكومات الأوروبية.[3]

ولكن أحداث 11 سبتمبر 2001 حدثت تغييرات على مفهوم الإرهاب و تم استخدام مفهوم جديد ''الحرب على الإرهاب''، الذي يشير إلى تلك الحملات السياسية و الاقتصادية و الإعلامية و العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف دولا و أفرادا و جماعات التي ترى فيها تهديدا للمصالح الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

و يرى ''برزنسكي'' إن الحرب على الإرهاب هي حرب على مفهوم مجرد، و ليست حربا كغيرها فيها حدود و جيوش و دول، فالحرب على الإرهاب تتميز باعتماد اكبر على القوات الخاصة و المخابرات و القوى الأمنية و الدبلوماسية و الإعلامية، لان الإرهاب غير معرف، هل يمثل الجغرافيا بعينها أو دولة

[1]. اللواء ياسين الطاهر الياسري، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .
[2]. اللواء ياسين الطاهر الياسري، نفس المرجع، ص44.
[3] . بن علال آمال، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي: حالة المغرب الأقصى، مذكرة لنيل شهادة الماستر: تخصص دراسات إستراتيجية و دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011-2012 ، ص 10 .

معينة أو دين أو تنظيم أو جماعة أو قد يمثل هؤلاء جميعا، و بالتالي الحرب ستكون شاملة و ممتدة أو ما يصطلح عليها بالحرب الدائمة.[1]

و لكن الغرب عادة ما يربط الإرهاب بالجغرافيا الإسلامية متأثرا بنظرية صدام الحضارات "لصامويل هانتغتون" حتى إن الإدارة الأمريكية تحاول تقديم الحرب على الإرهاب كقضية دفاع عن الحضارة و القيم الديمقراطية في المجتمعات الغربية، و تسميتها "الحرب العادلة" و التي تعني وفق القانون الدولي : "أن الدولة تلجا إليها دفاعا عن حقوقها و مصالحها الحيوية، و الحرب غير العادلة هي عدوانية و هدفها التخريب."

و في مؤسسة (RAND CORPORATION[2]) تم تناول الإرهاب كعدو تقليدي يتطلب رؤية غير تقليدية و إستراتيجية غير مسبوقة، فأعداء اليوم هم أعداء ديناميكيون متنوعون، منظمون يتميزون باللليونة و القدرة على التخفي و ذلك خلافا لأعداء الأمس، الذين يتصفون بالسكون و التجانس و الجمود، لذلك يرى برايان جينكنز (BRIAN JENKINS) باحث في مؤسسة راند في مقالة بعنوان إعادة تعريف العدو: " العالم تغير و لكن عقليتنا لم تتغير، انه حان الوقت لتبني اقتراب شامل وواسع، و غير تقليدي لمواجهة الإرهاب و عدم الركون إلى المنظور القديم للعدو."

و في نفس السياق أشار تقرير صادر عن مركز بروكيينز (THE INSTUTION BROOKINGS) إلى ضرورة وجود إستراتيجية كبرى تتضمن رؤية شاملة ووعيا كاملا بعمق ظاهرة الإرهاب في مجرد معارك عسكرية و إسقاط أنظمة يعد تهاونا بحجم العدو هذا بالإضافة المنتظرة منها.

إن التعريف الأمريكي للحرب على الإرهاب، يركز على المجموعات شبه القومية أو العملاء السريين، اللذين يستهدفون أهدافا غير محاربة، و يستثني من ذلك الدول أو الجيوش، مثل أمريكا و إسرائيل، فهذه المجموعات شبه قومية تمارس عنفها و إرهابها ضد أهداف غير محاربة، أي ليست في حالة حرب معلنة رسميا و هذا ما يتطابق مع التعريف الرسمي الإسرائيلي للإرهاب بأنه: " عمليات القتل و التدمير الموجهة عمدا ضد المدنيين أو العسكريين في ظروف غير عسكرية. "

إن مفهوم الحرب على الإرهاب أصبح يستخدم من طرف الإدارة الأمريكية كوسيلة للتدخل بغية إحداث التغيرات في العالم لا سيما في البلدان العربية و الإسلامية، لان حفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على أمنها بعد 11 سبتمبر لم بعد يقتصر على الحدود الأمريكية، فهي تستخدم القوة العسكرية من اجل فرض إرادتها على الدول التي لا تقف بجنبها في عملية محاربة الإرهاب و هو ما يعبر عنه الشعار الأمريكي

[1]. بن علال آمال، مرجع سابق، ص12 .
[2]. أكبر مركز فكري في العالم، مقره الرئيسي في ولاية كاليفورنيا و يعمل فيه ما يقارب 1600 باحث و موظف يحمل أغلبيتهم شهادات أكاديمية عالية.

"من ليس معنا فهو ضدنا".

المطلب الثاني: عوامل نشأة ظاهرة الإرهاب و جهود المنظمات الدولية و الإقليمية لمكافحة الإرهاب

- **عوامل نشأة ظاهرة الإرهاب**

إن الخطوة الأولى في مشروع محاربة الإرهاب و اجتثاث جذوره من أي مجتمع، يتطلب فهما جيدا لهذه الظاهرة من جميع جوانبها، و الوقوف على أسباب ظهورها، حتى يكون التعامل معها مبنيا على أسس علمية صحيحة.

وبالتالي تشير مختلف الأبحاث والدراسات المتعلقة بأسباب، دوافع، وعوامل نشأة ظاهرة الإرهاب بشكل عام، إلى كونها تكون إما شخصية ذاتية وإما اجتماعية موضوعية[1].

أ .الأسباب الشخصية:

وتقسم بدورها إلى:

- ✓ **عوامل نفسية**

يرجع أصحاب المدرسة السيكولوجية الإرهاب إلى عوامل نفسية خالصة تكمن غالبا في الشخصية والعقل الباطن أو اللاشعور، وتكن أبرز عوامل نشأة الإرهاب بذلك في العزلة، الملل، التدين المتطرف، الروتين، الإحباط واليأس، تأخر سن الزواج، الخوف من المستقبل، ويقول علماء النفس أن اقتراف أعمال العنف إنما يقوم به أولئك الذي تعرضوا لاضطراب عقل حاد، ولذلك كانت دوافعهم خليطا مشوشا من الفانتازيا والشعور بالغبن، ويرى الأستاذ " ريتشارد كلاترباك" أن الإرهابيين يجتذبون المخبولين كما أنهم يحولون العقلاء إلى مخبولين اعتمادا على تلقينهم عمليات القتل.

يؤدي الدافع الديني والفراغ الروحي واختلال القيم وحالات القلق والكآبة التي يعاني منها الإنسان والشاب خصوصا لأنه من الشرائح المستهدفة من قبل المخططين والمنظمين للشبكات الإرهابية، إلى ضغوط نفسية كبيرة تولد شعورا بالكراهية نحو المجتمع الإنساني عموما والمجتمع المحلي خصوصا، تنموا تلك المشاعر لتخلق دافعا بالإنتقام منه، حيث أن البناء السيكولوجي للفرد يلعب دورا هاما في عميلة التفاعل الإجتماعي، وتشير البحوث والدراسات إلى أن النمو الجسدي والعقلي والإنفعالي

المضطرب إضافة إلى البيئة الإجتماعية غير السليمة، لهما علاقة مباشرة بالنشاط الإرهابي، كما تفيد نفس البحوث أن الإرهابيين بسبب خلل عقلي وعصبي تجمع بينهم خصائص متماثلة كالإنطواء، الطفولة المضطربة، الشذوذ، العلاقات المضطربة في الأسرة خاصة مع الوالدين، الإنقطاع عن الأصدقاء

[1]. اليمين زرواطي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مطبوعات إي-كتب، لندن، 2014 ، ص 43 .

وأسباب مشابهة، كما تحصي الدراسات من الأسباب والعوامل التي تساعد على إقدام الأفراد على العنف عموما والإرهاب خصوصا ما يلي:

1. إحساس الفرد بعدم التقبل عند الغير وبأنه ذو مكانة أقل مستوى أو متدنية، ما يجعله يشعر بالحزن، الإكتئاب، القلق، والفشل في الحياة، حيث يشعر الأفراد المنتمون إلى الجماعات الإرهابية بما يسمى بالإحباط النسبي نتيجة الإحباط والشعور بالضياع والفشل.

2. نقمة الفرد على المجتمع نتيجة ما يعتقده ظلما وإهدارا لحقوقه من قبل السلطة، حيث تنشئ مشاعر الخوف، القلق من المستقبل، وينتابه الإحباط واليأس فيتولد لديه الحقد ويبدأ في تقبل القيام بعمل ضد المجتمع، فتنموا بذلك استعداداته لاستخدام العنف بهذا الشكل.

3. الروتين الذي يعيشه الفرد وخصوصا فئة الشباب كما وفقدانه المعنى الحقيقي للحياة وعدم وجود هدف محدد يسعى إلى تحقيقه، مما يولد لديه الملل ومشاعر الإغتراب والأنانية وعدم

الاحترام والتواصل الروحي والعاطفي والوجداني بين الأجيال، مما يؤدي إلى سيادة النزعات المادية والبعد عن النواحي العاطفية والمشاعر الإنسانية السامية، كما أن التغيرات المفاجأة بشكل متواتر ومتلاحق والتي يواجهها الشباب خصوصا، تفقدهم التوازن النفسي والإجتماعي وتضعف ثقتهم في أنفسهم وفي المجتمع وبالتالي تجعلهم عرضة إلى الإستغلال بشتى صوره.

4.إخفاق الفرد في تحقيق ذاته في أسرته ومجتمعه وشعوره بعدم الأهمية، غالبا ما يجعله يفقد القدرة على الإحساس والشعور بالإنتماء لهذا الكل بما فيه الوطن بشكل تدريجي.

- ✓ **عوامل سياسية**

يلاحظ أن للدافع السياسي جذور قد تكون قومية كدوافع المنظمات الثورية والوطنية التحريرية، كما قد يكون له جذورعنصرية مثل دوافع منظمة أيوكا القبرصية والجيش الإيرلندي. ويمكن تصنيف الدوافع الذاتية ذات الصبغة السياسية والتي تؤدي إلى نشوء العمل الإرهابي بهذا الشكل:

1.الكبت الذي ينشئ لدى الأفراد جراء السياسات غير العادلة التي تتخذها الدولة ضد مواطنيها، إضافة إلى التهميش وتغييب المواطن عن المشاركة السياسية أو انتهاك حقوقه مما يدفعه للشعور بالإهمال وعدم الأهمية.

2. الصراعات المحلية الداخلية إما بين فئات أو طبقات شعبية أو بين هذه الأخيرة والسلطة.

3. مقاومة الإحتلال الأجنبي والرغبة في تحصيل الحق في تقرير المصير، إذ يتولد في نفوس أفراد الشعب حب الوطن والرغبة الملحة في تخليصه من المحتل الأجنبي الذي يمارس عليهم القهر والإضطهاد.

4. محاولة الإفراج عن معتقلين أو مساجين في قضايا سياسية أو إجبار الدولة على تغيير سياستها في إقليم معين من أقاليمها.

5. قيام الدولة أو دولة الإحتلال بممارسة العنف والإرهاب ضد شعب معين لإجباره على التخلي عن أراضيه واللجوء أو الهجرة، وهذا حال مواطني البوسنة والهرسك وفلسطين.

6. الإنتقام من دولة معينة والإضرار بمصالحها نظرا لموقفها السياسي فيما يخص موضوع أو قضية معينة خصوصا في حال انحيازها لصالح طرف دون آخر، وهو ما يسجل لدى تعرض

الفلسطينيين للقمع الصهيوني في دول أوربا، حيث تباشرمجموعات شبانية في الغالب بعض الأعمال التخريبية انتقاما من انحياز تلك الدول للصهاينة.

7. تكوين جماعات وحركات سياسية غير مشروعة وتبنيها ودعمها ماديا وفنيا من جانب دولة لخلق الفوضى وضرب استقرار دولة أخرى.

ويجدر الذكر بأن العمليات والأنشطة الإرهابية ذات الدوافع السياسية تثير جدلا فيما يخص قانونية هذه الأعمال من وجهة النظر القانونية، فأغلب العمليات تأتي بعد استنفاذ كل الطرائق العادية والقانونية الشرعية، ومن هنا يتذرع الطرف المغلوب على أمره بظلمه وهدر حقوقه بلجوئه إلى الإرهاب كوسيلة من وسائل التعبير عن تلك التجاوزات، لإعلان موقفه وتدويل قضيته على صعيد المجتمع العام أو العالمي.

- ✓ **دوافع إعلامية**

ساهم التطور التكنولوجي في تقنيات الإتصالات العالمية في تطوير عملية نقل الأخبار وبثها بشكل منقطع النظير وبسرعة فائقة تسمح بنقلها لحظة وقوعها، لذلك فقد اتخذ العمل الإرهابي

اليوم بعدا دعائيا من خلال محاولة القائمين عليه لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى قضيته وأفكاره، حيث تعتبر وسائل الإعلام التي تتبنى الحيادية والموضوعية في نقلها للأخبار المجال الوحيد الذي يمكن للإرهابيين من نقل أفكارهم المنبوذة من قبل باقي المؤسسات أو الوسائط، وهكذا يطرحون رؤاهم

وشروطهم ومطالبهم، من جهة أخرى فإنه ولاستحالة تحقيق هذه الجماعات لنصر عسكري حقيقي على خصومهم، فإنهم يلجؤون إلى تقوية موقفهم عن طريق الدعاية، تسمح هذه الأخيرة بتحطيم معنويات خصومهم وإكراههم على اتخاذ مواقف لم تكن العمليات المسلحة سبيلا لها، وعليه فإنهم يعتمدون في هذا الصدد على عنصرين هما:

-إفشاء الذعر.

-نشر القضية.

وهذا يعتمد بدوره على كيفية تعاطي وسائل الإعلام مع تلك الأخبار والقضايا، وهو موضوع يثير بدوره جدلا متواصلا في كل دوائر الإعلام وصناعة القرار في العالم مع تنامي الإرهاب، والرغبة الملحة من قبل الجمهور العام في معرفة والإطلاع على مطالب الجماعات الإرهابية ودوافعها.

ب .الأسباب المجتمعية:

وهي الأسباب التي يكون المجتمع الذي يعيش في ظله الفرد أو الجماعة الإرهابيين العامل المباشر لها، وهي تنقسم إلى:

- ✓ **دوافع إقتصادية**

تلعب المشكلات الإقتصادية في مجتمع أو دولة معينة بما تفرزه من بطالة، ديون، إرتفاع أسعار، تراجع الدخل والمستوى المعيشي وتسريح العمال، دورا كبيرا في شعور الفرد بحالات من الإحباط، اليأس، والعداء للأطراف المهيمنة على المجتمع أو الدولة وخصوصا تلك التي تسيطر أو تحتكر تسيير الإقتصاد، وقد أثبتث الإحصائيات أن الأفراد المشكلين للجماعات الإرهابية غالبا ما ينتمون إلى الفئات الفقيرة من المجتمع، حيث ينمو لديهم الإعتقاد بوجود تقسيم طبقي للمجتمع ووجود ظلم في توزيع الثروات، ما يدفعهم إلى الإنخراط في كل تحرك مناهض لتلك الأطراف المهيمنة على الثروة وهي غالبا الأطراف المسيطرة على السلطة والحكم.

كما أظهرت الدراسات أن مجمل الأفراد المنتمين إلى الجماعات الإرهابية ينتمون إلى الفئات العمرية بين 10 و 21 سنة، وهي الفئة العمرية التي تشكل بدورها النسبة الساحقة من الفئات المتضررة غالبا من أي مشاكل اقتصادية خصوصا من البطالة، وبالنسبة لمجتمعاتنا العربية التي تتشكل تركيبتها السكانية من

هذه الفئة، فإنها العرضة بشكل أكبر لنشوء وتطور ونمو مثل هذه الجماعات خصوصا وأن أوضاعها الإقتصادية مزرية غالبا هذا إن استثنينا دول الخليج العربي، لكن هذه الأخيرة تعاني بدورها وإن لم تعاني من أزمة اقتصادية فإنها تعاني من ثغرات أخرى استغلها الإرهابيون يمكن تحليلها في موضوع

آخر.

✓ **دوافع اجتماعية**

لأن الأسرة هي الخلية الأساسية لبناء المجتمع فإن طبيعة الأسرة وتركيبتها وبناءها ينعكس بشكل كامل في إطار تفاعل كلي بين مجموع الأسر على المجتمع، فوجود الأسر في بيئة داخلية

عامرة بالأزمات، المشاكل والتعقيدات، العلاقات المنهارة، الصراعات الداخلية، إضافة إلى الفقر والأمية وحالات الإنفصال والظواهر الأخرى مثل الإعتداء، كلها تصب عبر أفراد تلك الأسر في المجتمع في شكل ظواهر عنف وإرهاب إضافة إلى الظواهر الأخرى التي لا تقل خطورة، ويمكن تلخيص مجمل العوامل أو الأسباب الإجتماعية التي تعمل على دفع الفرد إلى الإنخراط في العمل الإرهابي كما يلي:

1. الفراغ الإجتماعي والعزلة التي يعيشها بعض الأفراد خصوصا منهم فئة الشباب، وكذلك التباعد بين أفراد المجتمع الواحد وعدم التواصل فيما بينهم بشكل يخلق نوع من الهوة يسهل من خلالها نمو حالات العنف والإرهاب.

2.تأخر سن الزواج والمشاكل العاطفية الناجمة عن ذلك في إطار الأسرة وخارجها في إطار المجتمع

3. ضعف دور المدرسة ومؤسسات المجتمع المدني في التربية والتنشأة السليمة القائمة على الأخلاقيات والقيم الروحية والإنسانية، وافتقاد لغة الحوار والتواصل سواء داخل الأسر كما أشرنا أو خارجها عبر المؤسسات المعنية أصلا بالضبط الإجتماعي.

4.التحول الإجتماعي الذي طرأ على المجتمعات المعاصرة والذي ساهم فيه نمو تعليم المرأة ونزولها إلى مجال العمل، الأمر الذي ضاعف من احتمالات تراجع دورها في بناء الأسرة، بما يطرحه ذلك من مخاطر زعزعة عملية بناء واستقرار الأسرة، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على واقع الحياة في الأسرة ثم المجتمع، تجدر الإشارة هنا إلى كون واقع خروج المرأة إلى العمل يطرح جملة من الإنعكاسات التي تتفاعل في مجملها بشكل سلبي في الغالب بشكل أو بآخر.

5.التنوع السكاني وتوزيع الكثافة السكانية بشكل مرتفع فوق مساحة جغرافية ضيقة للغاية خصوصا في إطار أحياء عشوائية التخطيط، وعدم توفر هذه الأخيرة بالتالي على أدنى شروط الحياة، مما يجعل أفراد تلك المناطق وخصوصا الشباب منهم عرضة لمختلف الآفات والظواهر السلبية نظرا لطبيعة كونهم في ظروف سلبية في مجملها، وتؤكد مختلف الكتابات– الصحفية خصوصا -تنامي مختلف أنواع أعمال ونشاطات العنف والإنحراف وحتى الإرهاب على مستوى مثل هذه المناطق السكانية.

ج .أسباب تاريخية:

من الممكن أن تتخذ الأحداث التاريخية التي وقعت في فترة معينة ولو كانت بعيدة عاملا من العوامل التي تدفع إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية، ومن أمثلة ذلك الأعمال الإرهابية التي يقوم بها جيش التحرير الأرمني ضد تركيا انتقاما للمذابح التي لحقت بالأرمن إبان العهد العثماني، أو ما تقوم به دولة الإحتلال الإسرائيلي من أعمال إرهابية ضد قادة ألمان من الحقبة النازية بعد متابعتهم في أي مكان توجدوا فيه من العالم، مثال ذلك اختطاف أدولف أتوايخمان سنة 1960 من قبل عملاء الموساد من الأرجنتين نحو القدس حيث تم إعدامه بعد سنتين، وكان أتوايخمان ضابط بالبوليس السري النازي يقيم تحت اسم مستعار في الأرجنتين قبل اختطافه وإعدامه.

د .أسباب إثنية:

يقصد بها العوامل ذات الصيغة العرقية للجماعة المسيطرة على السلطة في الدولة وكذا التمييز العنصري الذي تمارسه ضد شعبها خصوصا إن كان متنوع الأعراق، حيث تلجأ الجماعات المسيطرة إلى العنف والإرهاب ضد الجماعات الأقل قوة بهدف دفعهم إلى النزوح والهجرة كما حصل في فلسطين بدءا من سنة 1948 وحتى اليوم، وما وقع في البوسنة والهرسك وكوسوفا من قبل الصرب ضد الأقلية المسلمة، كما وقع هذا النوع من الإرهاب ضد مواطني جنوب أفريقيا من السود من السكان الأصليين، من طرف الحزب الوطني الذي مارس سياسة التمييز العنصري ضدهم.

ه .أسباب إيديولوجية:

يمكن للتعصب لمبدأ فكري أو ديني أن يدفع إلى اللجوء نحو العنف والإرهاب من طرف فئة تسعى إلى فرض مبادئ تؤمن بها على باقي فئات المجتمع، كما وقد تسعى تلك الفئة إلى الوصول إلى السلطة لفرض تلك الرؤى على باقي الفئات، ومن أمثلة ذلك الصراع بين الإشتراكية والرأسمالية، الصراع بين البروتستانت والكالثوليك وبين الهندوس والمسلمين في الهند لدوافع دينية، كما يتمثل ذلك في تبني بعض الجماعات التي يطلق عليها أحيانا الجماعات الأصولية رفض الثقافات والحضارات الأخرى ومقاومة أي تواصل ثقافي أو فكري معها. هذا وقد حاول عدد من الباحثين والعلماء تفسير نشأة السلوك الإرهابي عوما كل حسب تحليله نوردها حسب سنة طرحها:

يقول ديفز (1973) أن الإرهاب هو نتاج للفجوة الحاصلة للشخص بين ما يتوقع أن يحصل عليه وبين إشباعاته الشخصية، حيث يحصل على أشياء أقل مما يتوقع أنها تشبع حاجاته وبالتالي يشعر دوما بالحرمان وعدم الحصول على حقوقه، ويقول أن غالبية الأعمال الإرهابية على مستوى العالم هي نتاج الإحباط المتولد من العوامل السياسية، الإقتصادية، والإحتياجات الشخصية التي لم يستطع المجتمع

إشباعها للفرد، أو أن توقعات الأفراد نحوها كانت أعلى من الواقع الإجتماعي المتاح، وبذلك فالإرهاب في هذا المجال هو نتاج طبيعي للإحباط بشتى صوره وأشكاله .

ويرى كانون (1981)أن الإرهابي يمارس السلوك العنيف نتيجة انغلاق الخيارات أمامه لتحقيق ذاته، مما يجعله يمارس السلوك العنيف، إن انغلاق الخيارات المتاحة أمام الإرهابي يجعله ينظر إلى الإرهاب كمخرج وحيد للإحباط والشعور السالب نحو الذات.

ويمكن القول، بأن الشخص المنظم إلى الخلايا والجماعات الإرهابية، هو شخص غير موظف عاطل عن العمل، منعزل اجتماعيا، يحمل مؤهلات علمية متدنية، وتشير دراسات هيرسن 1999 ، باركي 1998، أينوس 1982 ، إلى أن الرغبة في الإنضمام إلى الجماعات الإرهابية لا تكفي وحدها دون وجود الفرصة السانحة للإنضمام وشخص يقدمه إلى المجموعة .

- **جهود المنظمات الدولية و الإقليمية لمكافحة الإرهاب**

يعود اهتمام المجتمع الدولي بمشكلة الإرهاب إلى عام 1930 إذ شكلت عصبة الأمم لجنة خاصة لدراسة جرائم العنف و تحديد قواعد قانونية للمعاقبة عليها و مكافحتها، و تم عقد مؤتمرات عدة مؤتمرات لمناقشة الأفعال التي تتضمن استعمالا عمديا لوسائل من شأنها إحداث خطر عام أو تهديد الحياة و السلامة البدنية أو الملكية، أو الإعتداء على حياة و سلامة رؤساء الدول و أعضاء الحكومات.[1]

في 1934/11/09 تقدمت فرنسا بطلب إلى سكرتير عصبة الأمم المتحدة، دعت فيه إلى اتفاق دولي لمعاقبة الجرائم التي ترتكب بغرض الإرهاب السياسي، إثر مقتل ألكسندر الأول ملك يوغوسلافيا و رئيس وزراء فرنسا لويس بارتو في مرسيليا أثناء زيارة رسمية قام بها لفرنسا، و قد أثار الحادث ردود أفعال عنيفة في أوروبا فتم التحضير لعقد اتفاقية لمكافحة الإرهاب.

و قد عقدت اتفاقية جنيف لمنع و معاقبة الإرهاب في 1937/11/16 تم التوصل فيها لوضع قرارات لمكافحة الإرهاب و إنشاء محكمة دولية.

و من المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف التي عقدت بعد اتفاقية جنيف عام 1937 ما يأتي:[2]

[1]. اللواء ياسين طاهر الياسري، مرجع سبق ذكره، ص 34 .
[2]. اللواء ياسين طاهر الياسري، مرجع سابق، ص 35 .

✓ **اتفاقية طوكيو عام 1963 :**

عقدت اتفاقية طوكيو المتعلقة بالجرائم و الأفعال التي ترتكب على متن الطائرات، و الواقعة بتاريخ 14/ 09 /1963 ، إذ عقدت هذه الإتفاقية بعد موجة خطف الطائرات و عدم وجود قواعد قانونية لتسوية المشاكل الناجمة عن الخطف و تعيين الدولة المختصة بالنظر في جرائم خطف الطائرات.

✓ **المعاهدات الدولية:**

عقدت العديد من المعاهدات الدولية بخصوص مكافحة الإرهاب الدولي منها الآتي:

- الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن المنعقدة في نيويورك بتاريخ 17 /1979/12 .
- البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروع في المطارات التي تخدم الطيران المدني و الوقع في مونتريال في 24 /1988/02 .
- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية الموقعة في روما في 1988/03/10 .
- اتفاقية مكافحة العمليات الإرهابية بواسطة المتفجرات التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 15 /1997/12 .
- اتفاقية قمع و تمويل الإرهاب، تبنتها الأمم المتحدة في 1999/12/09 .

✓ **جهود الأمم المتحدة:**

و قد أدرج موضوع الإرهاب في مناقشات الأمم المتحدة بطلب من مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل إثر عملية ميونيخ.[1] وفي 1972/09/08 ، دعا كولت فالد هايم الأمين السابق للأمم المتحدة لإدراج مسألة اتخاذ تدابير بهدف منع الإرهاب و الأشكال الأخرى للعنف التي تعرض للخطر حياة الأبرياء، أو تنتهك الحريات الأساسية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابع و العشرين و إحالتها إلى اللجنة السادسة القانونية لإعداد تقرير بشأنها.

و في المناقشات التي جرت في الجمعية العامة خلال الدورة السابعة و العشرين أشار ممثلو ثلاث و تسعين دولة أعضاء في الأمم المتحدة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي ضمن الكلمات التي ألقاها ممثلوها وعلى الرغم من إجماع ممثلي الدولة على إدانة الإرهاب كوسيلة من وسائل العنف السياسي، إلا أن المناقشات أظهرت تباين في الآراء بينهم فيما يتعلق بمفهوم الإرهاب ووسائل مكافحته بالنظر لإختلاف

[1]. عملية ميونيخ قام بها فدائيون من فلسطين ضد الفريق الرياضي الإسرائيلي في دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ عام 1972 ، و قد انتهت بمذبحة للطرفين، نظرا لعدم استجابة السلطات الإسرائيلية لمطالب منفذي العملية، المتضمنة إطلاق صراح بعض المعتقلين الفلسطينيين و قيام الكوماندوز الإسرائيل بقتل منفذي العملية ة الفريق الرياضي معا.

السياسات الوطنية لكل منهم و يمكن تلخيص المناقشات التي دارت في ثلاثة اتجاهات رئيسة على النحو الآتي:

1. اتجاه يرى ضرورة قمع الإرهاب و معاقبة أي نوع من أنواع استخدام القوة أو العنف بصفة عامة، و تزعم هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية.

2. اتجاه يؤيد إدانة الأعمال الإرهابية، و يرى ضرورة القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى استعمال العنف و أعمال الإرهاب، و تزعم هذا الاتجاه الدول العربية و الدول الإفريقية و الآسيوية.

3. اتجاه ثالث يفرق بين العنف الذي يستخدم كوسيلة للوصول إلى ممارسة الحق في تقرير المصير و التحرر من الإستعمار، و أعمال الإرهاب الإجرامية التي توجه ضد الأبرياء و العزل، أو التي تعرقل النشاط الدبلوماسي أو تستهدف ممثلي الدول أو أعضاء البعثات الدبلوماسية ووسائل الإتصال فيما بينها، و التي لا تخدم أي هدف مشروع و ينتج عنها خسائر في الأرواح، و تزعم هذا الإتجاه الإتحاد السوفياتي و الكتلة الشرقية و تقدمت مجموعة من دول عدم الإنحياز بمشروع قرار تبنته الجمعية العامة لأمم المتحدة في دورتها السابعة و العشرين بتاريخ 1972/01/18 ، بناء على توصية من اللجنة السادسة في قرارها ذي القم (3034) و ذلك بعد موافقة 76 دولة ضد 36 و امتناع 16 دولة عن التصويت.

و بعد ذلك صدرت العديد من القرارات عن الأمم المتحدة و التي تدين الإرهاب و تحث الدول على التعاون من أجل مكافحته و منعه و معاقبة مرتكبيه.

- ✓ **جهود مجلس الأمن الدولي:**

بتاريخ 1999/10/19 أصدر مجلس الأمن قراره ذي الرقم 1999/1269 و الذي أشار فيه تزايد حالات الإرهاب الدولي و التي تعرض للخطر حياة الأفراد وسلامتهم في جميع أنحاء العالم فضلا عن سلم جميع الدول و أمنها.

وأشار القرار إلى حالة مهمة و هي أن مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني و على إشراف الأمم المتحدة تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتخحدة و معايير القانون الدولي بما فيها احترام القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان

و بعد أحداث سبتمبر 2001 التي عرضت فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفجير برجي التجارة العالمية في نيويورك و مبنى وزارة الدفاع البنتاغون في واشنطن أصدر مجلس الأمن قرارين لمواجهة الإرهاب.

1- القرار (1368) الصادر في 12 سبتمبر 2001 الذي أشار إلى التأكيد على مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة و على عزمه على مكافحة تهديدات السلم و الأمن الدوليين الناجمة عن أعمال الإرهاب، بكل السبل و إقرار الحق الأصيل في الدفاع الفردي و الجماعي عن النفس وفق الميثاق.

2- القرار ذي الرقم (1373) الصادر في 28 سبتمبر 2001 أكد به على بعض مواثيق الأمم المتحدة، مذكرا الأعضاء بواجباتهم في الإمتناع عن تنظيم أية أعمال إرهابية في أية دولة أخرى، و التحريض عليها أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب أعمال إرهابية كما حدد المجلس أوجه للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب بتدابير إضافية تتخذها الدول لمنع ووقف تمويل أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها في أراضيها بجميع الوسائل القانونية.

و من خلال هذا الاستعراض لموقف الأمم المتحدة من مسألة الإرهاب يلاحظ عدم وجود تعريف محدد للإرهاب، كما أنه لا توجد اتفاقية شاملة اتجاه هذه الظاهرة، فضلا عن أن الأمم المتحدة تكتفي بتسمية (الأعمال الإرهابية) فقط، و عندما تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية-بوصفها المميز كدولة كبرى و لها عضوية دائمة بمجلس الأمن-لهجمات 11 سبتمبر 2001 ، بادر مجلس الأمن باتخاذ العديد من الإجراءات ردا على ما حدث، و يقر للولايات المتحدة استخدام حقها في الدفاع الفردي أو الجماعي، إلى أن يقرر مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة و التي لم يتخذ منها شيئا سوى الإكتفاء بهذين القرارين. و ترك الولايات المتحدة تقرر ما تشاء، و تحدد مرتكبي هذا الفعل الإرهابي الذي تعرضت إليه، و قد تصيب الولايات المتحدة أو قد تخطئ دون ضوابط عليها من المجتمع الدولي.

- ✓ **جهود المنظمات الإقليمية:**

ولم يقف الأمر على المستوى الدولي بل على المستوى الإقليمي يجري الأمر على قدم وساق و ذلك بعقد المؤتمرات و الاتفاقيات فعلى المستوى الأوروبي قد و ضعت اتفاقية (أوروبا) لقمع الإرهاب في1997/01/27 ضمن الإتحاد الأوروبي.

و على أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 تم عقد مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الطارئة التاسعة، فقد أدان وزراء خارجية الدول الإسلامية المجتمعون على ضرورة عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب ووضع المعايير اللازمة لمعالجة أسبابه و مكافحته في إطار السيادة الوطنية للدول الأعضاء، مؤكدين أن من يقوم بهذه الأعمال خارج الدين الإسلامي و أكدوا في نفس الوقت على وجوب التفرقة بين الإرهاب و حق الشعوب في الكفاح و مقاومة الإحتلال لنيل الإستقلال.

كذلك اهتمت جامعة الدول العربية بظاهرة الإرهاب إذ عقدت اللجان المختصة فيها عدة اجتماعات و مؤتمرات و اتفاقيات تحد من انتشار ظاهرة الإرهاب و من أهم أنشطتها ما يأتي:

اجتماع لجنة ممثلي دول الجامعة العربية في تونس عام 1989 و الذي فسر الإرهاب وفق التصور العربي بأنه كل فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب رعبا أو فزعا من خلال أعمال القتل و الإغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو السفن أو تفجير المفرقعات أو غيرها من الأفعال التي تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية.

1. كان التقدم الأكبر الذي حدث بشأن التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب، خلال الإجتماع الثالث عشر لمجلس وزراء الداخلية العرب إذ أصدر المجلس القرار (257) في عام 1996 و العمل على وضع مشروع خطة مرحلية لبنود الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب.

كذلك مقررات المجلس في دورته 18 المنعقدة في تونس 42-25 /01/ 2001 .

2. التعاون من خلال مجلس وزراء الإعلام العرب. كانت البداية الحقيقية للتعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب عبر وسائل الإعلام منذ عام 1993 . إذ ناقشت اللجنة الدائمة للإعلام العربي تقريرا مهما تحت عنوان (دور الإعلان العربي إزاء ظاهرة التطرف و الإرهاب) و في الدورة 38 للمجلس عام 1995 تصدرت قضية الإرهاب جدول الأعمال. و في 1995/09/4 ، عقد أول مؤتمر للإعلام الأمني العربي في تونس و كان هذا المؤتمر خطوة كبيرة في سبيل تدعيم التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب.

3. الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة من مجلس وزراء (الداخلية و العدل العرب) في 1998/04/22 .

- ✓ **جهود دول العالم:**

استجابت غالبية الدول لتوصيات الأمم المتحدة، و المنظمات الإقليمية في مجال التصدي للإرهاب فوضعت قوانين خاصة لمكافحته، وعده جريمة جنائية مستقلة، يعاقب من يرتكبها بأقصى العقوبات. و فيما يأتي استعراض بعض الدول على مستوى التشريع الداخلي.

- أصدرت المكسيك قانونا عام 1968 لمكافحة الإرهاب تبعتها بعد ذلك كوبا في عام 1969 .
- أصدرت فرنسا القنون ذي الرقم 634 لسنة 1970 لمكافحة الإرهاب.
- كما استجاب المشروع الإطالي لهذه الجهود فأصدر في 1976/05/10 قانونا خاصا بجريمة اختطاف الطائرات تبني نصوص الإتفاقيات الدولية و اشتمل على عقوبات مشددة.

- أصدرت مصر القانون الخاص بالطيران المدني ذي الرقم 28 لسنة 1981 و خصص الباب الثاني عشر منه للجرائم الإرهابية، و في عام 1992 أجريت بعض التعديلات على قانون العقوبات و أضاف مادتين بشأن جريمة الإرهاب.

المبحث الثاني: الإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية

المطلب الأول: تدهور العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية.

إن القادة الجزائريين كثيرا ما أرادوا توطيد علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، غير أنه كانت هناك بعض التناقضات بين البلدين، و حتى سنوات من بعد يمكن القول بأنه تم اعتماد سياسة أسوا من ذي قبل، و في عدة مناسبات صرح الرئيس بومدين بأن الشعب الجزائري ليس لديه أي عداء خاص ضد الشعب الأمريكي ولكن إذا كان هناك عداء ضد حكومته فالسبب هي تلك المواقف التي يتخذها الولايات المتحدة الأمريكية ضد القضايا العادلة في العالم.[1]

و خلال فترة الاستعمار يمكن أن نقول بأن الولايات المتحدة كانت تؤيد ضمنيا الاحتلال الفرنسي للجزائر بدافع المصلحة، وطيلة هذه الفترة اعتبرت الولايات المتحدة الجزائر خاضعة للسلطة الفرنسية المطلقة، فهي لم تعد كيانا مستقلا له شخصيته المعنوية، ودليل ذلك إلغاؤها للمعاهدات التي تربط البلدين، بل اعتبرت الولايات المتحدة التواجد الفرنسي في الجزائر ضمانا للمصالح الغربية، وظلت الأمور على هذا المنوال إلى أن قامت الثورة المباركة، وبدأ العمل على الصعيدين العسكري والدبلوماسي لإسماع صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

وعلى الصعيد الدولي تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بجو من التوتر بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، بسبب التنافس على مناطق النفوذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتبرت السلطات الفرنسية الثورة الجزائرية مجرد حركة تمردية، لا يمثل الذين قاموا بها الشعب الجزائري، وأضافت أن هذا يدخل ضمن شؤونها الداخلية ويحق لها تسويته بالطريقة التي تراها مناسبة .

بالنظر إلى ما سبق فإن الموقف الأمريكي اعتبر الجزائر أرضاً فرنسية، والثورة الجزائرية تهديدا للمجال الحيوي للحلف الأطلسي، فوافقت على إرسال قوات أطلسية للجزائر للقضاء على الثورة، في المقابل اعتبرت جبهة التحرير الوطني القمع ضد شعبها هو قمع أمريكي بالدرجة الأولى، حيث جاء في أحد بياناتها "إذا كان الشعب الجزائري لم يكن يقاوم جنود أمريكان فإنه كان يواجه رصاص أمريكا وطائراتها ، وأموال الحلف الأطلسي هي التي تغذي الحرب الفرنسية في الجزائر[2]."

بعد رسالة التهنئة التي بعث الرئيس الأمريكي إلى الشعب الجزائري، إلا أن بلاده لم تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية رغم اعتراف فرنسا نفسها بها .وذلك تفاديا لإحراج فرنسا، وكرد فعل على ذلك صرحت

---

[1]. Nicole Grimaud, **La politique extérieure de l'Algérie (1962-1978),** Editons Rahma, 1994, p.143..

[2]. نور الدين حشود ، **العلاقات الجزائرية الأمريكية (1992-2004)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعو منتوري قسنطينة، 2005 ، ص.20 .

جبهة التحرير الوطني بان الولايات المتحدة كانت ضد الثورة وهذا ما تضمنه ميثاق طرابلس في20 جوان 1962وعند الرئيس الأمريكي بإرسال رسالة تهنئة ثانية للشعب الجزائر.

و من خلال فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة فلقد شغل التوجه الجزائري بعد الاستقلال بال الكثير من الساسة الأمريكيين، من بينهم السيناتور الجمهوري "باري قولد ووتر"، الذي تساءل قبل الاستقلال بفترة وجيزة قائلا: "ماذا سيصبح الجزائريون على مدى السنين الخمس أو العشر القادمة ؟ هل سيكونوا أصدقاء لنا أم في الاتجاه الشيوعي؟ من هذا السؤال سنبدأ مع هذه النقطة، فكيف كانت العلاقة بين البلدين في هذه الفترة ؟ وما هي طبيعتها ؟وما هي أهم العوامل التي ساهمت في رسم معالمها؟ لقد تم اعتراف الولايات المتحدة بالحكومة الجزائرية في 29سبتمبر 1962، وكان "ويليام بورتر" أول سفير لها في الجزائر في ديسمبر 1962، إلا أنه وبالمقابل لم يصل السفير الجزائري إلى الولايات المتحدة إلا في 05سبتمبر 1963، وهو ما اعتبره الأمريكيون راديكالية ومعاداة للغرب .

وأثناء تواجد الرئيس الجزائري "أحمد بن بلة" في الأمم المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية العامة وجه له نظيره الأمريكي دعوة للحضور للعاصمة واشنطن واجتمع معه سنة 1963 ، إلا أن هذه الزيارة فقدت معناها بعد توجه بن بلة إلى " هافانا " والتقى ب "كاسترو" وطالب بإخلاء القاعدة العسكرية الأمريكية في غوانتانامو واعتبرها رمز للامبريالية والاستعمار، وفي المقابل اعتبر كوبا رمز الثورة، لهذه الأسباب تم اعتبار الجزائر كوبا الثانية حسب النظرة الأمريكية.[1]

كانت هذه أهم التطورات بين البلدين على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الاقتصادي فكانت المساعدات الأمريكية للجزائر معتبرة في السنوات الأولى للاستقلال، حيث قدرت خلال 1962 بحوالي 38 مليون دولار، وبلغت في 1963حوالي 39 مليون دولار، وبلغت سنة 1964 ما قدره 43 مليون دولار. وقد اتهمت الجزائر الولايات المتحدة بدعم النظام المغربي خلال حربه مع الجزائر في 1963، بالإضافة إلى امتناعها عن بيع الأسلحة للجزائر، ورغم كل هذا استمرت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الاقتصادية للجزائر كما أشرنا، ويعود ذلك للأهداف الأمريكية في المنطقة على المدى البعيد، إلا أن الولايات المتحدة قررت في 1965 خفض هذه المساعدات إلى غاية تغيير الجزائر لمواقفها المتصلبة اتجاهها.

وباختصار فخلال فترة حكم الرئيس بن بلة عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تفاوتا في المجالات فكانت منتعشة على الصعيد الاقتصادي إلا أنها تحمل بوادر خلاف عميق على الصعيد السياسي.

[1]. نور الدين حشود، مرجع سابق ، ص 24.

أما خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين فبحدوث الانقلاب الذي قام به وزير الدفاع هواري بومدين على الرئيس "بن بلـة" بـدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين يمكن تلخيصها فيما يلي :

بعد 17 يوما من الانقلاب اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجديدة، وكرد فعل بعث الـرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس جونسون، معربا له عن رغبته في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة في كل الميادين.

في هذه الفترة كانت الجزائر حاضرة بقوة على الصعيد الدبلوماسي إلى جانب قضايا العـالم الثالث والتحرر وتصفية الاستعمار، وإقامة نظام اقتصادي عالمي يساوي بين فـرص دول الجنـوب والشمال. وفي نهاية 1966 ولكن مع بداية 1967 عرفت العلاقة بين البلدين تـوترا ملموسـا بسـبب التصريحات الجزائرية الرسمية المعارضة للإمبريالية الأمريكية في الفيتنام والشرق الأوسـط وإفريقيـا وأمريكا اللاتينية، وفي هذه الفترة سجل تراجع للمساعدات الأمريكية الاقتصادية للجزائر، حيـث بلغت 11 مليون دولار فقط.

وفي 6 جوان 1967 قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مـع واشـنطن بسبب الدعم المطلق لإسرائيل في حرب 1967، ومعارضتها للقضية العربية، وتعتبر هذه المحطة قمة التوتر في العلاقة بين البلدين.

وفي نفس السنة عزمت الدول العربية على حظر بيع النفط والغاز للولايات المتحدة وبريطانيـا والذي دام 11 أسبوعا وانتهى في 12 سبتمبر 1967 . واستمر التوتر في العلاقة بين البلدين لفترة غير وجيزة، وحدثت بداية التقارب الجزائري الأمريكي في مارس 1971. وقبـل ذلـك في أوت 1970 طلب الرئيس نيكسون من الحكومة الجزائرية التدخل لدى سفارة حركة تحريـر جنـوب الفيتنام، فيما يخص المساجين الأمريكيين.

وفي 11 ابريل 1974 استقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري في البيت الأبيض عندما جاء هذا الأخير إلى الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية، وهذه الحادثة تعتبر في حـد ذاتهـا سابقة، حيث يقوم الرئيس الأمريكي باستقبال رئيس دولة لا تربطه معها علاقات في تلك الفترة .ومع زيادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر أدرك وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر أنه سيكون لها دور مهم في حل قضية الشرق الأوسط، فقام بالاجتماع مرتين مع الرئيس "هواري بومدين" خلال 1974/1973لمناقشة تطورات قضية الشرق الأوسط، كما وجه الرئيس الجزائري رسالة تهنئة إلى الرئيس "فورد" أمل فيها إلى تطوير العلاقات بين البلدين، وكنتيجة لهذه الاتصـالات الدبلوماسـية المتكررة تم إعادة العلاقات بين الطرفين من جديد في 12نوفمبر1974.

و ببروز مشكل الصحراء الغربية واختلاف وجهات النظر بين الجزائر والمغرب حوله، حاولت الولايات المتحدة التزام الحياد على الأقل في هذه الفترة، وذلك حفاظا على مصالحها مع الطرفين، وفي هذه الفترة عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تحسنا ملموسا. وفي إطار الحوار شمال جنوب وخلال مؤتمر باريس 1974 حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، برز الخلاف بين الجزائر التي تمثل دول العالم الثالث والولايات المتحدة التي تمثل الدول المصنعة حول ماهية هذا النظام.

وعلى الصعيد الاقتصادي كان لتوقيع صفقة البازو والتي تمت في 10 أكتوبر 1969، والتي تقضي بتموين الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة بحجم 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع لمدة 25 سنة، والتي تعتبر ضخمة جدا من ناحية حجمها. إلا أنها تعثرت بسبب تأخر الولايات المتحدة في إنشاء مصنع تمييع الغاز الطبيعي بأرزيو، ما تسبب في تأخير البدء بالإنتاج إلى سنة 1978 . وخلال الفترة الممتدة من عقد الاتفاقية إلى بداية الإنتاج 1969و1978 حدثت تقلبات كبيرة في السوق الدولية للطاقة، مما دعا إلى إعادة تقويم أسعار المواد الطاقوية ومنها الغاز، وهي نقطة خلاف بين سوناطراك والبازو أضف إلى ذلك، بروز المكسيك كدولة مصدرة للغاز فيما بعد، وكان ذلك يعني توفر الغاز للولايات المتحدة من مناطق أقرب وتكاليف اقل، أدت هذه العوامل في نهاية المطاف إلى إلغاء هذه الاتفاقية في 1983.

وفي سنة 1976 أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي للجزائر بدل فرنسا باستحواذها على 24.4 بالمائة من التجارة الخارجية الجزائرية .وما يمكن أن يستخلص عن العلاقة بين البلدين في هذه الفترة هو تميزها بالاضطراب تارة والتحسن تارة أخرى، في ظل اختلاف المصالح والتوجه الإيديولوجي، فيمكن أن نجد في كل مرة تقارب على الصعيد الاقتصادي إلا وتأثر بالاختلاف الإيديولوجي المتعلق بالقناعات الأساسية لكل طرف، وهو ما يمكن التعبير عنه بالمفارقة الأيديولوجية البراغماتية.

المطلب الثاني: عودة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية

من خلال زيارة الرئيس بومدين في أواخر سنة 1978 لواشنطن، تم من خلال هذه الزيارة التوقيع على أول اتفاق تعاون بين البلدين[1] حيث عاد الأمل لواشنطن لإعادة التقارب بينها وبين الجزائر، واعتقد الأمريكيون أن السياسة الراديكالية للجزائر اتجاه الولايات المتحدة ستتغير. وبعد وفاة الرئيس بومدين وفي السنوات الأولى من حكم الشاذلي جاءت أزمة الرهائن الأمريكيين الذين احتجزهم الطلبة في إيران، إثر اقتحامهم السفارة الأمريكية في طهران سنة 1979، والذي لعبت فيه الجزائر دور الوسيط الناجح في تحرير الرهائن، وبرهن ذلك على وزن الدبلوماسية الجزائرية وقدرتها على التعامل مع الأزمات.

[1] 521 Nicole GRIMAUD, op.cit, p .

لكن إدارة الرئيس "ريغن" لم تثمن هذا الإنجاز، ولم توجه دعوة للرئيس الجزائري، بل أكثر من ذلك تبنت الاتجاه نحو المغرب الحليف الذي تربطهما مصالح حيوية، ودعمت موقفه من قضية الصحراء الغربية، بإقرار حقه في مراقبتها وإدارتها، وهذا ما ردت الجزائر باعتباره خطوة أولى لبسط السيادة المغربية على المنطقة ككل، بمباركة الولايات المتحدة.

وعلى صعيد التعاون العسكري فإننا لا نجد له أي أثر قبل سنة 1980، فالجزائر كانت الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تستفد من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة، على عكس تونس ليبيا والمغرب.

وقد قام أول أسطول أمريكي بزيارة للجزائر بميناء وهران بتاريخ سبتمبر 1980 ، وقبل ذلك وفي نفس السنة، اشترت الجزائر طائرات شحن أمريكية، كما شارك الأمريكيون في إنقاذ ضحايا زلزال الأصنام. وقد رأى البعض في تحركات الجزائر في هذا الإتجاه رغبة منها في تنويع مصادرتسلحها وتدعيم إستقلالها الاقتصادي عن كل من فرنسا والاتحاد السوفياتي.

والمحطة التالية هي زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لواشنطن في1985 /17/04 في سابقة تعتبر أول زيارة رسمية من نوعها، وقد تكون بداية التحول في مسار علاقات البلدين.

اتسم الرئيس "الشاذلي بن جديد" بالاعتدال، ما من شأنه أن يؤدي إلى سياسة خارجية أكثر توازنا، وقد جاءت هذه الزيارة في سياق مجموعة أحداث، أهمها الاتجاه نحو تنويع مصادر السلاح، واتفاق الوحدة بين المغرب وليبيا، الذي اعتبرته الجزائر موجه ضدها بالأساس .

وعن القضايا التي تناولها الطرفان في المباحثات هي :

-العلاقات الثنائية خاصة التسلح والجوانب الاقتصادية والتكنولوجية .

-المغرب العربي ومشكلة الصحراء الغربية.

- الصراع العربي الإسرائيلي.

- الحرب العراقية الإيرانية.

- الأوضاع في لبنان.

- قضايا العالم الثالث.

وتم التركيز على المحورين الأولين. وهو ما يعكس الآفاق الكبيرة للدبلوماسية الجزائرية، وتطلعا للعب دور أساسي على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي.

وعن الأحداث التي مست البلاد في 05 أكتوبر من سنة 1988، والمتمثلـة في انفجار الشارع الجزائري، مطالبا بالتغيير، وما تبع ذلك من إلغاء نتائج الدور الثاني من المسار الانتخـابي في 1992ودخول الجزائر في الأزمة. ويمكن القول بأنه تاريخيا لا يمكن الحديث عن الجزائـر والولايـات المتحدة كحليفين إستراتيجيين ولكن بلدين جمعهما الاقتصاد وفرقتهما الإيديولوجية.

و مع صعود الرئيس بوتفليقة للحكم سنة في أفريل 1999 ، وهو الرجل الدبلوماسي المحنك،

الذي شغل منصب وزير الخارجية بين سنتي 1965 و 1978 وهو عموما رجل متفتح ويحرص على إقامة علاقات مع الغرب، وهذا ما جعل الإدارة الأمريكية تعبر عن ارتياحها لمجيء الرئيس بوتفليقة في الجزائر.

ففي 25 جويلية 1999 وعلى هامش جنازة الملك الحسن الثاني في الرباط، حصل لقاء وجيز وغير مبرمج بين الرئيس **بوتفليقة** والرئيس **بيل كلينتون**، حيث حفظ هذا الأخير انطباعا إيجابيا عن الرئيس الجزائري.

وقد عاد **مارتن أنديك** كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط، للجزائر في سنة 1999 حاملا رسالة من الرئيس **بيل كلينتون** إلى الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، ورافقه في هذه الزيارة **رونالد نيومان** مساعد وزير الدولة المكلف بملف الصحراء الغربية، حيث شدد **مارتن أنديك** على ضرورة العمل على إتمام وحدة المغرب العربي، ودعا إلى تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة ودول المنطقة والجزائر تحديدا، وفق مصالح الطرفين.

المبحث الثالث: التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي ومحورية الطاقة

المطلب الأول: واقع التهديد الإرهابي في الساحل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

لا تمثل منطقة الساحل الإفريقي في حد ذاتها، أي بتركيبتها البشرية، و طبيعة الإسلام فيها الموجود فيها، منشأ للحركات الإسلامية الراديكالية، لكن هناك توليفة فريدة من الإتجاهات الدولية، و الظروف المحلية، تجعل من المنطقة ساحة جاذبة للشبكات الإرهابية، و لعل أهم هذه العوامل أن الإسلام أصبح على المستوى المحلي وسيلة أساسية للاحتجاج ضد الأنظمة غير الديمقراطية، في الساحل الإفريقي. و ترتبط المخاوف الأمنية الأمريكية في الساحل الإفريقي، أساسا بالعديد من التقارير الإستخباراتية، التي تقدم المنطقة على أنها ملاذ للإرهابيين الفارين من ضربات التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، في أفغانستان و العراق. فحسب هذه التقارير، التحق 600 مقاتل إسلامي من تنظيم القاعدة بمنطقة الساحل الإفريقي، بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان. كما قدمت المجموعة الدولية للأزمات – LGG – للولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة تقارير تشير فيها إلى أن دولة مالي، يمكن أن تكون الدولة التي سيستقر فيها أسامة بن لادن بعد هربه من أفغانستان.

شكل 1 :خريطة تمثل تموقع الإرهابيين في الساحل

المصدر: ACAS Concerned Africa Scholars . US Militarization of Sahara Sahel Security, Space and Imperialism . op.cit.P: 04

من خلال الخريطة نلاحظ منطقة تموقع الإرهابيين في كل من مالي، النيجر، التشاد، نيجيريا، ليبيا، موريتانيا،تونس، المغرب و الجزائر، وتعد منطقة كبيرة و تمس تقريبا كل من بلدان المغرب العربي إضافة إلى الصحراء الوسطى و دول الجنوب الإفريقي.

على هذا الأساس، تقوم المخاوف الأمريكية، التي تدعمها جغرافية و فقر دول الساحل، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية، تدرك أن عدم التدخل العسكري، لضبط الإستقرار سيحول المنطقة إلى محضن للإرهاب، خاصة بعد توسيع الجماعة السلفية للدعوة و القتال (G.S.P.C) لمجال نشاطها إلى الصحراء الجزائرية، و استغلالها للفراغ الأمني، على مستوى الحدود مع النيجر، مالي، و موريتانيا، حيث قامت باختطاف 32 سائحا أجنبيا في صيف 2003. وقد أكد الأفراد المفرج عن وجود علاقات بين الجماعة السلفية للدعوة و القتال و تنظيم القاعدة.

هذا الإدراك الذي تؤكده، سوزان رايس، نائبة كاتب الدولة للشؤون الإفريقية، في إدارة كلينتون، بقولها: يكفي أن الحركات الإرهابية المتطرفة الأكثر تطرفا و الأكثر عدوانية للولايات المتحدة الأمريكية تنشط أكثر فأكثر في إفريقيا الجنوبية، السودان، نيجيريا، و الجزائر، لتمثل مصدرا للقلق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

كما يؤكد مساعد القائد الأعلى للقوات الأمريكية في أوروبا، الجنرال شارل وول، على أن عناصر القاعدة استعملت شمال إفريقيا، و الساحل الإفريقي، كقواعد للتراجع من أجل إعادة تنظيم نفسها، و التحضير لهجمات ضد الغرب. فالتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان و العراق، دفع بالحركات الإرهابية، إلى البحث عن أماكن جديدة أكثر أمنا، و من بين هذه المناطق الساحل الإفريقي، و المغرب العربي. فمنذ بداية الحرب الدولية على الإرهاب، و محاصرة قوات التحالف للإرهابيين في أفغانستان، و أصبح الساحل الإفريقي، وسطا جديدا ذو جاذبية للشبكات الإرهابية النشطة، أو النائمة. وهو ما جعل الرسميين الأمريكيين، يؤكدون على أن: الساحل الإفريقي هو أفغانستان جديد تبحث عنه القاعدة كملجأ أمن.

ولطالما كان الأمر الأكثر إثارة للقلق، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، في الساحل الإفريقي، ليس في الحركات الإرهابية المتطرفة المتطرفة ذات الطابع الوطني، و إنما في إمكانية تكتل هذه الحركات تحت منظمة إرهابية إقليمية، أو انضمامها إلى تنظيم القاعدة. و بالفعل ساهمت الظروف الدولية، التي تلت الحرب الدولية على الإرهاب، في أفغانستان و العراق، في قيام هذا التكتل تحت تسمية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التي أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة مباشرة مع تأسيسها هذا التكتل الذي فرضه عاملين أساسيين هما:

1. تجتمع كل من الجماعة السلفية للدعوة و القتال في الجزائر، الجماعة المقاتلة في ليبيا، الجماعة المغربية المقاتلة في المغرب، و الجماعة التونسية المقاتلة في تونس، على إيديولوجية سلفية جهادية كأداة أساسية للتغير السياسي، نحو إقامة دولة إسلامية تجمع الوطن العربي، ونظرا لتراجع فعالية هذه التنظيمات بسبب تلقيها لضربات موجعة من طرف جيوش دول المنطقة، سارعت قيادتها إلى توحيد نشاطها تحت تنظيم ذو طابع إقليمي.

2. أدت الحرب الأمريكية على العراق، إلى تبني تنظيم القاعدة لفكرة إقامة الدولة الإسلامية، انطلاقا من شعورها بتفوقها الميداني على الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة إسلامية فيما عرف بـ : حرب المدن أيام الحرب الأمريكية على العراق. هذا الرهان الذي أعلنته تنظيم القاعدة في العراق، أدى بها إلى تقوية العلاقات مع التنظيمات الإرهابية النشطة في المغرب العربي و الساحل الإفريقي من أجل تغذية الحرب في العراق بالمقاتلين الحاملين للفكر الجهادي، و تضييق الخناق على المصالح الأمريكية في المغرب العربي و الساحل الإفريقي.

و حاليا تدرك الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الساحل الإفريقي على أنها جبهة جديدة في الحرب الدولية على الإرهاب، و يرتبط هذا الإدراك، أساسا بالعاملين التاليين:

1. تعرف منطقة الساحل على الإفريقي بتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة فيها بكل أشكالها، سواء على مستوى التهريب ، خاصة السجائر التي تشكل منطقة كيدال بمالي الحلقة الأساسية لها، أو المتاجرة بالبشر، المتاجرة بالأسلحة، و تبييض الأموال، و لكن تبقى جريمة المتاجرة بالمخدرات الأكثر خطرا و الأسرع نموا بحكم تحول الساحل الإفريقي إلى نقطة عبور للمخدرات الصلبة، مثل: الهروبين، الكوكايين و الكراك، حيث استقبلت إفريقيا الغربية سنة 2007 حوالي 48 طن من الكوكايين و الكراك، و تؤكد التقديرات أن غرب إفريقيا ستتحول في المستقبل القريب إلى فضاء لتخزين مادة الكوكايين و تأسيس قاعدة لإعادة إنتاجها في الشكل النهائي للتسويق الإستهلاكي هذا إضافة إلى استقبال غرب إفريقيا لحوالي 35 طن من الهروبين لنفس السنة. هذه العمليات الإجرامية التي تحول طريقها التقليدي من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا الغربية، إلى الطريق الجديد الذي يبدأ من أمريكا اللاتينية إلى القرن الإفريقي، ثم الساحل الإفريقي، وصولا إلى أوروبا الغربية عبر المغرب العربي. و هي الموارد التي تعتمد عليها الشبكات الإرهابية كموارد أساسية للتمويل. فقضية الإستقرار في الساحل أساسا ليست قضية جديدة ناتجة عن الإرهاب و إنما هي مسألة أوجدها الإنتشار الواسع لتجارة المخدرات و الأسلحة بكل أشكالها. وحسب بعض التقارير الإستخباراتية، تمكن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من ربط علاقات جيدة مع كارتيلات تهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية عن طريق الشبكات الإرهابية في أوروبا، بالإضافة إلى

ارتفاع هذه الهجمات الإرهابية، في المنطقة بشكل مثير للانتباه. فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 سجلت المنطقة حوالي 126 هجوما إرهابيا .

2. تأكيد العديد من الدراسات خاصة الأمريكية منها، على أن الساحل الإفريقي، سوف يصبح مجالا خصبا لنمو و تطور إرهاب إفريقي، خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني في إفريقيا، عن طريق عدد من الجمعيات السلفية، ومنه تأكيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، على مباشرها في أقلمة نشاطها إلى كل من : الساحل و الصحراء الكبرى، ومواصلة استهدافها للمصالح الغربية في المنطقة. حيث يقول درودكال زعيم هذا التنظيم في إحدى تصريحاته : " بعون الله، نجحنا في تطوير معركتنا من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي، و توسيع مجال نشاطنا إلى دول مغاربية أخرى، و إلى الساحل الإفريقي. وهكذا ساهمنا في خلق جهاد إقليمي... وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر حربها على الأراضي الإسلامية شرعية، فلماذا تكون نشاطاتنا على أرض الولايات المتحدة الأمريكية غير شرعية."[1]

و منه يمكن القول بأن جبهة الساحل تفرض تحديات كبيرة من حيث تعدد مصادر التهديد من وضع اقتصادي متردي في الساحل و الصحراء الكبرى، كذلك انتشار كبير وواسع لكل أنواع الجريمة المنظمة، انكشاف أمني مساعد لنشاط الشبكات الإرهابية، من حيث تداخل مستويات التهديد التي تبدأ بالمغرب العربي، و تنتهي في منطقة الصحراء الكبرى، مرورا بالساحل كحزام جغرافي بين المنطقتين.

المطلب الثاني: محورية الطاقة ومكافحة الإرهاب

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم تواجدها في الساحل الإفريقي ، على أنه تواجد ذو أبعاد إنسانية، يهدف بالأساس إلى تخليص المنطقة من مشاكل الإرهاب، إلا أن الحقيقة الثابتة خلف هذا الانتشار العسكري الأمريكي في كل إفريقيا، هي تأمين مصالحها النفطية في المغرب العربي و خليج غينيا. حيث تمثل القارة الإفريقية في السوق الدولية للطاقة حوالي 30 %.

و قد أكد مساعد كاتب الدولة للشؤون الإفريقية، "شارل سنايدر" أن المصالح الإستراتيجية الأمريكية بإفريقيا قد تعاظمت مؤخرا، و معظم هذه المصالح ذات الصلة بالطاقة، متواجدة في غرب القارة، و خاصة في خليج غينيا. كما أعلنت الشركة الأسترالية وودساید "woodside" في 2001 ، عن اكتشافها لحقول بترولية شينقويتي في موريتانيا، بقدرة انتاجية لـ : 75000 برميل في اليوم، و يفترض أيضا وجود من 3 إلى 5 مليار برميل من البترول، مع قدرة إنتاج يمكن أن تصل من 250000 إلى 300000 برميل يوميا، و تتمركز هذه الإمكانيات البترولية لموريتانيا، أساسا في شنقويتي، تيوف، ثيفات،

[1]. أ. إسماعيل بوالروايح، **الإسلاموفوبيا كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الإفريقي** ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد الثاني، جانفي 2012 ، ص 86 .

قوربين، بادا. أما بالنسبة لتشاد، فتقدر احتياطاتها ب: 1 مليار برميل من البترول، مع قدرة إنتاج يمكن أن تصل إلى 250000 برميل في اليوم إضافة إلى النيجر التي يقدر احتياطها من البترول ب: 300 مليون برميل.[1]

أما بالنسبة للمغرب العربي فيشكل اهتماما كبيرا و مصالح أكيدة للولايات المتحدة الأمريكية منذ أعوام، و هو اهتمام يزاوج بين المستويين الأمني و الاقتصادي، لذلك يتخوف الأمريكيون من الوصول إلى حالة لا استقرار إقليمي مضر بمصالحهم، و مصالح حلفائهم الأوروبيين. ذلك أن وجود جماعات إرهابية نشطة في الدول المغاربية، و على حدودها، يمثل أحد العوامل الرئيسية المهددة للمصالح الأمريكية، و بالأخص مع إعلان تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي عن نيتها في مهاجمة المصالح الغربية في المنطقة. و لأن المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة طاقوية بالأساس، فإن التهديد الإرهابي القادم من الساحل في حالة انتشاره، أو زيادة حدته يضع المصالح الأمريكية في دائرة الخطر، خاصة وأن الإستثمارات النفطية الأمريكية في المنطقة عرفت ارتفاعا ملحوظا، و بالأخص في الجزائر حيث بلغت في 2005 حوالي 4.5 مليار دولار.

فيما يخص نيجيريا فترتكز المخاوف الأمريكية بالنسبة لهذا البلد، من إمكانية استغلال الشبكات الإرهابية في الساحل لهذه الأكثرية الإسلامية، من أجل تأسيس خلايا إرهابية، على اعتبار أن نيجيريا تتقاسم الحدود مع دولتين ساحليتين هما: النيجر و التشاد، وهو الجوار الجغرافي الذي يخشى الأمريكيون أن تمتد عبره النشاطات الإرهابية نحو نيجيريا، كذلك يرتبط القلق الأمريكي فيما يخص نيجيريا باحتوائها لمصادر طاقة هائلة، حيث أنها خامس ممول للولايات المتحدة بالبترول، و المشكل الأساسي بالنسبة للأمريكيين، هو أن أكبر الآبار البترولية النيجيرية تتمركز في الشمال، و تحديدا على حدودها مع النيجر، التي تعاني أزمات أمنية حادة عززها توسع نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نحو الساحل. إضافة إلى أن نيجيريا تتميز بنظام سياسي غير مستقر من جراء كثرة المطالب الإنفصالية للعديد من الحركات. و بناءا على هذه التهديدات، يخشى الأمريكيون بحدة من إمكانية انقطاع الإمدادات البترولية النيجيرية، ومن تضرر استثماراتهم في المنطقة.

نلاحظ أيضا المشروع الجزائري – النيجيري وهو مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء Trans-Sahara Gaz Pipeline Project يربط أبوجا عاصمة نيجيريا بميناء بني صاف بالجزائر، على طول 4000 كلم، من أجل نقل غاز خليج غينيا اتجاه أوروبا. وبما أن الأنبوب يمر عبر التراب النيجيري، يتخوف الأمريكيون من تعرض هذا المشروع لخطر الجماعات الإرهابية و الجماعات الإنفصالية. و بالفعل، قامت الجماعة الإنفصالية المعروفة بإسم : القوات التطوعية لشعب دلتا النيجر Force

[1] أ. إسماعيل بوالروايح ، نفس المرجع ، ص 87 .

Volentaire Du Peuple Du Delta Du Niger بتهديد نيجيريا بقيادة حرب شاملة، إذا لم تضمن أحسن توزيع لعائدات النفط. وذهبت إلى غاية تهديد الشركات الأجنبية كي تغادر المنطقة. وبناءا على احتمالات التقارب بين الجماعات الإنفصالية و الشبكات الإرهابية، ينظر الأمريكيون إلى نيجيريا على أنها الحلقة الرخوة في غرب إفريقيا.[1]

فيما يخص السينغال، التي تقدر احتياطاتها البترولية بحوالي 700 مليون برميل، فإن المخاوف الأمريكية، فيما يخص هذا البلد قائمة على أساس جواره لموريتانيا و مالي، وهو ما يخلق انكشافا أمنيا يمهد لدخول السنغال في حالة من عدم الإستقرار، بالنظر إلى النشاط الإرهابي على حدوده و الذي يمكن أن ينتشر إلى كوت ديفوار و سيراليون، مايقلق الأمريكيون هنا، هو أنهم لا يرغبون في انتشار المد الإرهابي من دول الساحل نحو السنغال، بصفته الحليف الأساسي لهم في إفريقيا الفرانكفونية.

إذا يعتبر البترول أحد أهم الرهانات، التي قامت عليها معظم النزاعات في النصف الثاني في القرن العشرين، و هو ما يفسر، من جهة، التنافس الأمريكي الأوروبي على اكتساب امتيازات أكثر داخل سوق الطاقة الجزائرية، و الإهتمام الأمريكي الأوروبي بالأزمة الجزائرية من جهة أخرى، بالنظر إلى إمكانيات تأثر الأمن الطاقوي الأمريكي الأوروبي، جراء استمرار حالة اللااستقرار في الجزائر، و تأكيد الحركات الإسلامية المتطرفة، على مواصلة استراتيجية مواجهة الغرب، على غرار ما فعله تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، الذي لا يفوت أية فرصة للتأكيد على مواصلة استهداف المصالح الغربية في المغرب العربي، خاصة في الجزائر، و هو التهديد الذي لمسته الولايات المتحدة الأمريكية، مع تبني تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، للهجوم التي تعرضت له الحافلة التي كانت تقل عمال الشركة البترولية Haliburton ، في الجزائر بتاريخ 10 ديسمبر 2006.[2]

و يرجع الإهتمام الذي تتمتع به الجزائر، إلى القدرة التي تتمتع بها فيما يخص ضمان الأمن الطاقوي الأوروبي، حيث تعتبر ثاني ممول لها بالغاز الطبيعي، و مساهمتها في تموين السوق الطاقوية الأمريكية، التي بدأت تنافسها الأسواق السينية و الهندية، و ليس من وليد الصدفة أن عرفت الإستثمارات الأمريكية، في مجال النفط ارتفاها ملحوظا، مع الإكتشافات البترولية التي حققتها الجزائر بين 1995-1997 ، و تعتبر الجزائر عنصرا مهما بالنسبة للأمن الطاقوي الأوروبي، حيث تستورد أوروبا ما نسبته 59 % من احتياجتها الغازية من الجزائر، تعتبر بلدا استراتيجيا بالنسبة للإستقرار و التوازن الدولي.

و بعيدا عن الموارد الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر، تعتبر هذه الأخيرة معبرا أساسيا للموارد الطاقوية، التي تتحصل عليها أوروبا من إفريقيا السوداء، فأنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي أقيم لنقل الغاز

---

[1]. أ.إسماعيل بوالروايح ، مرجع سابق، ص 88 .

[2]. أ.حكيمة علالي، **الجزائر و الرهانات الأمنية في المتوسط**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد الثاني، ص 55 .

النيجيري إلى أوروبا، ينطلق من العاصمة النيجيرية أبوجا و يمر عبر ميناء بني صاف بالجزائر كما ذكرنا سابقا.

إضافة إلى ذلك أعطت الإرادة الجزائرية في تطوير إنتاجها الطاقوي، و تنويع زبائنها، مساحا هامة من أجل التموقع الجيد، مع التحولات الجيو-إستراتيجية العالمية لما بعد الحرب الباردة، حيث يتزايد يوميا القلق الأوروبي فيما يخص أمنهم الطاقوي، من تزائد التموقع الأمريكي في السوق الجزائرية، و تعد الولايات المتحدة الأمريكية حاليا المستثمر الأول في سوق الطاقة الجزائرية، حيث ارتفعت استثماراتها في الجزائر مع توقيع الطرفين اتفاق إطار للتجارة و الإستثمار سنة 2001 من 3.3 مليار دولار سنة 2002 إلى 11 مليار دولار سنة 2006. هذا الإرتفاع الذي يفسر بقوة حضور الشركات النفطية الأمريكية في الجزائر، على غرار Anadarco, Louisiana Land, Haliburton, Exxon Mobil, Amerada Hess ... إلخ.

إضافة إلى كل هذا، أدت سنوات القطيعة الخارجية التي عاشتها الجزائر، خلال مرحلة التسعينات من خلال إيقاف المسار الإنتخابي سنة 1992 ، و التدخل المباشر للجيش في إدارة الشؤون السياسية، إلى مظهرين اقتصاديين معقدين بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية هما:

- وضعية اجتماعية- اقتصادية جد معقدة.
- عزلة تامة عن باقي العالم.

الأمر الذي جعل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، بعد انتخابه سنة 1999 ، ينتهج سياسة دبلوماسية انفتاحية على العالم، من أجل هدفين أساسيين هما:

- استعادة صورة الجزائر.
- استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

كما أدت هذه القطيعة، إلى تزايد حنين الجزائر إلى ماضيها و أدوارها، التي لعبتها خلال سنوات السبعينات، خاصة في إطار حركة عدم الإنحياز، و بالأخص قمة 1973 بالجزائر، أين استطاعت الجزائر إدراج قضايا الأمن في المتوسط، ضمن اهتمامات حركة عدم الإنحياز. إضافة إلى الدور الذي لعبته الجزائر في الصدمة البترولية لسنة 1973 ، فمعروف عن الجزائر أنها كانت أحد الأقطاب الأساسية التي سببت هذه الصدمة، التي أكدت قوة النفط كورقة للمساومة، بالنظر إلى دورها المتميز في منظمة البلدان المصدرة للنفط.

أدى الحنين إلى مثل هذه الأدوار الريادية، إلى رغبة الجزائر في زيادة و تيرة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أنها القوة الدولية المهيمنة حاليا،[1] كإستراتيجية كفيلة بإعطاء الجزائر نوعا من الثقة، فيما يخص أهميتها الإستراتيجية في ميزان القوى الدولي، و في هذا السياق صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على هامش الدورة الخامسة و الخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2003 قائلا: "لدينا رغبة ملحة للمساهمة في الأمن الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية، و أن تكون في هذا الصدد، حلقة أساسية في السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية."

كما يرى الباحث الجزائريّ الدكتور" سالم برقوق" أنّ التعاون الطاقويّ مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تعزّز بمجيء الرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999، وبعد تخلي ليبيا عن برنامجها للتسلح النووي سنة 2003، وتسوية الخلاف حول قضية لوكاربي، واعتبر برقوق أنّ الأمن الطاقوي الأمريكيّ يستند إلى "مبدأ كارتر" حول جعل الطاقة كإحدى أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، قبل أن يرتبط بالأمن الأمريكيّ الشامل.[2]

وكانت واشنطن تأمل في انفتاح جزائريّ وليبيّ كليّ في مجال الطاقة الأحفورية لزيادة نفوذها نتيجة التنافس الدوليّ على ثروات البلدين خصوصا الصين والاتحاد الأوروبيّ، غير أنّ الجزائر شهدت سنة 2005 تراجعا عن المشروع الذي تقدّم به وزير الطاقة والمناجم الجزائري الذي أنهيت مهامه في التعديل الوزاريّ الأخير، وكان ينوي من خلاله خصخصة شركة سوناطراك البترولية الجزائرية وفتح السوق النفطية أمام التنافس الدوليّ الحرّ، كما يمنع النظام السياسيّ الليبيّ الذي يمزج بين السياستين الاقتصادية الاشتراكية على الصعيد الشعبيّ والرأسمالية العالمية على الصعيد العالميّ، من زيادة النفوذ الاقتصاديّ الأمريكيّ في المجال الطاقويّ، أكثر مما هو متاح الآن من استثمارات بحسب ما تقتضيه القوانين الليبية والجزائرية للاستثمار.

إلا أنه شهدت إدارة الرئيس "أوباما" حسب الباحث الأمريكيّ "إدوارد مورتيمر" -ولأول مرّة- طرح فكرة إيجاد طاقة بديلة في خليج المكسيك وآلاسكا، قد تدفع واشنطن إلى الاستغناء عن النفط الجزائري والليبي، وهو ما قد يتسبب في تدهور علاقات البلدين مع واشنطن، ناهيك عن تأثير مثل هذا القرار على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذين البلدين جراء تراجع صادراتها للنفط. لكن الأزمة المالية

---

[1]. أ.حكيمة علالي ، مرجع سابق، ص 51 .

[2]. عصام بن الشيخ، **السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟** ، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة "قاصدي مرباح" ورقلة، الجزائر، السبت 21 جويلية 2010 ،
http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html

العالمية نسفت أسس هذه الخطة الجريئة، حيث يدرك الخبراء استعداد القوى الدولية الكبرى لملأ الفراغ الأمريكيّ في المنطقة في حال تخلّي الأمريكيين عن الاستثمار فيها.

كاستنتاج للفصل ومن خلال هذه المعطيات كلها، فإن العلاقات الجزائرية- الأمريكية لها طابع مغاير لذلك الذي يمكن أن يقال عن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر هو أن:

- عدم استقرار العلاقات الأمريكية- الجزائرية، بحكم توجهها الاشتراكي مباشرة بعد الاستقلال، وموقفها المناهض اللبرالية، و كذا الموقف من الصراع العربي- الإسرائيلي، و قضية الصحراء الغربية، و بالتالي فالحديث هنا يقع على مستوى التأصيل لبناء علاقات على أسس مستقرة، و ليس على مستوى علاقات تاريخية قائمة كما يتيحه المثال المغربي.

- أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في المغرب العربي، التي عرفت بشكل واقعي، ملموس، وممتد عبر الزمن، انتشار واسع للإسلام المتطرف، الذي احتل منذ نهاية الحرب الباردة صورة العدو البديلة للعدو الشيوعي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما أنتج حتمية وجود علاقات أمريكية- جزائرية صراعية كانت أم تحالفية.

- بعد ضربات 11 سبتمبر 2001 ، طفى إلى السطح خيار ثالث، و هو التوجه إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، خاصة في ظل النجاحات التي حققها النظام الجزائري في محاربة الإرهاب، والتي كان أهمها الانتخابات الرئاسية لعام 1995. و كانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيد هذا الخيار، إعطاء الجزائر صفة الدولة المحورية، كمحاولة لخلق انطباع لدى النظام الجزائري و أن المغرب ليست الدول الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية التعامل معها.

- يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت، إلى حد كبير في استمالة النظام الجزائري إلى تطبيق إستراتيجيتها في المنطقة إلى جانب المغرب و تونس، حيث بدأت هذه النرجسية السياسية تسيطر على العقول المنبهرة بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الاستخدام الواسع لعبارة الجزائر دولة محورية.

- إن منطقة الساحل الإفريقي تعد منشأ للحركات الإرهابية الراديكالية، و هذا ما يجعلها مجبرة للتدخل لمحاربة الإرهاب و ضبط الإستقرار في هذه المنطقة، إلا أن أمريكا تقدم تواجدها في الساحل الإفريقي على أنه تواجد ذو أبعاد إنسانية يهدف بالأساس إلى تخليص المنطقة من مشاكل الإرهاب، إلا أن الحقيقة الثابتة خلف هذا الإنتشار العسكري في كل من إفريقيا هي تأمين مصالحها النفطية في القارة الإفريقية حيث تعاظمت المصالح الإستراتيجية الأمريكية بإفريقيا، سواء في الساحل أو منطقة المغرب العربي .

الفصل الثاني

صور و أشكال التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

الفصل الثاني: صور و أشكال التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى ثلاثة مباحث فيما يخص المبحث الأول فسوف نتكلم عن كل من المقاربة الجزائرية و الأمريكية لمكافحة الإرهاب فالجزائر تود تعزيز شركائها الأمنيين كالولايات المتحدة الأمريكية خاصة في المجال الأمني ، أما أمريكا فتحاول القضاء على الشبكات الإرهابية النشطة في دول منطقة الساحل الإفريقي و المغرب العربي، أما المبحث الثاني من خلاله سوف نعرض أهم أطر التعاون الجزائري الأمريكي في مختلف المجالات فإن الجزائر قد رسخت نفسها دوليا حيث لديها علاقات سياسية مستقرة فقد لعبت الجزائر أدوارا أساسية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، كذلك من خلال المشاركة للحوار المتوسطي لحلف الناتو فالجزائر تود تعزيز مكانتها الدولية من خلال المشاركة في عدة مبادرات، ، أما المبحث الثالث فتركناه للتكلم عن مختلف مجالات التعاون الأمريكي الجزائري سواء في المجال العسكري أو الإستخباراتي.

المبحث الأول: المقاربتان الجزائرية والأمريكية لمكافحة الإرهاب

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

في إطار تعزيز الجزائر شركائها الأمنيين أعلنت وزارة الدفاع أن الأمين العام للوزارة اللواء محمد زناخري قد شارك بغيماريش بالبرتغال في الاجتماع التاسع لوزراء الدفاع للدول الأعضاء في .المبادرة "5+5 دفاع" الذي توج بالإمضاء على بيان مشترك يدعو لتعزيز الأمن والاستقرار والسلم في حوض غرب البحر الأبيض المتوسط [1]، ولفتت الوزارة في بيان أن هذا الاجتماع " الذي خصص لتقييم حالة التعاون في إطار المبادرة 5+5 دفاع من خلال النشاطات المجسدة والمصادقة على مخطط العمل لسنة 2014 مستوى التعاون المحقق في إطار المبادرة "5+5 دفاع" . وقد لمح بيان لوزارة الدفاع الفرنسية أن هذا الاجتماع فتح النقاش حول استراتيجية مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي ، ومن غير العادة أن يتباحث تجمع الخمسة زائد خمسة هذا المحور ، ووصف بيان الفرنسيين يقول إن ''اللقاء سيعرف عرض استراتيجيات التعاون في إطار مجموعة 5+5 دفاع لمواجهة التحديات في الساحل.'' وذكر بيان وزارة الدفاع الفرنسية أن من بين اللقاءات الثنائية ، على هامش الاجتماع التاسع في البرتغال، لقاء بين الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني اللواء محمد زناخري وقادر عريف ، الوزير الفرنسي المكلف بقدماء المحاربين ، وأضاف أن مبادرة الدفاع 5+5 التي تجمع خمسة بلدان من شمال غرب البحر الأبيض المتوسط إسبانيا وفرنسا وإيطاليا و مالطا والبرتغال وخمس دول من جنوب غرب البحر المتوسط

[1]. أ.د/ قوي بوحنية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، على الرابط الإلكتروني:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=290:-algeriesecurite-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VSezB9J_Okp

الجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، المغرب وتونس "أصبحت المبادرة الأكثر فعالية للتعاون متعدد الأطراف من الدفاع في غرب البحر الأبيض المتوسط ، وأن كل اجتماع من اجتماعاتها له طبيعة لا تتجزأ من الأمن الجماعي والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية ، من جهة أخرى تبنت الجزائر مواقفاً أكثر إستراتيجية ترتبط بالآمن في منطقة الساحل وإفريقيا إذ أكد مفوض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي ، السيد إسماعيل شرقي ، أنه يجري حاليا على مستوى المفوضية الإفريقية التفكير في تشكيل قوة عسكرية إفريقية قادرة على التدخل بسرعة للتصدي للاعتداءات الإرهابية واسعة النطاق التي قد ترتكب ببعض بلدان القارة .

أما في محور التعاون الأمني " الجزائري – البريطاني " فقد شهدت الأشهر الأولى من سنة 2013 ، تقاربا أمنيا واستخباراتيا أكبر بين لندن والجزائر ، إلى جانب دعم العلاقات السياسية والاقتصادية ، بدليل برمجة زيارة ثلاثة وزراء ومواصلة العمل الذي تم القيام به مند نوفمبر الماضي ، من خلال منتدى الشراكة الاستراتيجية والأمنية الجزائرية البريطانية ، ويعتبر إيفاد داروش لثاني مرة من قبل دافيد كامرون خلال أقل من ثلاثة أشهر إلى الجزائر مؤشرا واضحا لعزم لندن توثيق علاقتها مع ما تعتبره أهم دولة محورية في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب ، خاصة وأن لندن أبدت استعدادا لدعم التعاون العسكري أيضا من خلال تزويد الجزائر بمعدات عسكرية في سياق برامج عصرنة الجيش الجزائري ، كما تتقاطع مواقف الطرفين فيما يتعلق بالرفض المبدئي لدفع الفدية .

وتعتزم ابريطانيا إعطاء دفع قوي لمحاربة الإرهاب وتبادل المعلومات على مستوى مصالح الاستعلام ، خاصة بعد حادثة الاعتداء على مركب الغاز بتيقنتورين في عين أمناس سنة 2013 ، التي سجلت فيها ابريطانيا خسائر لدى الطاقم التابع ل "بريتيش بتروليوم" ، الذي كانت الشركة البريطانية "ستيرلينغ" مكلفة بحماية مواقع عمالها ، هذه الأخيرة قامت بإبرام اتفاق شراكة مع الشركة أوليف المتخصصة في تأمين المواقع والأشخاص خاصة الإستراتيجية.

فأما العلاقات الجزائرية الفرنسية فقد وضعت الجزائر و فرنسا ورقة طريق تستجيب للإرادة المشتركة المتمثلة في ترقية مستوى العلاقات الجزائرية الفرنسية كما جاء في البيان المشترك الذي توج الزيارة الرسمية التي قام بها الوزير الاول الفرنسي "جان مارك ايرولت" إلى الجزائر، يوم الثلاثاء 17 ديسمبر 2013.

وجاء في هذا البيان المشترك للدورة الأولى للجنة المشتركة رفيعة المستوى الجزائرية الفرنسية المنعقدة بالجزائر أن الطرفين أكدا على أهمية تبني عمل صارم و مدعم بغرض مكافحة الإرهاب و الجريمة

المنظمة العابرة للأوطان بشكل صارم، و بالخصوص الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل، و رحب الجانبان بإطلاق مسار نواقشط حول التعاون الأمني و جعل البناء الإفريقي من اجل السلام و الأمن في المنطقة الساحلية-الصحراوية عمليا، وأكدا في هذا السياق دعمهما لعمل الاتحاد الإفريقي في جمهورية إفريقيا الوسطى وبالأخص بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقيا الوسطى وكذا لعملية فرنسا الموجهة لدعمها بموجب قرار مجلس الأمن من اجل إرساء الأمن و حماية السكان و تمكين عودة المساعدة الإنسانية.

للإشارة فان العلاقات الجزائرية الفرنسية و ان بدت في ظاهرها سياسية و اقتصادية، إلا أنها تنطوي على أبعاد جيو- أمنية، تعمق لرؤية إستراتيجية مشتركة ذات خمولات استخباراتية أمنية تعاونية مما يعزز مكانة الدولتين الجزائر و فرنسا، للعلم يوجد في الجزائر أكثر من 1000 مؤسسة استثمارية صغيرة و متوسطة منذ 2012 ، و قد تم في هذه الزيارة ذات البعد الاستثنائي التوقيع على 7 اتفاقيات إستراتيجية كبرى ترتبط بالشراكة الصناعية، و إنتاج الأجهزة الخاصة بالتنقيب، و الطاقات المتجددة، وإنتاج السفن و البواخر، و المواصلات اللاسلكية، و الإنتاج الفلاحي.

و بعد حادثة "شارلي إيبدو" شاركت الجزائر بوفد يمثل العديد من الدوائر الوزارية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، في الاجتماع بين دول الاتحاد الأوربي وبعض شركائه بالعاصمة البلجيكية بروكسل لملاحقة التهديدات الإرهابية الجديدة على خلفية الهجوم الذي استهدف مجلة " شارلي إيبدو" في 07 جانفي 2015 ، وأودى بحياة 12 فرنسيا، وفي هذا الصدد كان هناك اجتماع امني كبير دعا إليه الاتحاد الأوربي لمناقشة التهديدات الإرهابية الجديدة إلى خبرة وتجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب واستباق عملياته الدموية من خلال نجاعة العمل الاستخباراتي والاستعلاماتي وفي هذا الصدد تقول مصادر مطلعة أن الجزائر ومن خلال معلومات تحوز عليها تمكنت من إرسال تحذيرات من نشاطات إرهابية محتلمة لـــ 12 جماعة إرهابية متطرفة تنشط في عدد من الدول منها دول أوربية، كما أكدت مصادر فرنسية أن مصالح مكافحة الإرهاب بالجزائر حذرت نظيرتها الفرنسية من احتمال لجوء جماعات إرهابية إلى عمليات استعراضية بفرنسا 24 ساعة قبل مجزرة "شارلي إيبدو[1] ".

وتعرف الجزائر بمقاربة مثالية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال دعوتها إلى تجريم الفدية بكل جدية لما لها علاقة وطيدة بتمويل الجماعات الإرهابية وكذا تعزيز التنسيق الاستعلاماتي والمخابرات بين المجموعة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعاون المجتمع الدولي لمكافحة الفقر والمساهمة

[1].أنس.ح، **مقاربة الجزائر في مكافحة الإرهاب في جدول أعمال اجتماع أمني أوروبي قريبا**، الرائد: يومية إخبارية وطنية،

http://elraaed.com/ara/watan/60938-قريبا-أوروبي-أمني-اجتماع-أعمال-جدول-في-مكافحة-الإرهاب-الجزائر.html.

في الحركية التنموية ببعض الدول التي تعتبر مصدر للإرهاب إلى جانب محاربة التطرف الديني والعمل على نشر تعاليم الدين السليمة.

فتمثل النسبة الكبيرة من المال المدفوع كفدية للجماعات الإرهابية خطرا جديا، و هي جريمة بموجب المادتين 15-18 من قانون مكافحة الإرهاب لعام 2000 [1]، و يؤكد الخبراء أن تنظيم القاعدة قادر على خطف الأجانب داخل و خارج الجزائر من أجل جمع أموال الفدية، حيث يتم احتجاز الرهائن في المناطق النائية بالقرب من الحدود الجزائرية المالية، و لهذا تم اعتماد العديد من الإستراتيجيات و المقترحات كما هو الحال بالنسبة للجزائر فيما يخص تجريم دفع الفدية و إعطاء سلطة للحكومات لمكافحة تمويل الإرهاب، ومع ذلك ما تحقق من إنجازات حتى الآن مازال متواضعا جدا.

ولا يستبعد أن تجدد الجزائر في هذا الاجتماع الأمني الأوربي بمشاركة شركائها الفاعلين قناعاتها الراسخة في مكافحة الإرهاب لكن مع الدعوة إلى احترام الأديان ومقدساتها في مقدمتها الدين الإسلامي الحنيف على خلفية حملة الإساءة التي يتعرض لها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم .

كذلك شكل الاعتداء الإرهابي على المركب الغازي "تقنتورين" مطلع 2013 الحدث الأمني الأبرز، كما ذكرنا سابقا، قياسا بحجم الحدث في حد ذاته و تشبعانه لاحقا بما انه لم يمس الجزائر وحدها و إنما رعايا من عشرات الدول، فقد كان هناك ما يقارب 32 إرهابي ، مسلحين بأسلحة ثقيلة وخرائط تفصيلية للمنطقة من الحدود الجزائرية الليبية ، مستهدفة حافلة متوجهة للقاعدة حاملة على متنها رعايا أجانب، مما أدى إلى وفاة 3 رعايا فرنسيين و ابريطاني، و أضحت المنشأة رهينة في أيدي المجموعة الإرهابية.

لقد كان هذا الحدث الإرهابي المسلح الذي أودى بحياة أكثر من 40 ضحية من جنسيات مختلفة، يحمل دلالات كثيرة أهمها: "البصمة الإجرامية متعددة الجنسيات" إذ شارك في العملية مسلحون ينتمون إلى أكثر من جنسية واحدة: كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجيرية، مالية، فرنسية و جزائرية، و هو ما يشير حقيقة إلى ما يمكن تسميته بعولمة الإرهاب.

لقد وجدت الجزائر نفسها محط أنظار العالم، في تلك الحادثة غير المسبوقة في تاريخ العمل الإرهابي، لا من حيث موقع العملية و لا من حيث حجمها، و لا من حيث عدد الجنسيات المشكلة للمجموعة التي نفذت الهجوم، كل هذا كان أساسا لما يمكن نعته بالمراجعات الأمنية لكبرى أجهزة الأمن العالمية لما يمكن لفروع القاعدة أن تقدمه في منطقة قريبة من الساحل الصحراوي، بل أدت تلك العملية إلى إحداث تقييم

[1]. د.الطاهر دلول، **السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2014 ، ص 24.

مغاير تماما لنتائج الثورة الليبية، و بنفس العمق تقييم العمل العسكري الفرنسي في شمال مالي. و قد أدت عملية "تقنتورين" إلى فتح مجالات تعاون امني لم تكن مدرجة في ملفات التعاون الثنائي مع بلدان اعتبرت نفسها لسنوات طويلة غير معنية بضجيج الإرهاب و القاعدة، لذلك سارعت اليابان مثلا إلى فتح شق أمني في تعاونها مع الجزائر وكذلك النرويج، في حين رفضت الحكومة الفرنسية الإقرار بأي حقيقة من وراء التلميحات التي قالت بوجود أخطاء في عملياتها في مالي. بينما اشتغلت الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت حليفا تقليديا للجزائر في ملف مكافحة الإرهاب، على جعل الهجوم محور قراءات جديدة في اللقاءات الدولية التي تعقد لدراسة مخاطر القاعدة و تهديدات الجماعات المسلحة عبر العالم.

المطلب الثاني: المقاربة الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

تعتبر منطقة الساحل مجالا تقليديا لأنواع كثيرة من الجريمة المنظمة، فعلى مستوى الحدود بين مالي و النيجر، التشاد، موريتانيا، تنشط العديد من العصابات الدولية المختصة في تهريب السلاح، المخدرات الأشخاص و السلع و تصب كل هذه النشاطات في خدمة الشبكات الإرهابية، التي لم تعد دول المنطقة قادرة على التحكم فيها، بالنظر لقدراتها على اختراق الحدود، و حداثة التكنولوجيا التي تمتلكها و التحالفات التي أقامتها مع بارونات التهريب التي تعرف المنطقة جيدا، و كذا استغلالها للسكان المحليين الذين أرهقهم الوضع الإقتصادي المزري في المنطقة. أدى هذا الإدراك الأمريكي للوضع المقلق في الساحل يوم 07 نوفمبر 2002 ، و التي استهدفت بالأساس: النيجر، مالي، تشاد، و موريتانيا بهدف التعاون على تحقيق استقرار إقليمي. و في إطار هذه المبادرة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 2003- 2004 بإرسال مدربين من القوات الخاصة EUCOM ، لتكوين قوات من البلدان على تقنيات مكافحة الإرهاب و خصص لها الكونغرس 6,25 مليون دولار من ميزانية 2004 .[1]

انتهت مبادرة الساحل في ديسمبر 2004 , و تمكنت في تحقيق العديد من النجاحات، على رأسها تجهيز وحدة لرد الفعل السريع لدى الدول الأربعة المعنية بالمبادرة، و القبض على عبد الرزاق البارا، القيادي في تنظيم جماعة سلفية للدعوة و القتال في التشاد، و تسليمه للحكومة الجزائرية سنة 2004 .

فيما يخص مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، فهذه المبادرة هي في الأساس، توسيع للجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي في منطقة المغرب العربي و الساحل الإفريقي و منطقة الصحراء الكبرى. حيث كانت النجاحات التي حققتها مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل، دافعا أساسيا لتكثيف و

[1]..أ.إسماعيل بوالروايح ، مرجع سابق ، ص 91 .

توسيع الجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب، بإدراج دول أخرى ذات التحام جغرافي بالساحل، و هي: الجزائر، المغرب، تونس عن المغرب العربي، و نيجيريا و السنغال عن منطقة الصحراء الكبرى.

وكان لعامل الخواء الجغرافي في منطقة الساحل و الصحراء الكبرى، و امتداد نشاط الجماعة السلفية للدعوة و القتال إلى المنطقة، دورا كبيرا في إعلان إدارة بوش عن هذه المبادرة في جوان 2005 ، كآلية عسكرية-أمنية، من أجل تحسين قدرات الدول المعنية في السيطرة على نشاط الجماعات الإرهابية على أراضيها، أو على مستوى الحدود بين هذه الدول. و تهدف هذه المبادرة إلى: محاولة التأسيس لرؤية أمنية واحدة للتحديات الأمنية في المنطقة. هذه الرؤية التي تستدعي بدورها توحيد الجهود على مستوى آليات المواجهة، خاصة ما تعلق منها بآليات تأمين الحدود، و تنسيق الجهود الإستخباراتية.

تعتبر هذه المبادرة تطورا في المقاربة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، من حيث:

1. أنها تنتهج مبدأ الإستباقية، من أجل تضييق الخناق على الشبكات الإرهابية، و اختزال كل مجهوداتها في النشاط الدفاعي، و ليس الهجومي.
2. لا تهدف المبادرة إلى القضاء على الشبكات الإرهابية النشطة في المنطقة فقط، بل تهدف إلى مساعدة الحكومات المحلية على استئصال الأسباب الأصلية للإرهاب، كالفقر و نسبة البطالة المرتفعة لدى فئة الشباب، التخلف الإقتصادي، و ضعف معدلات التنمية.
3. تسعى هذه المبادرة إلى تجسيد مبدأ العمل بالأيادي الإفريقية، من خلال تنظيم تدريبات لجيوش دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، على مستوى القوات الأمريكية بالقيادة الأوربية الأمريكية، و هو ما يمكن أن يقلص من ضرورة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، في مواقف تتعلق بالنزاعات الأهلية أو الإرهاب. حسب المسؤولين الأمريكيين، تسعى هذه المبادرة في فلسفتها العامة، إلى خلق حالة من الإستقرار في منطقة المغرب العربي، و الساحل الإفريقي و منطقة الصحراء الكبرى، عن طريق استئصال الشبكات الإرهابية النشطة، و خلق جو أمني، ورخاء اقتصادي، يحول دون أي محاولة لإنشاء قاعدة للإرهابيين في إفريقيا، و بناءا على هذه الفلسفة، يقدم الأمريكيون هذه المبادرة في شقين هما:

- **الشق العسكري:**

تتطلب مكافحة الإرهاب تحضيرا لوجستكيا مركزا أكثر منه إنسانيا، ولأن جيوش دول الساحل الإفريقي غير مهيأة لوجستكيا، و لا تتحكم في تكتيكات مجابهة هذا النوع من التهديدات، و غير قادرة على كسر شوكة حركات التمرد، كتلك التي حدثت في مالي من طرف جماعات أزاواد، و التمرد الذي حدث في

شمال النيجر، فإن مواجهة عدو حركي قادر على نقل التهديد من منطقة إلى أخرى، و من مستوى إلى آخر في مستوى حجم الإرهاب، تبقى قضية أكبر من إمكانات جيوش دول المنطقة. و لسد ثغرة الخبرة في آليات محاربة الإرهاب، لدى دول المغرب العربي و دول الساحل الإفريقي و منطقة الصحراء الكبرى، قامت الإدارة الأمريكية بوضع برنامج للتدريبات العسكرية سمي بـ : فلنثوك 2005 .

خصص هذا البرنامج العسكري لـ : الجزائر، مالي، تشاد، السنغال، النيجر، المغرب، موريتانيا، و تونس، بهدف تدريب القوات العسكرية للدول المعنية على تقنيات مكافحة الإرهاب، و تشجيع هذه الدول على تكثيف المجهودات العسكرية و الأمنية بشكل جماعي، لأن عالمية التهديد تتطلب عالمية الإستجابة، حسب ما تقدمه أدبيات الدراسات الأمنية.

و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال هذه التدريبات العسكرية، إلى الإرتقاء بجيوش دول المنطقة إلى مستوى فني في القتال و في العمليات الإستخباراتية، حيث خصصت لهذا الهدف 300 ضابط مدرب من قواتها المتواجدة من اجل تدريب 3000 جندي إفريقي. كما استفادت دول المنطقة، من خلال هذه التدريبات، من سيارات خفيفة، وسائل الإتصالات، وبرامج للرؤية الليلية.[1]

- **الشق المالي:**

يعد هذا البرنامج إطارا للتعاون متعدد الأطراف، يضم مجموعة كبيرة من الدول، وبالتالي يتطلب التزامات مالية معتبرة. لذلك، كرست الولايات المتحدة الأمريكية 50 مليار دولار، لإنفاقها على هذا البرنامج، ما بين 2005 و 2010 ، بمعدل 100 مليون دولار في السنة.

و مع أن جزءا كبيرا من هذه الميزانية، أنفق على تكوين و تدريب جيوش الدول المعنية بهذه المبادرة على آليات مكافحة الإرهاب، إلا أن قطاعات مثل الصحة، التربية، التنمية الإقتصادية و الإجتماعية أخذت ما يقارب 40 % من ميزانية هذه المبادرة.

- **القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا:**

حاليا تتواجد الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في العالم على مستوى خمس قيادات، و تقع القارة الإفريقية من هذا الإنتشار العسكري الأمريكي في العالم على مستوى ثلاث قيادات إقليمية: القيادة

[1]. أ.إسماعيل بوالروايح ، مرجع سابق ، ص 93 .

المركزية CENTCOM، قيادة الباسفيك PACOM، القيادة الأوروبية EUCOM، ومن أجل هيكلة تواجدها ضد التحدي الإرهابي في القارة الإفريقية قرر الرئيس الأمريكي لإفريقيا-AFRICOM- و هي اختصار لـ Commandement De L'AFRIQUE، و اقترح الرئيس الأمريكي ج.و.بوش ليبيريا لاستضافة مقر هذه القيادة. لكن اعتراض بعض الإستراتيجيين في البنتاغون و رفض العديد من الدول الإفريقية استضافة مقر هذه القيادة جعلها تمارس نشاطها في شتوتغارت بألمانيا.

و حسب تصريحات الرسميين الأمريكيين، فإن هذه القيادة العسكرية الجديدة لإفريقيا تسعى أساسا إلى خلق إطار مؤسساتي يستوعب السياسات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، و يدعم التدخلات الإنسانية، النشاطات المدنية، الأمن في السواحل، التدخل في حالة الكوارث الطبيعية، و تسعى لتدعيم التعاون الثنائي، الإقليمي، و متعدد الأطراف.

على المستوى الإفريقي، رفضت أغلب الدول الإفريقية الإنضواء تحت مضلة الولايات المتحدة الأمريكية لإفريقيا. ففي أوت 2007 صرح "موسيوا لكوثا" وزير الدفاع لجنوب إفريقيا أن الدول الإفريقية تعارض إقامة قيادة عسكرية أمريكية على أراضي القارة الإفريقية، و هذا القرار ليس قرارا أحاديا بل هز قرار الإتحاد الإفريقي. كما كان رد الجزائر على طلب الولايات المتحدة الأمريكية لإستضافة هذه القاعدة في صحرائها في نفس السياق، حيث صرح وزير الخارجية السيد " محمد بجاوي" في 3 مارس 2007 قائلا: " أن الجزائر ترفض إقامة قاعدة أجنبية على أراضيها، لأن ذلك يتعارض مع سيادتها و استقلالها."[1]

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم عدم الإستقرار في إفريقيا، و انتشار الجريمة المنظمة و توجه الحركات الإرهابية نحو تكثيف نشاطاتها في إفريقيا، كدواعي لقيام هذه القيادة، إلا أن معظم الدراسات ترجع أسباب تفكير الإدارة الأمريكية في إقامة هذه القيادة إلى ثلاث تحولات إستراتيجية هي:

1. تكتل الشبكات الإرهابية النشطة في المغرب العربي و الساحل الإفريقي، و تغير استراتيجياتها من النشاط المحلي إلى النشاط الإقليمي، و إعلان ولائها لتنظيم القاعدة تحت إسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. هذا التكتل الذي وضع مهاجمة المصالح الغربية في المنطقة هدفا أساسيا له، و هو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إدراك المنطقة الممتدة بين المغرب العربي و منطقة الصحراء الكبرى، على أنها منطقة ذات تهديدات أمنية حادة على القارة الإفريقية و المصالح الأمريكية فيها، خاصة و أن أغلب دول المنطقة تقع ضمن ما يسمى بـ " الدول الفاشلة".

[1]. أ. إسماعيل بوالروايح ، مرجع سابق ، ص 95 .

2. لا يخفي الأمريكيون أن هذه القيادة جاءت كنتيجة لتخوفهم على المصالح الاقتصادية الأمريكية في القارة الإفريقية: و خاصة منها المصالح النفطية. فالقارة الإفريقية كانت المرتبة الأولى لممولي الولايات المتحدة بالنفط سنة 2006 بنسبة 20 % . و بناءا على هذه الأهمية الطاقوية لإفريقيا، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بكل الوسائل- بما فيها العسكرية- إلى تأمين هذه المصادر الطاقوية، و عمليات التنقيب على النفط و المعادن الثمينة في إفريقيا، التي تتواجد فيها أكثر من 60 شركة تنشط في مجال استخراج النفط و الغاز و تتوزع بين: الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد و السودان، بالإضافة إلى العديد من التقارير التي تقول بأن الإنتاج اليومي للنفط في خليج غينيا سيكون في المستقبل القريب أكبر منه في الخليج العربي، بسبب تنامي التيارات الإسلامية الراديكالية المعادية للمصالح الأمريكية في المنطقة.

إن القلق الأمريكي من انتشار بعض القوى العالمية كالصين، روسيا و الهند نحو القارة الإفريقية و هو ما يضع المصالح الأمريكية في المنطقة موضع تنافس مع هذه القوى. فبعد أن كانت فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية طرفين أساسين في التنافس على ثروات القارة الإفريقية، دخلت الصين في السنوات الأخيرة كلاعب منافس، من خلال انتهاجها إستراتيجية جديدة في علاقاتها الدولية تسمى بإستراتيجية لا عدو، و التي قدمت بموجبها مساعدات مالية و اقتصادية هامة، و غير مشروطة للعديد من الدول الإفريقية، بالإضافة إلى أنها ثاني مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: الإطار الثنائي للتعاون الجزائري الأمريكي لمكافحة الإرهاب

المطلب الأول: القوة الدبلوماسية الجزائرية و البحث عن حلفاء في مجال مكافحة الإرهاب

على خلاف تونس و المغرب اللتان انتقلتا من النظام الاستعماري إلى الاستقلال بالطرق السلمية، بعد الاستقلال مباشرة، رسخت الجزائر نفسها دوليا بدبلوماسية قوية في إطار مفهوم دول العالم الثالث، محافظة على علاقات سياسية مستقرة، حصلت الجزائر على استقلالها عن طريق الثورة و الحرب هذا الاستقلال الذي ينظر إليه في إحدى جوانبه، على أنه كان مدعما بدبلوماسية قوية، قادتها الحكومة المؤقتة في إطار تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، خاصة من حيث استقطاب الدعم الأمريكي للثورة الجزائرية، و الذي كان حاضرا بقوة سواء خلال الثورة، أو خلال اتفاقيات إيفيان بالإضافة إلى جلب السلاح من الخارج، وهو الأمر الذي يستدعي قوة دبلوماسية قادرة على اختراق مجمعات الصناعة العسكرية. من خلال مساعدتها للدول التي لازالت تكافح الإستعمار، و خلال سنوات السبعينات، كانت المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، الحجر الأساس في دبلوماسية و إستراتيجية الجزائر.

في هذا المجال، ترجع قوة الدبلوماسية الجزائرية، إلى عدد من النزاعات و الأزمات التي كان للجزائر دورا أساسيا في تسويتها أو حلها نهائيا على غرار أزمة الرهائن الأمريكيين، الذين اعتقلتهم إيران خلال الأزمة العراقية- الإيرانية في سنوات السبعينات، مشاكل بعض بلدان الساحل مع الطوارق، الأزمة التشادية-الليبية، النزاع الإثيوبي-الإرثيري، النزاع في جمهورية الكونغو، مسار السلام العربي-الإسرائيلي. كما كان للجزائر دورا بارزا في الجهود الدبلوماسية التي قادتها مجموعة من الدول لتفادي الحرب الأخيرة على العراق.

كما لعبت الأوضاع الدولية التي خلقتها أحداث 11 سبتمبر 2001 ، دورا أساسيا في استرجاع مكانة الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية، بعد القطيعة التي عاشتها خلال سنوات التسعينات، حيث توجهت السياسة الخارجية الجزائرية، إلى تبني نظرة براغماتية للخارج، وركزت بشكل أساسي على حماية مصالحها الوطنية.[1] وحتى في سنوات الأزمة الجزائرية، كان للدبلوماسية الجزائرية حضور قوي، من خلال تمكنها من اقتناء تجهيزات عسكرية فعالة، من الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي رفضت فيه جميع الدول المغامرة ببيع أسلحة حربية ثقيلة للجزائر، من أجل الحفاظ على ميزان القوة بينها و بين المغرب.

[1]. أ.حكيمة علالي، مرجع سابق ، ص 53 .

إضافة إلى هذا كانت الدبلوماسية الجزائرية حاضرة بشكل قوي خلال الحرب الدولية على الإرهاب، حيث صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ديسمبر 2003 قائلا: "يفهم بلدنا، أحسن من أي بلد آخر استمالة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، باعتبارها دولة ذات خبرة في هذا المجال من خلال عبارة أحسن من أي بلد آخر. " كما كانت الجزائر من بين الدول الأولى المنظمة إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، من خلال اعتبارها لهذا التحالف إطارا مهما للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحمل هذا التصريح إشارات صريحة، إلى محاولة الدبلوماسية مؤسساتيا يقع ضمن قناعاتها، و محاولاتها في إقناع العالم أن عالمية التهديد الإرهابي، تقتضي بالضرورة عالمية الإستجابة و الحلول، كما أكدت الجزائر على لسان رئيسها عبد العزيز بوتفليقة، أن الجزائر تعمل على تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تقديم خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب.

كذلك من الناحية الاقتصادية ينظر إلى القوة الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر على أنها امتياز كبير للقوة الدبلوماسية الجزائرية في مجال الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث استطاعت الجزائر بفضل قوتها الطاقوية انتهاج سياسة خارجية براغماتية مكنتها من تنويع شركائها التجاريين، فبعد أن كانت أوروبا لسنوات طويلة شريكا أساسيا للجزائر، أصبحت الجزائر اليوم ثاني أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي، و أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول شريك تجاري للجزائر في العالم، حيث ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر، من 4.7 مليار دولار سنة 2002 ، إلى 10.8 مليار دولار سنة 2005 ، إلى 22 مليار دولار سنة 2008 .

إن الجزائر هي في قلب كل المبادرات و الآليات الإفريقية لمحاربة ظاهرة الإرهاب، خاصة وأن القارة تواجه نوع معين من التهديدات الأمنية وخاصة في منطقة الساحل والآثار المترتبة عنها في مختلف القطاعات لأنها تعيق جهود التنمية، و بالتالي وجب إعادة النظر في تنفيذ إستراتيجية مشتركة جديدة لدول القارة لعلاج هذا الظاهرة المدمرة.

في هذا السياق تكثف الجزائر جهودها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي من أجل المساهمة في ظهور تعاون حقيقي ومثمر لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود الوطنية التي أضفتها إلى تأثير على منطقة الساحل غير المستقرة بالفعل.

إن الجزائر في العديد من المرات تذكر المجتمع الدولي بأن مكافحة الإرهاب تعتمد بشكل كبير على إستراتيجية شاملة في منطقة الساحل التي تقوم على التعاون العملياتي على سياسة التنمية السريعة في المنطقة التي تشهد تأخيرا في جميع المجالات .

وتستند هذه الإستراتيجية بالذات وفقا للوزير المكلف بالشؤون الإفريقية والمغرب العربي عبد القادر مساحل من خلال آليات سياسية عديدة، دبلوماسية و عسكرية بالإضافة إلى لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) للبلدان المعنية، وكذلك في المجال الأمني حيث يتم تبادل المعلومات و التنبؤ و الوقاية من الأحداث و آليات التطوير من خلال إطلاق مشاريع تنموية كبرى لمحاربة الفقر.

إن الجهود الدبلوماسية و السياسية للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل تمت بمزيد من النشاطات المكثفة للتعاون وتنسيق الجهود على المستوى العسكري كما أكد نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس هيئة أركان الجيش الشعبي الوطني الفريق قايد صالح: " فيما يخص قضيتنا، ما زلت تقودها نفس القناعة ونفس العزيمة لمكافحة الإرهاب، و تنسيق الجهود مع جيراننا وسوف نستمر في الدعوة إلى الوعي الجماعي و الإرادة المشتركة و احترام الالتزامات، لأننا مقتنعون بأن هذا هو السبيل الوحيد للتغلب على الآفة المدمرة للإرهاب. "[1]

في هذا السياق، هناك حاجة كبيرة لمثل هذا التقارب من حيث التصور المشترك للتهديدات وينبغي أن تؤدي إلى معركة قوية ومنسقة ضد الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما أضيف: " لا يمكن لأي بلد أن يواجه وحده هذه الظاهرة، لأن استقرار المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعاون الإقليمي للتصدي للأخطار. لأنه ليس فقط من خلال الوعي الجماعي أو المصير المشترك والمصالح الإقليمية التي يمكن من خلالها تأسيس الاستقرار الدائم، و الحد من الصراعات في المنطقة الإقليمية.

- **إستراتيجية الإتحاد الإفريقي في منطقة الساحل:**

إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل التي اعتمدها مجلس السلم والأمن في أوت 2014 تتمحور حول 3 محاور رئيسية: الأمن، الحكم و التنمية.

[1] . Djeich, **L'Algerie face au terrorisme et au crime organisé : stratégie bien déterminée**, Revue mensuelle de l'Armée nationale populaire éditée par l'Etablissment des publications militaires, Janvier 2015, N 618, page34-35.

من الجانب الأمني، هذه الإستراتيجيات هي جزء من بروتوكول لمجلس الأمن التابع للاتحاد الإفريقي لخطة للسلام والأمن الأفريقي، و اتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي لمكافحة أنشطة المرتزقة في إفريقيا 1977 ، و اتفاقية منظمة الإتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب 1999 ، و خطة عمل الاتحاد الإفريقي بشأن منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا 2002 ، و سياسة الدفاع والأمن الإفريقية المشتركة 2004 ، وعدم الاعتداء وميثاق الدفاع المشترك للاتحاد الأفريقي في عام 2005 ، و قرار الاتحاد الأفريقي وتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن، وأخيرا معاهدة بليندابا لعدم انتشار الأسلحة النووية في إفريقيا.

إستراتيجية الاتحاد الأفريقي تضمن تبادل المعلومات ومراقبة تنفيذ هذه الإستراتيجية من قبل دول المنطقة، تنفيذ التوصيات من خلال عقد اجتماعات منتظمة في عملية نواقشوط، و مزيد من توطيد تدابير بناء الثقة بين دول المنطقة والمساهمة في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تبادل المعلومات الأمنية، ومكافحة الإرهاب ومختلف أشكال الجرائم عبر الحدود، ناهيك عن حملات التوعية المستمرة في البلدان المعنية، مناقشة الإجراءات الموضوعة للوحدات المختلطة المسئولة عن إجراء بعثات مشتركة دورية، وفقا لجدول زمني دقيق و موافق من طرف الجميع.

بالإضافة إلى موقع الجزائر الإستراتيجي، فهي تخضع باستمرار للتهديدات المختلفة التي قد تؤثر على أمنها الداخلي، و مع موازاتها لمكافحة الإرهاب الداخلي، هي مجبرة على مضاعفة الجهود الوطنية في مجال التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي لتحسين أجهزة مراقبة الحدود، لتحسين أجهزة المراقبة الجمركية على الحدود لردع حركات الإرهابيين، و الإتجار غير المشروع بالأسلحة.

كذلك هذه الإستراتيجية تستند إلى تطوير الهياكل و الإجراءات لمكافحة الإتجار بالأسلحة و المخدرات في منطقة الساحل عن طريق اقتراح خطة منسقة ومتماسكة العمل، وذلك بالتعاون مع الهيئات الإقليمية المعنية، الإتحاد الأوروبي و مكتب الأمم المتحدة لتحسين مراقبة الإطار القانوني و تعزيز التعاون الإقليمي.

إن الجزائر كانت و مازالت تجلب الدعم و التضامن لمساعدة البلدان الإفريقية في المنطقة و خاصة فيما يتعلق بالجهود المبذولة في مختلف المجالات: الجفاف، المجاعة، الإرهاب، انعدام الأمن و الجريمة المنظمة، و بالتالي الجزائر من واجبها مساعدة هذه البلدان في حال تعرضها للخطر و لكن تبقى وفية لمبدأ عدم التدخل للشؤون الداخلية للدول.

كذلك أكد نجاح الجيش الوطني الشعبي في تبني مقاربة جديدة في مجال مكافحة الإرهاب، بحيث سلط الضوء على مواقف ثابتة في الجزائر فيما يخص الإرهاب، و أهمية هذه المقاربة التي دافعت عنها في عدة مناسبات في المحافل الدولية و الإقليمية من خلال دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات ملموسة في هذا المجال، مثل تجريم دفع الفدية للمجموعات الإرهابية.[1]

خاصة و أنه منذ 2003 القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) ، طورت مصنع من المجرمين وذلك لتحافظ على نفسها من خلال الفدية الضخمة التي تبتزها إضافة إلى المتاجرة بالمخدرات و أمثلة على ذلك: الهجمات الانتحارية في الجزائر منذ 2007 إلى يومنا هذا، و موريتانيا و النيجر سنة 2010 ، اغتيالات الأجانب في مالي، موريتانيا، النيجر، الجزائر و تونس كلها من بصمات القاعدة.

إن حقيقة أمر موافقة بعض البلدان على دفع الفدية للجماعات الإرهابية كالقاعدة في المغرب الإسلامي، لتلبية طلباتهم جنبا إلى جنب من اجل إطلاق سراح الرهائن يعبر عن تآكل الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، و هذا يؤدي إلى فتح طريق خطير من اقتناء مختلف وسائل القتال و الإتصال و اللوجستيك حيث سوف تسمح للإرهابيين لتحسين قدرتها على تخطيط و تنفيذ هجمات في المستقبل.

و يجدر بالذكر الجهود الإفريقية بقيادة الجزائر التي تدين ليس فقط دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن، و إنما تطلب من المجتمع الدولي بأن ينظر إلى دفع الفدية للجماعات الإرهابية كجريمة.[2]

فمن الناحية القانونية، وافق مجلس الأمن للأمم المتحدة على تحسين وسائل مكافحة مصادر الإرهاب المالية، من خلال اللائحة 1904[3] لمجلس الأمن الذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية حيث كان هناك إلحاح من طرف الجزائر لتعزيز هذا القرار. فكانت هناك مطالب ملحة على دفع الفدية و أيضا إطلاق سراح الإرهابيين المسجونين في مقابل تحرير الرهائن، فمنطقة الساحل عاجلا أم آجلا سوف تصبح لها جاذبية كبيرة للمجموعات و الشبكات الإرهابية التي تعمل في كل أنحاء العالم إذا لم يؤخذ بعين الإعتبار هذا القرار.

---

[1] . Djeich, **L'Algerie face au terrorisme et au crime organisé : stratégie bien déterminée**, opcit, page 36.

[2] . Dr Carlos Echeverria Jessus, Terrorism Financing : The particular case of Al Qaida in the Islamic Mghreb (AQMI), African Journal for the Prevention and Combating of Terrorism (ACSRT), page 53.

[3]. اللائحة 1904 : تم اعتماده من طرف مجلس الأمن يوم 20 ديسمبر 2009 ، المتضمن تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية بطلب من الجزائر، بعد مساعي دبلوماسية كبيرة لدى الأعضاء الدائمة لمجلس الأمن خاصة، و تبني الإتحاد الإفريقي هذه اللائحة في 04 جويلية 2009 .

ونجحت الجزائر بالفعل في إقناع الدول بتبني هذا النص بعد أن قادت مساعي لدى كل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا بريطانيا التي يقال أنها لعبت دورا محوريا في استصدار هذه اللائحة وهي التي رفضت شهر ماي الماضي منع فدية لعناصر إرهابية اختطفت الرعية البريطانية " ايدوين داير" منذ جانفي 2009، وأمام هذا الرفض أقدمت الجماعة الإجرامية على اغتيال السائح البريطاني في بداية شهر جوان لعام 2009[1] .

تتمتع القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) بكمية كبيرة من الأموال المكتسبة من خلال الخطف وطلب الفدية من الأعمال الإبتزازية، جنبا إلى جنب مع زيادة النشاط في مجال تهريب المخدرات في منطقة الصحراء و الساحل، بالإضافة إلى زيادة منطقة الساحل بالسكان والمترابطة في المستقبل القريب مع أهداف القاعدة، سوف توفر مجموعة أوسع من الأهداف للقاعدة، ولهذا فالخطر القادم من (AQMI) يجب أن يكون أكثر جدية منذ الآن وفي السنوات القادمة.

المطلب الثاني: الجزائر و الحوار المتوسطي للناتو

في 14 من مارس 2000 دعيت الجزائر للانضمام لمجموعة الست دول المنتمية لجنوب البحر الأبيض المتوسط، في حوار سياسي مع الناتو.

هذا التقارب أصبح مهم مع نهاية الحرب الباردة، حيث أن التحول في البيئة الإستراتيجية العالمية وظهور مبادرات معظمها من أصل غربي ترمي إلى تعزيز الأمن الجماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط مثل: اتحاد أوربا الغربية (UEO) ، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ، الإتحاد من أجل المتوسط (Partenariat euro-méditerranéen).

أثيرت مسالة تقارب الناتو مع الجزائر و الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا الحوار من خلال البيان الختامي لقمة واشنطن أفريل 1999 حيث يؤكد : " أن أمن أوروبا يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن و استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط ." حيث يؤدي هذا التحالف في الرغبة في التنسيق مع شركاء آخرين منهم: الإتحاد الأوروبي و منظمة الأمن و التعاون في أوروبا.

[1]. ع.يونسي، تجريم دفع الفدية للإرهابيين، جزايرس محرك بحث إخباري، يوم 21/ 12 / 2009 ، http://www.djazairess.com/elmassa/28129

في نفس الوقت، هذا التحالف يؤكد عزمه على التطوير تدريجيا كل من الجانب السياسي، المدني و العسكري في الحوار المتوسطي لتحقيق تعاون وثيق مع البلدان المتوسطية الشريكة

إن المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو المتبني في قمة واشنطن، وقع على نظرة جديدة في مجال تطور التهديدات في إطار العولمة سواء من وجهة نظر الإنزلاق في المخاطر الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار المحلي أو الإقليمي كالنزاعات الإقليمية، الحركات الدينية المتطرفة أو الأعمال التي لها صلة بالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير المتحكم فيها، و أنواع أخرى من المخاطر كتطوير القوات النووية أو انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كذلك ومنذ 21 فيفري 2000 ، تشارك الجزائر في هذا الحوار حيث أن كل نشاطاتها العسكرية أكثر منها مدنية، لا تزال تنمو إضافة إلى العلاقات الثنائية مع الناتو التي عرفت نموا كبيرا و اتسمت تلك الاجتماعات والأنشطة أساسا في : [1]

مقابلة مع الرئيس ''عبد العزيز بوتفليقة'' مع الأمين العام لمنظمة ''لورد روبرتسون'' Lord Robertson في مقر الناتو في بروكسل يوم 10 ديسمبر 2002 .

للمرة الأولى كانت هناك زيارة إلى الجزائر يوم 25 نوفمبر 2004 في الجنوب من طرف M.jacob De HOOP ، الأمين العام للناتو وعقد الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وبلدان البحر الأبيض المتوسط.

مشاركة من قبل رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي يوم 11 ماي 2005 ، في أعمال الاجتماع الثاني للجنة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في جلسة رؤساء أركان الدفاع ينص مع الدول المشاركة في الحوار المتوسطي في مقر التحالف ببروكسل.

مشاركة من قبل رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي يوم 09 ماي 2006 ، في أعمال الإجتماع الرابع للجنة العسكرية في دورة رؤساء أركان مقر الدفاع في الحلف في بروكسل، في إطار مواصلة تعزيز التعاون بين الناتو ودول الحوار المتوسطي.

[1].**Perspectives de l'Algérie dans ses relations Sécurité et Défense avec l'OTAN** , Mémoire du géopolitique non publié dans le cadre du séminaire géopolitique "La méditerranée", Mars 2007, Page 20.

هذه الأحداث الرفيعة المستوى أكثر منها عسكرية يتم دعمها بالتساوي من قبل أنشطة عملية في مجال الدفاع والأمن التي تؤثر بشكل رئيسي في حوض البحر الأبيض المتوسط وكذلك مشاركة الأطر المدنيين الجزائريين في مختلف حلقات العمل، المؤتمرات وندوات علمية المتعلقة بأمن هذا الفضاء .

إن الجزائر لا يمكن أن تهرب من التزاماتها السياسية، أو تحويل مبادئها التوجيهية التي وضعتها حتى الآن في العلاقات الدولية، و في هذا السياق، الصراع الذي تلتزم الجزائر بتسويته في الشرق الأوسط بدون شروط، يشكل صعوبات خاصة مع إسرائيل و المطروح أيضا على مستوى الحوار المتوسطي، حيث هناك صراع في العلاقات مع الدول الأعضاء في التحالف التي تدعم سياسة إسرائيل.

ونلاحظ كذلك بأن دول أعضاء حلف الناتو لا تظهر مصالحها مع دول الجنوب إلا في إطار التحالف الذي يبدو رهانا ناجحا في مجالات محددة مرتبطة أساسا بالحفاظ على السلم والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط.

بالتأكيد، هذا أيضا مصدر قلق كبير بالنسبة للبلدان الأوروبية ولكن تبدو بأنها تبتعد عن مخاوف أخرى التي من المفترض مناقشتها و حلها في إطار مؤسسات أخرى كالإتحاد الأوروبي و منظمة التعاون و الأمن في أوروبا وكذلك عملية برشلونة، التي تعتبر مكملة لحلف شمال الأطلسي.

حتى إذا اتضح أن بعض مجالات الممارسة المتعلقة بالجوانب الأمنية، مثل المناورات العسكرية المزدوجة، مراقبة الملاحة، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،، مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات البحث العلمي، قد سجلت تقدما كبيرا ، و الحقيقة أن المجالات الأخرى لاتقل أهمية و التي لها صلة بالعنصر المدني مثل: الاقتصاد أو حرية حركة البضائع والناس لا تزال ضمن التوقعات المرجوة.

أما إقليميا، تحديدا بلدان المغرب العربي، والمشكلة الصحراوية هو أن مشكلة عدم تسوية الحدود بين الجزائر والمغرب هو عائق رئيسي في تطبيع العلاقات بين البلدين وكذلك في عملية الحوارالمتوسطي و في أداء اتحاد المغرب العربي.

يجب علينا أن نعترف بالشفافية المقترحة من طرف حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بالبلدان الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي تستحق أن تكون موحدة و طبقا لمصالح مشتركة وحول إستراتيجية مشتركة للبلدان التي لا تتلاقى بالضرورة مع مخاوف و سياسية هذه البلدان.

توقعات الجزائر في الحوار المتوسطي للناتو:[1]

سياسيا:

هذه العلاقة الجديدة مع أكبر منظمة سياسية-عسكرية في العالم تقدم للجزائر فرصة للتكيف مع السياسة الوطنية للدفاع والأمن، إذ أن الانخراط في الحوار المتوسطي، لتستفيد من التعاون مع كل الحلف الأطلسي نفسه، و مع كل من الدول الأعضاء فيها.

ومن توقعات الجزائر من الحوار المتوسطي مع حلف شمال الأطلسي:

- الإستفادة من الدعم السياسي من خلال فترة التحول إلى الديمقراطية و الإقتصادية.
- تعزيز الاندماج المغربي، علما بأن كل الدول المغربية تشارك في الحوار المتوسطي لحلف الناتو ما عدى ليبيا.
- أن تكون قادرة على الدفاع عن المواقف السياسية كالصراع في الصحراء الغربية والشرق الأوسط.
- تعزيز مكانتها في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن معظم أعضائها هم أيضا أعضاء في حلف شمال الأطلسي.

عسكريا:

ينبغي للأنشطة العسكرية المقترحة حاليا للجزائر في الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي، على الرغم من أنها متواضعة نسبيا، تهدف إلى الارتقاء على المدى الطويل للقوات المسلحة الجزائرية، والتشغيل المتبادل التدريجي مع القوات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي.

على المدى القصير والمتوسط،، فإن الحوار المتوسطي للناتو يسمح للجزائر:

- التمتع بوسائل الإعلام ومصادر المعلومات المتحصلة عليها من طرف بلدان التحالف من أجل مكافحة الإرهاب وأنشطة شبكات دعم الإرهاب التي أنشئت في الخارج، وكذلك عبر التعبير عن تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب.

[1]. **Perspectives de l'Algérie dans ses relations Sécurité et Défense avec l'OTAN**, opcit, page 23.

- الوصول إلى تكنولوجيات عسكرية جديدة في الحرب ضد الإرهاب.
- لتدريب وإعادة تدريب المدنيين و العسكريين في الدراسات الإستراتيجية والدفاع ، الوقاية و إدارة الصراع، في العمل الإنساني وفي حالات الطوارئ.
- تنويع شراء المعدات وأنظمة السلاح.

أصبح الحوار المتوسطي للناتو الإطار السياسي-العسكري الوحيد التشغيلي الذي يقدم وجهات نظر بمعنى أنه يوفر مجموعة واسعة من الثقة والتدابير في إطار الحوار الرفيع المستوى سياسيا و عسكريا.

منذ أحداث 11 سبتمبر، والمناخ السياسي الدولي أصبح مناسبا للحوار المتوسطي ليشمل التعاون العسكري بين الناتو والشريك الذي يواجه تهديدا لأراضيه واستقلاله السياسي، وأمنه، أو بكل بساطة الشريك الذي يحكم له الوقت بأنه خيار استراتيجي جديد .

إن رغبة الجزائر في بث المزيد من الديناميكية في الأمن التعاوني يلاحظ من خلال بناء علاقة دائمة وثقة كاملة حول أهداف أمنية منسقة مع الناتو، و تتضح رغبتها في فصل بناء المخاطر في عملية السلام في الشرق الأدنى بسبب أن إسرائيل هي شريك في الحوار المتوسطي و كذلك التوترات بين الجزائر و المغرب بشأن قضية الصحراء الغربية.

مع الاعتراف بوجود خلاف لمسائل هامة سياسية، فالنهج الواقعي هو التركيز على أهداف واقعية التي يمكن أن يتصرف جميع الشركاء في إطار متعدد الأطراف من المصالح المشتركة، مثل الإصلاح العسكري، والتعليم والتدريب في مجال مكافحة الإرهاب، و تعزيز قدرات الناتو مع القوات المسلحة للشركاء من المتوسط الجنوبي لإجراء عمليات مشتركة لحفظ السلام، وإدخال المعايير وتخطيط الميزانيات العسكرية وتقديم مساعدة لأمن الحدود.

المبحث الثالث: مجالات التعاون الجزائري الأمريكي لمكافحة الإرهاب

المطلب الأول: التعاون في المجال العسكري

نظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر، لقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع للعام 2014 لتصل إلى 20 مليار دولار، و هي الأعلى من ضمن كل القطاعات، حيث تشكل حوالي 15 % من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز 15 مليار دولار سنة 2013 منها 9 مليار دولار للدفاع و 6 مليار دولار للأجهزة الداخلية.[1]

و يرجع المختصون الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر و التهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا و الساحل بسبب انهيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة، خاصة في ليبيا و مالي و ازدياد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضة السلاح، و التي تجعل الجزائر مضطرة إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لحماية حدودها، وهو ما تطلب رفع ميزانية الدفاع و الأمن.

جدول رقم 01: حجم القوات العسكرية و الإنفاق العسكري للدول الإفريقية بالمليون دولار

الدولة	حجم القوات العسكرية	الإنفاق العسكري المليون دولار
الجزائر	147.000	5.600
بوركينافاسو	11.200	11.0
تشاد	23.350	43.6
مالي	7.750	17.4
موريتانيا	15.870	11.5
النيجر	5.300	53.1

المصدر: التقرير السنوي للتسلح و الأمن العالمي، مركز الدراسات الإستراتيجية، لندن، 2010

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر هي التي تمتلك أكبر حجم من القوات العسكرية على غرار البلدان الإفريقية الأخرى، ففي دراسة أجرتها يومية الوطن EL WATAN أشارت فيها إلى حجم التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر فإن ميزانية دفاع الدولة الجزائرية تتجه نحو العسكرة، و هو ما أعاد الأسئلة الكبرى في الجزائر حول أمن الدولة الجزائرية و مدى ارتباطه بالمهام الدفاعية.

[1]. الكاتب أ.د/قوي بوحنية، مرجع سابق.

وقد صنف معهد البحث الإستراتيجي الدولي المقرب من حلف الناتو ومقره بروكسيل، في تقريره لعام 2009، أن الجيش الجزائري في المركز الثاني إفريقيا بعد مصر من حيث التسليح والتجهيز وفى المركز الـ20 عالميًا وفى المركز الثامن بين جيوش الدول الإسلامية.[1]

جدول رقم 02 : ميزانية الدفاع الجزائرية من 2004 إلى 2013.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2.6	2.8	2.9	3.2	3.9	5.1	5.6	6.8	9.6	11

المصدر: EL WATAN: Lundi 30/12/2013، Page 3

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع ميزانية الدفاع بشكل أكبر خاصة منذ بداية 2008 ، وعلى الرغم من الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008 ، التي أجبرت العديد من الجيوش إلى إجراء تخفيضات كبيرة في الميزانية، إلا أن بلدان أفريقيا كالجزائر، مصر، ليبيا، المغرب و تونس زادت من إنفاقها العسكري خلال العقد الماضي خاصة منذ 2003 إلى 2012خاصة مع بروز الثورات العربية التي تؤثر على المنطقة في عام 2011 حيث تمت عسكرة منطقة الشمال الإفريقي.[2]

إن هذه الخطوة تتزامن مع زيادة المخاطر الأمنية التي تواجهها الجزائر بدءًا من التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والمخاطر الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة في المنطقة بسبب فوضى السلاح في ليبيا مع انهيار النظام الأمني هناك، و كذلك نلاحظ أن الجزائر تحاول جاهدة للتفوق على المغرب في المجال العسكري، و مع أن الجزائر لها توجه إشتراكي(كما يوضح الجدول أدناه) فيما يخص اقتناء الأسلحة إلا أنها تحاول جاهدة ربط علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في المجال الأمني.

---

[1]. هسبرس Hespress، **الجزائر ترفع ميزانية الإنفاق**، أول جريدة إلكترونية مغربية، الإثنين 11 جويلية 2011 ، http://www.hespress.com/international/34339.html

[2]. Simon Pierre Boulanger Martel, **Transferts d'Armes vers l'Afrique du Nord Entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires**, 24 mars 2014, page 2.

جدول 03: أهم الدول التي استوردت منها الدول المغاربية أسلحتها مابين: 2006 و 2009.

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا
الولايات المتحدة الأمريكية	000	2.500	000	000
روسيا	5.700	000	000	200
أوروبا	600	1.900	000	1.400
الصين	500	300	000	000

المصدر: Cordesman H. Anthony, Nerguizian Aram , Loi Charles. THE NORTH AFRICAN MILITARY BALANCE: Force Developments & Regional Challenges. Report . Center for Strategic and International Studies CSIS, Page 32

من خلال الجدول نجد أن المغرب الأقصى هي الدولة الوحيدة ضمن دول شمال إفريقيا التي تستورد أسلحتها من الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها تعتمد أكثر على أوربا في التسلح. أما تونس فيبدو واضحا أنها لم تستورد أسلحة ذات أهمية تذكر، يمكن إيرادها في الإحصائيات، و بدت النسبة تصل إلى الصفر.

وفي إطار العلاقات الجزائرية الأمريكية فيشار إلى أن هدف الولايات المتحدة هو تطوير التعاون الأمني مع الجزائر والتوجه نحو تعاون في مجال الدفاع يتضمن توريد تجهيزات عسكرية، وهو مسار وصفه بـالمعقد جدا بسبب القوانين التي تحكم توريد التجهيزات العسكرية إلى حلفاء الولايات المتحدة.

ففي المجال العسكري أكد السفير الأمريكي أن بلاده ترفض بيع طائرات هجومية دون طيار للجزائر، و ذلك طبقا لعقيدتها التي تمنع توريد هذا النوع من الأسلحة إلى دول أخرى، غير أنه ألمح إلى إمكانية بيع الولايات المتحدة طائرات دون طيار غير هجومية للجزائر، كاشفا عن مفاوضات بين حكومتي البلدين في

هذا الشأن[1]. ولفت إلى أن بلاده تواصل مشاوراتها مع الحكومة الجزائرية بشأن هذا الموضوع، مؤكدا على احترام مبدأ عدم التدخل و السيادة الجزائرية.

و لقد طورت الولايات المتحدة علاقاتها مع الدول المغاربية بشكل مهم منذ أحداث 11 سبتمبر، و زادت من مستويات التعاون الأمني معها، مشيرة إلى أن آفاق التعاون الأمني مستقبلا تعد مهمة إيجابية، إذ تحاول الولايات المتحدة تحسين العلاقات مع كل دولة من دول المنطقة على حدا، كذا تطوير مبادرات التعاون بينها. حيث عينت الولايات المتحدة مساعد أمني مقيم في كل من: الجزائر، البحرين، مصر العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب الأقصى و السعودية، عمان، سورية، تونس و اليمن .فأغلب الدول العربية قد دخلت في البرنامج الأمريكي للتعليم و التدريب العسكري International Military Education and Training IMET . واستفادت الدول المغاربية من المساعدات الأمريكية فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، من خلال البرامج الأمريكية المطروحة، مثل برنامج مساعدات كتابة الخارجية الأمريكية المضاد للإرهاب و غيره من البرامج.

و على إثر هذا فلقد تم تكثيف تبادل الزيارات على أعلى مستوى في مجال التعاون الأمني بين البلدين خلال العامين الماضيين. فقد قام العديد من المسؤولين الأمريكيين بزيارة الجزائر على غرار وزير البحرية "ريموند مابوس" في ديسمبر 2010، قائد القوات البرية لأفريكوم اللواء "ديفيد هوغ" في ديسمبر 2010، نائب المساعد الرئيسي لوزير الدفاع المكلف بشؤون الأمن الدولي "جوزيف ماك ميلان" في نوفمبر 2010، نائب مساعد وزير الدفاع المكلفة بالشؤون الإفريقية "فيكي هادلستون" في نوفمبر 2010 و أكتوبر 2009، منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية "دانيال بنجامين" جويلية 2010، وزير الدفاع "إيريك هولدر" في أفريل 2010، الممثلة الخاصة للرئيس أوباما المكلفة بمنع إنتشار الأسلحة النووية "سوزان بيرك" في فيفري 2010، منسقة البرامج في مكتب تنسيق مكافحة الإرهاب "جينا أبيركرومبي-وينستانلي" في فيفري 2010، نائب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الخليج و المغرب العربي "جانيت ساندرسون" في جانفي 2010، قائد القوات الجوية لأفريكوم اللواء "رونالد لادنير" في جانفي 2010، قائد أفريكوم الجنرال "ويليام وورد" في نوفمبر 2009 و مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى "جيفري فلتمان" في أكتوبر 2009.

[1].محمد لهوازي، **نرفض بيع طائرات هجومية بدون طيار للجزائر**، الشروق، 2014/05/09 ، الساعة 18:04 ، http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/203859.html

و قد زادت الولايات المتحدة بشكل كبير من مساعداتها للجزائر إلى ما يقارب 121.000 دولار، لتصل إلى 2.89 مليون دولار سنة 2008. [1]

و في 2009 ، و في مجال التعاون الإقليمي طور القادة العسكريون لكل من الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي و موريتانيا آلية لمحاربة الإرهاب تدعى بـ : " خطة تمنراست" ، وفي هذا الإطار أنشأت هذه الدول مركز للقيادة العسكرية المشتركة في تمنراست، و بعدها أنشأ مركز تبادل المعلومات الاستخباراتية في الجزائر العاصمة من خلال تقديم معدات و تدريب الشركاء في منطقة الساحل، كما أعلنت عن مساعدات جديدة للتنمية سنة 2001 ، وقد وافقت الحكومات المشاركة لزيادة عدد قوات الأمن، الدرك، و الجنود تنشر في كل من مناطق الساحل إلى 75.000 ، كما أن الجزائر قامت بزيادة قواتها إلى 25.000 كما أنها زادت من تعاونها مع البوركينا فاسو، و ربما يعود ذلك للعلاقات الثنائية المتوترة بين البلدين.

كذلك في عام 2010 ووفقا لوزارة الخارجية للولايات المتحدة فقد تعاونت وكالات القضاء الجزائري مع الولايات المتحدة والحكومات الأجنبية لمنع الهجمات الإرهابية ضد الأجانب.

و لقد قدمت الولايات المتحدة دورات تدريبية متعددة للشرطة القضائية الجزائرية ومسؤولي الجمارك على الجريمة الإلكترونية، تهريب كميات كبيرة من العملة وتكتيكات مكافحة الإرهاب.

ففي جوان 2011 ، و في ظل محاربة الإرهاب الداخلي صرح وزير الداخلية الجزائري"داحو ولد قبلية" : " بأن الحركات الإرهابية قد فقدت إلى حد كبير قدرتها على إلحاق الضرر داخل الجزائر"[2] ، فقد وضعت الحكومة برامج لمنع التطرف و ذلك بالسيطرة على مضمون الخطب الدينية داخل الدولة.

ففي هذا الإطار الجيش الشعبي الوطني كثيرا ما يجري عمليات مكافحة الإرهاب المستهدفة والقيام بعمليات التفتيش ، فالحكومة تجند أعضاء الشرطة و الدرك الوطني و ذلك لزيادة أمنها على الحدود و زيادة الوجود الأمني في المدن الكبرى، و ذلك للسيطرة على انتشار و عمليات تمويل الإرهاب.

كما تفيد العديد من التقارير الدورية الأمريكية التي تناولتها بعض الصحف الجزائرية حاليا بقوة وفي مقدمتها التقرير السنوي الخاص بالمبيعات العسكرية المعروفة تحت تسمية تقرير مصلحة البحث

---

[1]. مريم ابراهيمي، **التعاون الجزائري الأمريكي في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011 -2012 ، ص 130 .

[2]. Alexis Arieff (Analyst in African Afairs), **Algeria: Current issues**, CRS Report for Congress, January 18, 2012, Page 10-11.

للكونجرس أو تقرير جريمل ـ وجود تطور نوعي للعلاقات الجزائرية ـ الأمريكية في مجال الدفاع، وهو ما تؤكده أيضا تقديرات وزارة البنتاجون، خاصة التقرير الأخير الصادر عن مركز موارد تجارة السلاح التابع لمعهد السياسات الدولية الأمريكية.

وتكشف هذه التقارير في مضمونها عن تطور نوعي للعلاقات والتعاون العسكري الجزائري ـ الأمريكي ما بين2002 و2005 وبصفة خاصة مع استقبال الجزائر للعديد من الوفود العسكرية الأمريكية الرفيعة المستوي, حيث توجت في مايو الماضي بتنظيم أول مفاوضات عسكرية رسمية معلنة في العاصمة الأمريكية واشنطن, تلتها زيارة رسمية قام بها في أغسطس من العام الماضي علي الفور القائد الأعلي لقيادة قوات الحلفاء لحلف الناتو بأوروبا الجنرال جيمس جونس بعد زيارة أولي قام بها في يونيو موازاة مع تنظيم الطرفين لمناورة وتمارين بحرية مشتركة, فضلا عن استقبال الجزائر لسفن تابعة للأسطول البحري الأمريكي ولحراس السواحل.

وإضافة إلي كل ذلك، إعلان واشنطن عن تخصيص مليون دولار كدفعة أولي لضمان تدريب وإعداد عسكريين جزائريين ضمن برنامج التدريب والتكوين العسكري الدولي, ناهيك عن برنامج الدفاع الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني مع الجزائر.

وتكشف التقارير الأمريكية والجزائرية [1]علي السواء عن تصنيف الجزائر ضمن الدول الصديقة, لاسيما في إطار مكافحة الإرهاب وضمن ما يعرف بالحوار مع دول بان ساحل, حيث أشار جديد الدراسات الأمريكية تحت عنوان الأسلحة الأمريكية من أجل الحرب عام2005 ، إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية أدرجت الجزائر ضمن الدول المستفيدة من برنامج المبيعات العسكرية بالخارج, إلي جانب كل من باكستان وأوزبكستان وغيرهما, بعد استئناف هذا البرنامج الذي توقف لسنوات, حيث عرفت مستويات الدعم ارتفاعا في إطار البرنامج بقرابة50 %.

---

1. أشرف العشري، **واشنطن تعيد اكتشاف الجزائر من جديد أمريكا ـ الجزائر.. مشاركة عسكرية وأمنية جديدة في المغرب العربي،** مقال منشور على الأنترنيت، الإثنين 13 فيفري 2006 ، العدد ،43533 http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/2/13/Repo3.htm.

جدول رقم 04 : جدول يوضح قيمة المساعدات الأمريكية للجزائر بالمليار دولار

	تقديرات 2008	تقديرات 2009	تقديرات 2010	تقديرات 2011	المساعدات المرجوة لسنة2012
NADR	317	500	:775	650	700
INCLE	198	0	0	0	870
IMET	696	898	950	950	1.300
ESF	400	0	0	0	0
DA	0	400	710	0	0
المجموع	8.427	1.798	2.610	1.600	2.870

المصدر: Alexis Arieff, Algeria : Curent issues, Congresional Research services , January 2012, OPCIT , Page 17

NADR : مكافحة انتشار الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل

INCLE : المكافحة الدولية لإنتشار المخدرات و تقوية الرقاة القانونية

IMET : التدريب و التعليم العسكري الدولي

ESF : صندوق دعم الإقتصاد

DA : المساعدات التنموية

FY : السنة المالية

في سنة 2007 ، شاركت الجزائر في إدارتين في وزارة الدفاع الأمريكية منها: البرامج الإقليمية و التي خصصت لها ما يقارب 1.1 مليون دولار ، و الثانية البرامج الأمنية البحرية الإقليمية خصص لها نحو 5.8 مليون دولار.[1]

[1] . Alexis Arieff, Op.cit, page 17.

في سنة 2009 صرفت وزارة الدفاع الأمريكية ما يقدر ب 35 مليون دولار، و ذلك من اجل الدخول في علاقات عسكرية مهمة مع الجزائر .في سنة 2005 قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، بإطلاق ما يسمى الحوار العسكري و المبادلات العسكرية من أجل التدريب و رفع المستوى العسكري للجيش الجزائري.

أما حلف "الناتو" شمال الأطلسيّ فهي فائدة ثمينة من حيث التعاون العسكريّ و الأمنيّ من قبل حكومات الدول المغاربية التي ساهمت بشكل كبير في محاصرة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وذلك عبر التطوير المستمرّ لآليات التنسيق الأمنيّ واللوجستيّ، التي تدعّمت من خلال المناورات العسكرية المتكررة لقوات هذه الدول، وأهمها مناورات "أكتيف أنديفر" سنتي 2004 و2005، والتي أكّدت أهمية ودور التشارك الأمنيّ والعسكريّ مع قوات هذه الدول في تقريب الصورة الأمريكية عنها بأنها غير موجهة ضدّ الإرادة الأمريكية في العالم[1].

وإذا كان الاهتمام الأمريكي بدعم وتعزيز التعاون والقدرات العسكرية قد بدأ بشكل لافت كمرحلة أولي من حلقات التعاون الموسع والمكثف، فإنه كان الأسرع وتيرة وديناميكية وحقق نتائج عديدة في زمن قياسي صغير جدا.

وقد كان التبرير الأمريكي سواء لدول الجوار المغربي مع الجزائر أو أمام الكونجرس الأمريكي, لكون الجزائر أوضحت بشكل قوي أنها تظل من أهم الحلفاء مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب, لذا فإنه من مصلحة الولايات المتحدة تقديم الدعم للمؤسسة العسكرية الجزائرية لترقية وتطوير احترافيتها وتأكيد قدرتها العملياتية بفضل التنسيق مع القوات الأمريكية, وقوات الحلفاء, ولذا كان أول القرارات التي استفادت منها الجزائر هو رفع حصتها في برامج التدريب والتكوين بنحو مائة في المائة خلال السنة المالية الحالية لعام 2006 .

ويبدو أن الدعم الأمريكي قد تعدى مجالات مكافحة الإرهاب وعمليات الإعداد والتدريب ليصل إلي تقنية التسليح والعتاد، حيث استفادت الجزائر في الوقت نفسه ـ بعد عدة عقود أبرمت في الفترة الأخيرة وبصفة

[1]. عصام بن الشيخ، **السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟** ، مرجع سابق.

خاصة بأجهزة تدخل في إطار تطوير وعصرنة أنظمة المراقبة والتغطية الجوية, وكذلك ست طائرات أمريكية الصنع وجهت لكندا للتركيب والتجهيز وأعيد تصديرها باتجاه الجزائر في إطار نظام المبيعات التجارية المباشرة، فضلا عن أجهزة اتصال وأنظمة الرادار.

و لكن من جهة أخرى فان إفريقيا أيضا هي مسرح للتواجد العسكري الأمريكي ، فهي مراقبة من الولايات المتحدة انطلاقا من شتوتغارت بألمانيا(AFRICOM) و هي القيادة التي أنشأتها أمريكا منذ أكتوبر 2007،تحت غطاء محاربة الإرهاب من خلال برامج تدريب الجيوش و المساعدة في حفظ الأمن . و تبحث أمريكا إمكانية نقلها إلى داخل إحدى الدول الإفريقية(الجزائر) حيث تركز أمريكا أيضا عملها على الجانب العسكري على حساب الحلول الأخرى و هو ما يظهر في تناقص المساعدات الاقتصادية الخارجية الموجهة لإفريقيا . فمن 750 مليون دولار المخصصة لميزانية برامج المساعدة الخارجية في 2003،هناك 500مليون دولار خصصت للتمويل العسكري الخارجي ،52 مليون دولار لتأسيس مركز محاربة الإرهاب، أما مبلغ 100 مليون دولار فقد خصص لمبادرة، l'East Africa Counter terrorisme Initiative (EACTI) .

إن أغلب المبادرات تركز على الجانب الأمني –العسكري. للتذكير، فإن أمريكا متواجدة عسكريا في جيبوتي و إثيوبيا و كينيا .كما توظف أطروحة محاربة الإرهاب لا عادة بناء التحالفات مع الأنظمة الديكتاتورية التي سارعت إلى إعلان ولائها لأمريكا، بعد 11 سبتمبر مثال كينيا، إثيوبيا، إرتيريا .فجيبوتي مثلا كانت من اكبر المستفيدين من المساعدات الامريكية في القارة بعد قبولها بالقاعدة العسكرية فيها.

المطلب الثاني: التعاون في المجال الإستخباراتي

بالنسبة للتعاون الأمريكي الجزائري على مستوى تبادل المعلومات و التنسيق في إطار نشاط قسم المخابرات لكل من البلدين ، فيمكن القول بأن هناك تبادل المعلومات الإستخباراتية حيث أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإرهابية الإسلامية في جميع أنحاء العالم ، و ذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لهزيمة هذه الظاهرة من خلال عزله عن خطوط دعمه الخارجية، كما هناك تعاون بين وكالات الأمن و الإستخبارات، ووزارتي الدفاع الجزائرية و الأمريكية.

يرى بعض المحللين أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قد ربطت العلاقات في مجال المخابرات بين أهم دولتين فيما يتعلق بقضية الإرهاب و محاربته، و هي كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية فبعد خروج الجزائر من أزمة أمنية حادة جاءت مع الظاهرة الإرهابية التي ضربت البلد لفترة

عشر سنوات تقريبا، عانت من خلالها و بالتالي هي تحاول الجزائر تحسين مكانتها على المستوى الدولي، من خلال تعاونها في محاربة الإرهاب، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن حربها على الإرهاب وفقا لإنتشاره في منطقة الصحراء و الساحل نحو المنطقة المغاربية انطلق من منحنى الموزة و بالتالي يستلزم ذلك شروطا إيديولوجية و مبررات للتواجد العسكري في إفريقيا و تامين الموارد خاصة الطاقوية منها.[1]

بالنسبة لتحسين مستوى عمل الإستخبارات الأمريكية، فقد أشار جون برينان إلى ذلك بقوله : أنه يجب على الولايات المتحدة رفع قدراتها في قطاع الإستخبارات و التعلم من خبرتها و تجاربها في هذا المجال. منذ تفجير السفارتين الأمريكيتين في إفريقيا زاد التعاون الأمني الأمريكي الإفريقي، و في أكتوبر 2001 في اجتماع جمع العديد من المسؤولين الأمريكيين، قال مسؤول سامي في وكالة الإستخبارات الفيدرالية الأمريكية، أنه من دون الدعم و التعاون مع كل من تنزانيا و كينيا و دول افريقية أخرى، لن تتمكن الولايات المتحدة من ملاحقة الإرهابيين في القارة.

كما ترى الولايات المتحدة انه من خلال توسع الإتصالات العسكرية و الحوار العسكري بين الدول، كذا التعاون فيما يتعلق بمجال الإستخبارات، من الممكن أن تساعد هذه الخطوات بشكل مهم في فهم توسع مستويات التهديد المشترك ، و العمل على تقوية التعاون المني لجعله أكثر فعالية.

استحدثت الولايات المتحدة مكتبا شبيها بجهاز المخابرات مهمته تنسيق التدريبات التي تتم في إطار البرامج المتبعة في محاربة الإرهاب، و مقره في واغادوغو، أطلقت عليه تسمية مركز تنسيق متعدد الجنسيات، و هو بمثابة بنك معلوماتي يجمع كل المعطيات التي لها صلة بالإرهاب و علاقاته مع جماعات تهريب الأسلحة و تجارة المخدرات، حيث توزع المعلومات على الجهات المهتمة بقضايا المن في المنطقة، و هو مركز شبيه بالمركز التابع للإتحاد الإفريقي و الذي يوجد مقره في العاصمة الجزائرية "المركز الإفريقي للبحوث حول الإرهاب.

فلقد أوردت مصادر إعلامية أن مصدرا أمنيا جزائريا أفاد في تصريحات لوكالة الأنباء الصينية " شينخوا" بأن المخابرات الجزائرية بصدد تسليم نظيرتها الأمريكية قائمة للجزائريين المشتبهين بالقتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، وأضيف أن المخابرات الأمريكية طلبت من مصر و تونس تزويدها

[1]. مريم ابراهيمي، مرجع سابق، ص 172 .

بأكبر قدر من المعلومات حول المقاتلين العرب، خاصة المنحدرون من دول شمال إفريقيا الذين يقاتلون في صفوف ما يعرف بإسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام المعروف اختصارا بإسم داعش، و حتى الأسماء المبحوث عنهم المشتبه في انضمامهم إلى التنظيم الإرهابي المذكور.[1]

كذلك فيما يخص التعاون الجزائري الأمريكي في مجال الإستخبارات و المعلومات، أفرزت أحداث 11سبتمبر تطابقا في وجهات النظر بين الجزائر والولايات المتحدة وأشادت الولايات المتحدة بالجهود التي بذلتها الجزائر في مواجهة الإرهاب، فوصف "فرنسيس تايلور" منسق مكافحة الإرهاب بالخارجية الأمريكية، التعاون الجزائري في المجالات العسكرية والاستخباراتية بالرائع[2] ومن هذا المنطلق وعدت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها جورج بوش بالعمل على تطوير كل الوسائل الدبلوماسية، العسكرية، والأمنية مع مجموعة الدول التي تؤيد هذا التوجه، والجزائر تعاونت مع الولايات المتحدة في كل المجالات، فالولايات المتحدة ستزود الجزائر بمساعدات تتمثل أساسا في تكوين المختصين.

لقد أدرك المسؤولون الأمريكيون أهمية التعاون فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية مع الجزائر من خلال التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب، و برز ذلك بوضوح مع حادثة أحمد رسام أو ما يعرف بـ "تفجيرات الألفية "، حيث طلبوا معلومات حول رسام، وتنقل وفد قضائي وأمني إلى الجزائر لمقابلة السجين عبد المجيد دحومان الذي خطط للتفجيرات معه. تأكد الأمريكيون من قيمة المعلومة الأمنية الموجودة بالجزائر، حيث كانت السلطات الجزائرية سابقا تشير إلى وجود علاقة بين كل من الجماعة السلفية للدعوة والقتال و تنظيم القاعدة، قبل إعلان الجماعة انضمامها للتنظيم بشكل علني، و مع هذا الإهتمام بدأت الزيارات الأمريكية المسؤولين رفيعي المستوى، على غرار وزير الدفاع ووزير الخارجية الأمريكيين، بزيارتهما الجزائر لأول مرة، كذا زيارات لوفود عسكرية واستخباراتية مهمة.

اهتمت الصحافة الأمريكية بالتعاون بين وكالة الإستخبارات الأمريكية و الأمن الجزائري، مشيرة إلى ما يسمى بقاعدة التحالف، و التي يقال أنها قاعدة سرية تم إنشاؤها لمراقبة و تحليل التحركات الإرهابية عبر الدول، و التخطيط و تنفيذ عمليات القبض عليهم ، و في 31 جويلية 2002 ، أشار ماريون أي سبايك باومان نائب عام لوكالة الإستخبارات الفدرالية أمام المجموعة المختصة في المخابرات الأمريكية التابعة

[1] .يومية الشروق، **مخابرات الجزائر تسلم سي أي أي قائمة الجزائريين في داعش**، 09 -03- 2015 ، http://goo.gl/ZC09wG

[2]. فايزة بن شيخ، زبيدة خنوش، **العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001** ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013 ، ص ص 52- 53 .

لمجلس الشيوخ، إلى أهمية مراجعة علاقات الولايات المتحدة الأجنبية في هذا المجال، لكن تخوف مسؤولي الإستخبارات الأمريكية من تقوية علاقاتهم مع الجزائر كونها طرف داعم مهم للفلسطينيين، و هناك احتمال أن تقوم بتسريب المعلومات لهم، غير أن باومان قد ركز على هذه النقطة، موضحا أن المخاوف الأمريكية من التعاون في قسم الإستخبارات مع الجزائر ليست حقيقية، ذلك لكون الجزائر طرف مساند و مهم في الحرب ضد تنظيم القاعدة دخل البلدان في تعاون مهم على مستوى تبادل المعلومات و الخبرات في محاربة الإرهاب، فتزود الولايات المتحدة الجيش الجزائري بالمعلومات و صور الأقمار الصناعية لتسهيل ملحقته للجماعات الإرهابية، كما تقوم الجزائر بتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات حول الإرهابيين، مثل ما تم الإشارة إليه في المطلب المتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين.

كما كان هناك طلب أميركي من الجزائر السماح لطائرات الاستطلاع EP 3 بالتحليق فوق الأراضي الجزائرية لمراقبة تجمعات «تنظيم القاعدة في المغرب العربي» في موريتانيا ومالي. وتضيف أن الجزائر وضعت شروطاً للسماح بالتحليق، منها معرفة مسار التحليق، وهل سيكون هناك اختراق أيضاً للأجواء الموريتانية والمالية، إضافة إلى مراقبة تجمعات لـ«القاعدة» في الأراضي الجزائرية، على اعتبار أن الجزائر لا ترغب في مثل هذا الرصد إلا إذا طلبت ذلك من الإدارة الأميركية[1].

كما صرح بوش عام 2004 أن الجزائر هي : "حليف استراتيجي" ، بمناسبة إجراء مناورات بحرية مشتركة، قبل زيارة وفد عسكري جزائري إلى واشنطن، وتوقيع اتفاق حول التكوين والتدريب والتجهيز العسكري الخ. صادف تعزيز العلاقات العسكرية الجزائرية الأمريكية، مصادقة البرلمان الجزائري على قانون يمكّن الشركات الأجنبية منها الأمريكية من دخول السوق المحلّيّة في مجال استغلال وتجارة وصناعة المحروقات.

كما يجب الإشارة إلى أن إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث لمكافحة الإرهاب و الذي يتخذ من العاصمة الجزائرية مقرا له بعد الدورة الثانية للاجتماع الحكومي المشترك لدول الإتحاد الإفريقي لمحاربة الإرهاب المنعقد في منتصف أكتوبر 2005 ، يعد تأكيدا على دور الجزائر الريادي قاريا، كما يتعامل

[1]. **الجزائر في وثائق ويكليكس**، http://goo.gl/dyHhhH

المركز مع مجلس السلم و الأمن الإفريقي الذي يعمل على إثراء مبادرات تشريعية دولية و حاليا على صياغة قانون إفريقي لمكافحة الإرهاب.[1]

يستنتج من هذا الفصل بأن هذه الجهود الثنائية و متعددة الأطراف ساعدت في تعزيز كلا الدولتين لاجتثاث هذا الخطر العابر للقوميات، و في الواقع فإن هذا التعاون الدولي أفاد كلا الطرفين فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد، كما أضفت الشرعية على حرب الجزائر على الإرهاب التي أضعفت كلا من الدولة و المجتمع.

و يعد الإهتمام الجزائري بتعزيز التعاون في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية على المستوى الجهوي و شبه الجهوي، بندا رئيسيا على قائمة اهتمامات السياسة الأمنية للجزائر حيال المحيط الإفريقي، إذ تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي و النيجر، حيث تسعى للتنسيق مع مالي و النيجر و موريتانيا (دول الميدان) إلى وضع برنامج موحد لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل، و القضاء على تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ساعدتها الجهود في المجال العسكري و الإستخباراتي في الحصول على المعلومات الإستخباراتية اللازمة لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم، إذ يشترك الإرهاب المتطرف في القناعات و التكتيكات و الأهداف المتشابهة. و لذا فإن تفكيك تنظيم القاعدة بوصفه شبكة غامضة و مبهمة، لا يمكن إلا من خلال إضعاف مختلف مجموعاته و التشكيك في مرتكزاته العقائدية، و في الواقع فإن هزيمة الإرهاب في شمال إفريقيا و منطقة الساحل وصولا إلى أوروبا لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق دعم الجهود المحلية و الإقليمية. و قد نجحت الجزائر في احتواء هذا الخطر من خلال استهداف قيادة الجماعة و هزيمة إيديولجيتها و تدمير قدراتها القتالية، و هو نجاح يعزز جميع الجهود الدولية في مكافحة هذا التهديد، إضافة إلى ذلك، تمكنت الجزائر من احتواء مختلف الشبكات المحلية التي تم تجنيدها للقيام بهجمات إرهابية في العراق و القضاء عليها فقد تعلمت الجزائر الدرس جيدا مع قدامى المحاربين في أفغانستان.

[1] . زاوي رابح، **التنافس الجزائري المغربي و السعي لريادة المنطقة المغاربي (1962-2011)** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012 ، ص 66 .

الفصل الثالث

مشروع الشراكة الجزائرية الأمريكية: مؤشرات الاستمرار و معوقاته

الفصل الثالث: مشروع الشراكة الجزائرية الأمريكية: عوامل الاستمرار و معوقاته

إن التقارب بين الجزائر والولايات المتحدة في عدة مجالات، يعتبر بمثابة متغيرات تحكم طبيعة العلاقة بين البلدين، حيث تعبر عن مصالح مشتركة يحاول الطرفان توطيدها وتعزيزها، ويلاحظ أن هذا التقارب شهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة ولكن، وفي المقابل، وجدت عدة مجالات وقضايا اختلف فيها الطرفان وكانت سببا في تباعدهما.

من خلال هذا الفصل سوف نحاول استكشاف أهم العوامل التي تعيق الشراكة الجزائرية الأمريكية في مبحثين، حيث يتبين هذا العائق من خلال الغموض الأمريكي وغير الواضح من موقع الجزائر من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تعتبر الجزائر حليفا استراتيجيا من جهة، ومن جهة أخرى تمنح المغرب صفة الحليف الإستراتيجي خارج الحلف الأطلسي، إضافة إلى مشكل قضية الصحراء الغربية والتي تنادي المغرب بالحكم الذاتي كحل سياسي واقعي للأمن في الصحراء حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هذا المقترح المغربي بإقامة حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية المغربية بالمقترح المعقول والواقعي وذو مصداقية وهو ما ترفضه الجزائر. في الأخير، سوف نعرض أهم السيناريوهات التي من خلالها يمكن أن نوضح كيف ستستمر العلاقات الجزائرية الأمريكية في ظل الظروف الدولية الراهنة.

المبحث الأول: العوامل المعوقة للشراكة الأمنية الجزائرية الأمريكية

المطلب الأول: موانع بناء الشراكة الإستراتيجية الحقيقية بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية

هناك مسائل خلافية عديدة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، تتراوح بين الخلافات الحادة المتعلقة بثوابت هذه الدول وأخرى تتعلق بقضايا هامشية، لكن كل طرف يسعى لضمانها على حساب الآخر. [1]

ظلت منطقة المغرب العربي تاريخيا منطقة نفوذ لفرنسا والإتحاد الأوروبي ولكن خلال السنوات الأخيرة أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الإستراتيجية والحيوية لهذه المنطقة فسعت لتعزيز نفوذها خاصة مع دول شمال إفريقيا، فبعد إخفاق الدور الأمني الفرنسي توضح في هذه الأيام أن أمريكا هي التي تلعب الدور الرئيسي و دورها زاد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فسياسة أمريكا في المغرب العربي خلال فترة إدارة أوباما هي نفسها المنتهجة من قبل أسلافه، إذ نلاحظ استمرارية بدلا من تغير حقيقي،[2] رغم أن المغرب توقعوا تغيرا بمجيء أوباما فيما يخص استخدام القوة العسكرية.

---

[1]. فائزة بن شيخ و زبيدة خنوس، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

[2]. د. يحي زوبير، **العرب و الولايات المتحدة الأمريكية: المصالح و المخاوف و الإهتمامات في بيئة متغيرة**، مؤتمر الدوحة 14-15-16- جوان 2014 ، الدوحة قطر.

ولكن ما حدث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ 2006 نأت أمريكا جانبا من مسألة التحول الديمقراطي، فلم يعد مطروحا على الطاولة وباتت الولايات المتحدة الأمريكية تتعايش مع أنظمة شبه ديمقراطية وشبه استبدادية طالما هي مستعدة لتحقيق المصالح الأمريكية.

إن العلاقات الجزائرية الأمريكية لم تكن وثيقة خلال التسعينات كما ذكرنا سابقا، فالمغرب تبقى العلاقة المركزية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تزايدت اهتمامات الإدارة الأمريكية بشكل لافت بتطورات المغرب العربي بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، حيث أن العديد من التأكيدات التي تصدر بشكل يومي عن مسئولين أمريكيين بارزين زاروا الجزائر أخيرا تصب في خانة إعادة اكتشاف الجزائر من جديد للولايات المتحدة الأمريكية، والسعي نحو جعلها الحليف الاستراتيجي المقبل للولايات المتحدة في المغرب العربي.

فتحاول الولايات المتحدة البحث عن وكلاء جدد من خلال التقرب من الجزائر واستخدامها كوكيل فيما يتعلق بالجانب الأمني والعسكري بسبب القوة العسكرية الهائلة للجزائر حيث تعد الأولى إفريقيا، إلا أنه هناك بعض العوامل المعوقة التي تزال إلى حد الآن حجر عثرة بالنسبة للبلدين من بينها:

- **الدعم الأمريكي لإسرائيل:**

ليست هناك جهات إقليمية أو دولية وصلت في دعم الكيان الصهيوني إلى الحدود التي وصلت إليها الولايات المتحدة، التي تقف أحيانا متفردة في هذا الدعم، سواء على الصعيد المالي، إذ أن الولايات المتحدة مازالت مستمرة في دفع ما معدله 115 دولارا في الثانية الواحدة، أو 6777 دولارا في الدقيقة الواحدة، أو 10 ملايين دولار كل يوم، كما فعلت خلال السنوات العشرين الماضية، أم على الصعيد السياسي و الدبلوماسي، حيث تقف الولايات المتحدة مع الحكومات الصهيونية المتعاقبة أمام المؤسسات الدولية في الخروج على القانون الدولي أو انتهاك حقوق الإنسان[1].

ففي كتاب صدر سنة 2002 ، عنوانه : " أمريكا، إسرائيل و 11 سبتمبر2001 " للكاتب "ديفيد ديوك" يقول: " لم تبق أعمال إسرائيل الإرهابية دون عقاب فحسب، بل لقد كوفئت أيضا من قبل رجال سياسة خانوا الولايات المتحدة... إن السبب الحقيقي الذي جعلنا ضحايا للإرهاب الذي وجه ضد مركز التجارة العالمي بسيط لحد يصيب بالصدمة."

[1]. فائزة بن شيخ و زبيدة خنوس، مرجع سابق ، ص 58 .

- **موقف الجزائر الثابت إزاء القضية الفلسطينية:**

إن الجزائر ظلت و مازالت سندا دائما للقضية الفلسطينية في كل الظروف والمحافل الدولية، حيث أعرب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، أن فلسطين افتكت عضويتها في الأمم المتحدة بفضل الجزائر، إلا أن أمريكا ترى أن حركات التحرر الوطني في الأغلب هي حركات إرهابية وطبقت ذلك في وقت قريب على نشاط عدد من الحركات الفلسطينية، ومازالت تنظر إلى بعض الدول باعتبارها داعمة للإرهاب. فهي ترى الغارات الإسرائيلية على لبنان بما يعرف بالدفاع الشرعي، بل ورفضت الإدانة لإسرائيل على الورق على هذه المذبحة، كما تغاضت عن الفضائح التي ترتكبها قوات ما يعرف بجيش الدفاع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.[1]

- **الديمقراطية وحقوق الإنسان:**

إن موقف القبول الضمني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للإجراء الذي اتخذه الجيش الجزائري في مطلع 1992 عندما أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة وألغيت الانتخابات البرلمانية، التي حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا كبيرا خلال جولتها الأولى، مما جعلها مؤهلة لتشكيل الحكومة في حالة إتمام الجولة الثانية من الانتخابات، إنما هو نموذج آخر يكشف عن عدم التزام واشنطن بقضية الديمقراطية في المنطقة ورغم أن الموقف الأمريكي حيال الأزمة الجزائرية قد طرأ عليه بعض التغيير في فترات تالية، فالمؤكد أن الإدارة الأمريكية لم تدن وقف المسلسل الديمقراطي في الجزائر كما لم تحتج على ذلك.

وعموما فإن موقف واشنطن من الانتخابات الجزائرية جاء في إطار سياسة دأبت على ممارستها ومفادها الصمت عن المخالفات والانتهاكات الانتخابية وغير الانتخابية التي ترتكبها النظم الموالية لها في المنطقة. وفي هذا الصدد نوجز بعض الملاحظات النقدية حول الطرح الأمريكي لقضية الديمقراطية في العالم العربي: [2]

✓ انطلقت الرؤى الأمريكية لإصلاح العالم العربي من رد الفعل الأمريكي فيما بعد 2001 والتي تقوم على حقيقة أن الأوضاع المتدهورة التي يعيشها العالم العربي، تعد بيئة مناسبة لنمو الإرهاب الذي يهدد بدوره السلم والمصالح الأمريكية، ولذلك فإن الدعوة إلى إصلاح تلك الأوضاع وخاصة دفع التحول الديمقراطي في تلك الدول الذي يعد وسيلة للقضاء على ظاهرة الإرهاب وتلك الرؤية في حد ذاته تواجه العديد من الانتقادات والسلبيات .

[1] . ياسر طاهر الياسري، مرجع سبق ذكره، ص 45 .

[2] . فائزة بن شيخ و زبيدة خنوس، مرجع سابق ، ص 62 .

✓ إن الديمقراطية التي تسعى لها الولايات المتحدة في العالم العربي مرتبطة فقط بتحقيق المصالح الأمريكية في محاربتها لما تسميه بمنابع الإرهاب في العالم العربي ولم تكن رغبة حقيقية لدمقرطة المنطقة.

✓ التناقض في سياسة واشنطن بين الدعوة إلى تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي من ناحية وتكريس اللا ديمقراطية داخل الولايات المتحدة، وعلى صعيد التعامل الدولي، ففي أثناء طرحها للديمقراطية تنتهك الولايات المتحدة المبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

- **التدخلات العسكرية الأمريكية:**

حذرت الجزائر من التدخل العسكري سواء في مالي أو في ليبيا، وكانت تحذيراتها مبنية على التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الفكر المتطرف و توحيد المشاعر الإنفصالية، خاصة وأنها تحتوي على الطوارق في جنوبها و هذا يشجع انفصال الطوارق في مالي إلى عدوى بين طوارق منطقة الساحل ومنه المساس بالوحدة الترابية لهذه الدول ومن بينها الجزائر.[1]

وينطبق الأمر كذلك على ليبيا، حيث حذرت الجزائر من تدخل عسكري فيها نظرا للطابع القبلي للدولة، وعدم وجود جيش مركزي قوي، ومنه نلاحظ أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية غير واضح إزاء الجزائر فتارة تعتبرها قوة إقليمية وشريكا أساسيا في مجال مكافحة الإرهاب وتارة أخرى لا ترضى بلعب الدور الإقليمي من خلال دعمها للمغرب حيث تعتبرها الشريك الإستراتيجي خارج إطار حلف الناتو.

- **قضية الصحراء الغربية:**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن التوتر الثنائي بين دول منطقة المغرب العربي يعرض التعاون في مجال مكافحة الإرهاب إلى الخطر، إذ لا يزال التوتر قائما بين الجزائر والمغرب منذ حرب الرمال 1963 التي أراد المغرب من خلالها ضم أراضي جزائرية، إذ ومازالت تصريحات سياسيين مغاربة على اعتبار الصحراء الغربية تابعة لها و يرى أن الجزائر تقف أمام مسعاها من خلال مساندتها لقضية الصحراء الغربية.[2]

ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي فإن رياح الحرب الباردة لم تغادر المنطقة حيث حافظت الجزائر على علاقتها العسكرية الإستراتيجية مع روسيا، واستمرت هذه الأخيرة في تبني الأطروحة الجزائرية بخصوص نزاع الصحراء داخل مجلس الأمن، وفي المقابل نجد الولايات المتحدة أكثر مراعاة للمطالب

[1] .آسيا قبلي، **التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية و دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، السنة الجانعية2013-2014 ، ص 96 .

[2] . آسيا قبلي، مرجع سابق، ص94 .

المغربية بخصوص النزاع، رغم بروز نزعة توظيفية لهذا الأمر من أجل فتح البوابة العسكرية الجزائرية.[1]

فالموقف الأمريكي من قضية الصحراء يخضع لتجاذبات جماعات الضغط الأمريكية المؤيدة للمغرب، وكذا لانقسام الكونغرس الأمريكي بين أطراف مؤيدة وأخرى معارضة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ومن ثم فإن واشنطن تتبع سياسات غير واضحة عند التعاطي مع القضية، رافضة الضغط على المملكة المغربية في تبني موقف موافق للشرعية الدولية، مدعية أن مثل هذه الضغوط ستؤدي إلى إضعاف مصالح المملكة المغربية و التصعيد في العلاقة الثنائية بين المغرب والجزائر.[2]

وقد ظهرت فترة 22 جوان 2001 من خلال قرار الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" والذي قدمه لمجلس الأمن ليغير إتجاه مجلس الأمن وإصطلح عليه بالحل وكان كالتالي:

1. يمارس سكان الصحراء نظام الحكم المحلي على هيئاتهم الداخلية.
2. تمارس المملكة المغربية السيادة الخارجية.

حيث وافق المغرب على هذا الاقتراح ورفضته كل من الجزائر والبوليساريو حيث اعتبره سلب الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير.

وبتاريخ 19 فبراير 2002 إقترح الأمين العام للأمم المتحدة أربع خيارات في تقرير وسماه خيار التقسيم وهي كالتالي:

1. مخطط التسوية القاضي بإرجاء الإستفتاء.
2. مراجعة إتفاق الإطار دون توضيح مضمون هذه المراجعة ولا الشكل الذي يمكن أن تتخذه.
3. تقسيم الأراضي.
4. إنهاء مهمة المينورسو.

وقد رحبت بهذا القرار كل من البوليساريو والجزائر ورفضه المغرب.

وبتاريخ 14 جانفي 2003 قدم المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد جيمس بيكر وثيقة بعنوان مخطط السلام من أجل الحكم لسكان الصحراء المغربية وقد اعترض عليها المغرب ودعمتها كل من الجزائر والبوليساريو.

---

[1] . مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية**، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078

[2] . بن علال أمال، مرجع سبق ذكره، ص 107 .

وما يمكن إستنتاجه بالنسبة لموقف إدارة بوش أنه موقف ينظر لنزاع الصحراء على أنه محاربة للإرهاب في إفريقيا، أي أصبحت سياسة "مكافحة الإرهاب" شماعة السياسة الخارجية الأمريكية التي تعلق عليها جميع الرؤى والتصورات.

وعند مقاربة توصيات الأمم المتحدة السابقة نجدها مرة في صف الأطروحة المغربية ومرة العكس، وكذلك أصبح يصعب التحديد هل هي قرارات أمريكية أم هي أممية.

- **قلق المغرب إزاء العلاقات الجزائرية الأمريكية:**

بعد أن أعربت الولايات المتحدة ليونة فيما يتعلق بتزويد الجزائر بأسلحة متطورة، يعيش النظام المغربي على أعصابه وحالة قلق كبيرة، لا سيما أمام التقارب العسكري الجزائري الأمريكي، خاصة بعد الزيارة التي قام بها وفد عسكري أمريكي رفيع المستوى للجزائر في ديسمبر2012 وذلك من أجل التفاوض حول صفقة لتزويد الجزائر بقمر اصطناعي خاص بمراقبة المناطق في الساحل جراء المشاكل الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل.

و يتوقع أن يعمل هذا القمر الاصطناعي الذي يغطي منطقة الساحل، على تسهيل عملية مراقبة الجيش لأجزاء واسعة من الجنوب الجزائري، وهو الأمر الذي يرفضه المغرب، حيث يرى أنه المتضرر الأول من هذه الصفقة، وذلك لاتهامها للجزائر، بأنها لن تستخدم هذه التقنية للأغراض المعلن عنها، حيث ادعى النظام المغربي أن الهدف من تغطية هذا القمر الاصطناعي هو لأجل شمل ما يعتبرها الصحراء المسترجعة.

و لم يكتف المخزن بهذا فقط ، بل راح يسعى للتشويش على علاقات الجزائر كدولة مع دولة أخرى بشأن صفقاتها الخاصة بالسلاح، إذ زعمت أوساط مغربية، أن صفقة عسكرية أخرى وصفتها بالسرية الهدف منها تزويد الجزائر بطائرات تجسس يتم التحكم فيها من التراب الجزائري القصد منها حسب هذه الأوساط هو عمليات مراقبة و تجسس على مناطق واسعة من صحراء الساحل الإفريقي بهدف التجسس أيضا على الأراضي المغربية.

و يأتي هذا القلق المغربي، بهدف إفساد العلاقات الجزائرية الأمريكية على علاقة الجزائر العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، لا سيما و أن واشنطن سبق لها و أن أعلنت حظرا على بيع بعض الأسلحة المتطورة للجزائر، في حين لم تمنعها على المغرب .[1]

[1] . نذير كريمي، **المغرب يعيش على أعصابه بعد صفقة السلاح الأمريكية للجزائر**، المسار يومية إخبارية وطنية 2013/01/07 ، الساعة 23:00 ، من الموقع الإلكتروني http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/23830.html

يذكر أن اقتناء الجزائر لهذا العتاد العسكري، يأتي في إطار التطورات الخطيرة التي تشهدها منطقة الساحل، لا سيما في ظل التهديدات الأمنية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تبرم صفقة سلاح مع الجزائر.

المطلب الثاني: دور اللوبي الإسرائيلي المغربي في الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة بناء الشراكة الجزائرية الأمريكية

في نوفمبر 2003، أعلن بوش أن "الولايات المتحدة تتخذ العديد من الخطوات الهامة لتعزيز علاقاتها مع المملكة المغربية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تطوير التعاون الاقتصادي والعسكري، وكذلك في مكافحة الإرهاب"، كذلك الولايات المتحدة على وشك منح المغرب صفة حليف طويل المدى." وبعد مرور عام من هذا الإعلان منحت الولايات المتحدة المغرب صفة "حليف رئيسي من غير منظمة حلف شمال الأطلسي" [1]

و يرجع منح المغرب وضع حليف أساسي للولايات المتحدة الأمريكية من خارج حلف الشمال الأطلسي إلى أهمية العلاقة بين حلف الناتو و المغرب، فهي صفة تستندها الولايات المتحدة الأمريكية فقط إلى بعض الدول التي تربطها علاقات إستراتيجية[2] ، فالمغرب مؤخرا استفادت من منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

و لكن واصلت الولايات المتحدة للتوصل إلى حل سياسي مقبول لكلا الطرفين أي المغاربة والصحراويين في إطار الأمم المتحدة، وليس لديهم أدنى رغبة لفرض حل، حكومة المغرب أعربت مؤخرا لصياغة خطة الحكم الذاتي للصحراء الغربية، وشجعت الولايات المتحدة لها لتقديم اقتراح مقنع من خلاله يستطيع جميع الأطراف البحث فيه وتحليله.

كذلك التطور السريع للعلاقات بين الولايات المتحدة مع الجزائر، الدعامة الأساسية للصحراويين جعلت الولايات المتحدة أخذ موقف أكثر توازنا من هذا الموقف.

وهناك مجموعة من الملاحظات التي يجب الإشارة إليها فيما يخص المغرب: [3]

- العامل الجغرافي حيث أن المغرب لها موقع استراتيجي وهو محدد لسياستها الخارجية.

---

[1]. Yahia Zoubir, **Les États-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie,** disponible sur : http://anneemaghreb.revues.org/169?lang-en.

[2]. بن علال امال، مرجع سابق، ص 64 .

[3] . إدريس لوكريني، **العرب و الولايات المتحدة الأمريكية: المصالح و المخاوف و الإهتمامات في بيئة متغيرة**، مؤتمر الدوحة 14-15-16- جوان 2014 .

- قضية الصحراء الغربية التي تظل محددا رئيسيا في السياسة الخارجية للمغرب فهي غير تصادمية.

و باعتبار المصلحة كمحرك أساسي في السلوك الدولي فتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية هو عنصر هام بالنظر إلى أهمية هذه الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية.

فتاريخيا تمتد العلاقات الأمريكية المغربية إلى عدة قرون ذلك أن المغرب هي أول دولة تعترف بإستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى أن هناك علاقات صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1786 ، فدعمت أمريكا استقلال المغرب . و اعتبرتها دولة صديقة و حليفة في أجواء الحرب الباردة، و لكن لا يجب المبالغة في هذه العلاقة دون استحضار عامل المصلحة.

ففي عهد "رونالد ريغن" كان توجه إلى تعزيز هذه العلاقة و مع ذلك ضلت محدودة نظرا للعلاقات المركزية الفرنسية، و بعد حرب الخليج الثانية انضم المغرب إلى التحالف الأمريكي و بعدها جاءت جدولة الديون المغربية.

و في أعقاب 11 سبتمبر 2001 ، تطورت هذه العلاقة و اتخذت عدة أبعاد، حيث هناك توجهان:

1- اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا لعوامل اقتصادية و أخرى أمنية.

2- المغرب أراد أن يعزز علاقاته و تنو يع شركائه بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

و من عوامل اهتمام الولايات المتحدة بالمغرب :

- الموقع الإستراتيجي للمغرب باعتباره يشكل بوابة نحو إفريقيا و أوروبا و إطلاله على مضيق جبل طارق.
- علاقة المغرب المتوازنة في المنطقة مع القوى الدولية الكبرى.
- الإنخراط بشكل دينامي في الحملة الأمريكية في مكافحة الإرهاب و تبادل المعلومات و المعطيات.
- تفكيك عدد من الخلايا و ترسيخ الإسلام المعتدل.
- مناخ الإستقرار السياسي و الإقتصادي للمغرب و الخروج من الحراك بأقل كلفة و الإصلاحات الدستورية مما جعله قائما بالأدوار في المنطقة.
- الإدماج المتمرد و السلس للتيارات الإسلامية.
- المساهمة في دعم جهود السلم في المنطقة و حضوره في مجموعة من العمليات لحفظ السلام.

- الموقف المتوازن للمغرب في حرب الخليج الثانية.
- الزيارة الأخيرة للملك مع أوباما بينت تطابق وجهة النظر إزاء مجموعة من القضايا.
- الدور الكبير الذي لعبته المغرب إزاء الأزمة في مالي.
- دعم الولايات المتحدة لمسار الإصلاح السياسي و الدستوري للمغرب .
- استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من الأسواق المغربية.
- منافسة القوى الدولية الأوروبية.

و من بين الرهانات الإقليمية للمغرب:

- تعزيز الشركاء الإقتصاديين و تجاوز احتكار أوروبا في هذا الصدد.
- الحكم الذاتي فيما يخص قضية الصحراء الغربية .
- تعزيز علاقاته مع الدول الكبرى .
- الإعتماد على الدور المغربي في محاصرة الأمن في المنطقة .
- توفير مناخ إقليمي ملائم للولوج الإقتصادي و العمق الإفريقي عبر بوابة المغرب و العلاقات التاريخية و الإقتصادية مع العديد من الدول.
- تمتين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سنة 2012 انطلق الحوار الإستراتيجي بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية و هو حوار ينفتح على مجموعة من القضايا السياسية، الأمنية و التنموية مما سيدعم حتما هذه العلاقات، تلاه الحوار الإستراتيجي الثاني في أفريل 2014 ، و أخيرا الحوار الإستراتيجي الدورة الثالثة للمغرب و واشنطن حيث الهدف منه ترسيخ الشراكة و التعاون بين البلدين حيث وضعت واشنطن في أجندتها محاور تحظى بالإهتمام المشترك أهمها قضية الصحراء الغربية حيث أن المغرب تندد بالحكم الذاتي كحل سياسي واقعي للأمن في الصحراء.

فقد لعبت الرباط دور فاعل و التي تفرض على البلدين تقييم و تحديد إطار عمل مشترك على المستوى الأمني و التحركات الدولية و تدبير النزاعات و القضايا بشكل عام.

فالجانبان عبرا عن جودة العلاقات بين البلدين و عن رغبتهما في الإستمرار في العمل سويا في القضايا الكبرى الرئيسية.[1]

في دراسة صادرة عن المركز المغربي الأمريكي MAC [2] الذي يترأسه السفير الأمريكي الأسبق في المغرب "إدجار جابريل" طرح مثل هذا السؤال التالي: من الأفضل من ناحية المصالح الأمريكية المغرب أم الجزائر؟

و من المزايا و المصالح التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها من خلال نسج و إقامة شراكات إستراتيجية كتلك القائمة بينها و بين المغرب:

1. مزايا إستراتيجية يوفرها الموقع الإستراتيجي للمغرب البحري المتوسط و المحيط الأطلسي و البري مع العديد من الدول الأخرى.

2. الكفاءة و الجاهزية في مجال التوظيف أي إناطة مهام التدخل للصالح الأمريكي سواء بالدبلوماسية الصلبة العنيفة (القوة العسكرية) أو المرنة التوسط في الصراعات على غرار التوسط بين مصر و إسرائيل و كذلك بين الأردن و إسرائيل و بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل.

أما التدخل العنيف أو الالتجاء إلى الدبلوماسية الصلبة فقد مارسها المغرب في عدة أماكن منها زائير.

إن الإشادة بالشراكة المغربية الأمريكية و أهميتها يؤهل المغرب لأن يحظى بصفة الشريك الإستراتيجي الثاني بعد إسرائيل خارج حلف الناتو.

باستعراض هذه المزايا التي تحدث عنها مدير مركز المغربي العربي MAC "إدجار جابريل" نجد مبالغة في إبراز المزايا و الفوائد و المصالح التي تجلبها الولايات المتحدة من وراء هذه الشراكة مع المغرب.

إن جماعة الضغط المغربي في الولايات المتحدة الأمريكية الممثلة في المركز المغربي الأمريكي MAC و التي تعتبر جماعة دينامية تنشط و تتحرك في دوائر صنع القرار الأمريكي لإدارة مجلس الشيوخ ومراكز البحوث ووسائل الإعلام. وهذا التحرك يتركز على مجلس الشيوخ والنواب من أجل تعظيم قدرات المغرب وإبراز أهميته بالنسبة للولايات المتحدة وفي ذات الوقت التقليل إلى حد المبالغة من أهمية الجزائر و قائدها بالنسبة للولايات أخرى.

---

[1]. واشنطن: **انعقاد الحوار الإستراتيجي المغربي الأمريكي،** 10 أفريل 2015 ، على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=DWVUk61P6EY

[2]. مركز الناظور للدراسات والأبحاث، **من الأفضل في المنظور الإستراتجي الأمريكي: الجزائر أو المغرب؟** ، أوت 2012 ، على الرابط: http://goo.gl/XvvgSO

كما أن هذا النشاط يركز على قضية الصحراء و محاولة تصويرها بأنها قضية مغربية محلية و ليست قضية إقليمية.

و في هذا السياق لاحظ المحللون و المتابعون في الولايات المتحدة أن هذا التحرك من جانب جماعة الضغط الموالية للمغرب قد أثمر عن بعض النتائج أبرزها:

- **أولا:** قضية الصحراء حيث صرحت وزيرة الخارجية " هيلاري كلينتون" خلال زيارتها الأخيرة للمغرب في شهر فيفري من هذا العام عادت و أكدت هذا الإنحياز في محادثاتها مع وزيرة الخارجية المغربي " سعد الدين العثماني" بأن الولايات المتحدة تعتبر المقترح المغربي بإقامة حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية المغربية بالمقترح المعقول و الواقعي و ذو مصداقية هذا يعني قبول الحكم الذاتي المغربي في نطاق السيادة و السيطرة المغربية.

مثل هذا الموقف عبرت عنه "كلينتون" بمقر وزارة الخارجية الأمريكية في مارس 2001 أثناء زيارة وزير الخارجية المغربي السابق " الطيب الفاسي الفهري."

إلى جانب هذا اللوبي المغربي هناك لوبي آخر لا يقل حراكا و نشاطا لصالح المغرب و هو نادي واشنطن المغربي الأمريكي Washington Morroccan American Club الذي تأسس عام 1990 و الذي يرأسه "حسن السمغوني المغربي" وتضم شخصيات مغربية نافذة من رجال أعمال، أساتذة جامعيين...إلخ

و يؤكد بأن جماعات الضغط اللوبيات الموالية للمغرب قد نجحت في في التصدي لمحاولات الجزائر لإحداث اختراق في السياسة الأمريكية حيال قضية الصحراء في كبح أية محاولات لإدراج الجزائر ضمن خانة الشريك الإستراتيجي.

- **ثانيا:** قضية تزويد الجزائر بمنظومات أسلحة متطورة

الباحث المغربي "أبو أيوب" أستاذ علم الإجتماع السياسي في جامعة كولومبيا ادعى أيضا أنه بفضل جهود جماعات الضغط الموالية للمغرب و على الأخص داخل الكونغرس أحبطت جهود الجزائر للحصول على أسلحة أمريكية من بينها طائرات F16 و حوامات " أباتشي" و قطع بحرية.

كما ادعى أن الولايات المتحدة لم تقدم للجزائر سوى منظومات بسيطة مثل أجهزة الرؤية و معدات أخرى تدخل ضمن وسائل مكافحة الإرهاب.

يذكر في هذا السياق أن الجزائر كانت قد توصلت إلى اتفاقيات مع شركات لصناعة السلاح في الولايات المتحدة لشراء قطع بحرية فرقاطات و 30 حوامة نوع شينوك و كذلك كان تخطط لتقديم عرض لشراء طائرات F16 و ذلك عام 2011 .

بيد أن الكونغرس جمد هذه الطلبات بالإضافة إلى أن إدارة أوباما لم تكن متحمسة لتلبية هذا الطلب الجزائري وهو من أحد الأسباب لعدم إثارة الشريك الإستراتيجي المغربي.

فضلا عن العديد من تسريبات أمريكية وجزائرية مازالت تنكشف فحواها كل يوم وتتعلق بمدي الزخم الأمريكي بإعادة إحياء وبناء القوات العسكرية الجزائرية بعد أن أدرجت واشنطن الجزائر في الفترة الأخيرة ضمن برنامج تمويل المبيعات العسكرية الأمريكية، وهو الأمر الذي يثير حفيظة الجارة المغرب حاليا, حيث كانت أبرز الحلفاء القدامي لواشنطن في الشمال الإفريقي، لذا كان ـ ومازال ـ السعي المغربي بقوة نحو معرفة وتقصي كلمة السر في أسباب هذا الاهتمام والتعاون الأمريكي المفاجئ مع الجزائر, والذي تعددت حلقاته ليشمل مجال مكافحة الإرهاب وتقاطر العديد من مسئولي الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الأمريكية علي الجزائر لأسابيع طويلة بشكل لافت للنظر.

وإن كان يخفي علي الجانب المغربي أن تزايد هذا الاهتمام الأمريكي المفاجئ بقضية الإرهاب في الجزائر، وهي التي تركتها خلال سنوات العشرية الحمراء إرهاب التسعينيات تحصد الحصاد المر وحدها، كان نابعا من البحث الأمريكي عن إجابات عديدة لسؤال واحد هو: هل هناك علاقة لجماعات الإرهاب الجزائرية التي مازالت تعتلي الجبال, خاصة الجماعة السلفية للدعوة والقتال بتنظيم القاعدة وجماعة بن لادن؟

المبحث الثاني: سيناريو الشراكة الأمنية الجزائرية الأمريكية في ظل الظروف الدولية الراهنة

منذ عام 2001، والعلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر تعرف نموا كبيرا على جميع المستويات، مقارنة مع ما كانت عليه من قبل، فالعداء السياسي والإيديولوجي الماضيين تبددا تدريجيا حتى لو كان تحليل بعض الصراعات والقضايا الدولية الأخرى تبقى غالبا في المعارضة.[1] و انطلاقا من هذه المعطيات يمكن استعمال تقنية السيناريو و التي من الممكن أن توضح لنا مسار هذه العلاقة مستقبلا و هل من الممكن أن تصبح الجزائر شريك على غرار المغرب ناهيك عن كل المعوقات التي من شأنها أن تضع حدا لهذه الشراكة. و لهذا تعد الدراسات المستقبلية الإستشرافية ضرورة لمعرفة مسار هذه العلاقة من خلال الإعتماد على مؤشرات و متغيرات متحكمة ، فالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث و الظواهر.

و انطلاقا من هذا يمكن دراسة مسار العلاقة الجزائرية الأمريكية في سيناريوهان أساسيان :[2]

1. **السيناريو الإتجاهي:** أن نبني المستقبل انطلاقا من الحقائق و المعطيات و أنها سوف تستمر في نفس الوتيرة في السنوات القادمة، أو كما أطلق عليه "هربرت كاهن" Buiness As Usual حيث يتم التأكد في مثل هذه الحالة على أن المستقبل يعتبر امتداد للحاضر وأن الأمور ستبقى على ماهي عليه مستقبلا.

2. **السيناريو الإصلاحي:** وهو تكييف و إدخال الإصلاحات قصد أو بهدف الوصول بالإتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من أجل إنجاز حد أدنى من الأهداف، حيث أن أنصاره يؤكدون على أن سمة التغير والديناميكية ليست حكرا على الماضي والحاضر ولكنها تمتد ولتشمل المستقبل أيضا.

فالسؤال الذي يتبادر في أذهان الجميع هو كيف ستستمر العلاقات الجزائرية الأمريكية في ظل الظروف الراهنة؟

المطلب الأول: سيناريو بقاء الوضع الراهن

هناك العديد من القضايا التي ساهمت في توطيد العلاقات الجزائرية الأمريكية والتي بدورها انعكست بشكل إيجابي على سير العلاقات، لكن في مقابل ذلك أدت بعض العوامل إلى تدهور العلاقات الثنائية و التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية ورقة ضغط على الجزائر.

---

[1] . Yahia Zoubir, ibid, http://anneemaghreb.revues.org/169?lang-en#tocfrom1n4.

[2].أ. د.سايج مصطفى، محاضرة غير منشورة في مقياس الدراسات الإستشرافية، تخصص: دراسات إستراتيجية و دولية، قسم الدراسات الإستراتيجية و العسكرية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014 /2015 .

و هذه المسائل تتراوح بين الخلافات الحادة المتعلقة بثوابت الدولة، وأخرى سطحية تتعلق بقضايا هامشية لكنّ كلّ طرف يسعى لضمانها على حساب الآخر، وأخرى تسبّبت في خلقها الخلافات المغاربية في حدّ ذاتها،ما خلق فرصا للتدخّل الأمريكيّ في شؤون دول المنطقة[1] ومن بين هذه الخلافات أو العوامل التي تجعل من العلاقة غير واضحة و التي يمكن التعبير عنها من خلال المتغيرات التالية:

أولا: تشويه صورة الدين الإسلاميّ الحنيف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من قبل جهات غربية متطرّفة تقوم بالترويج لأطروحة "صراع الحضارات"، ومحاولة الخلط بين المقاومة والإرهاب لتبرير الاحتلال الأمريكيّ للعراق.

ثانيا: اتخاذ مسألة محاربة الإرهاب حجة للضغط على الحكومات عبر فرض الإصلاح السياسيّ عليها، خصوصا وأنّ المنطقة المغاربية كانت مشمولة ضمن خطة الشرق الأوسط الكبير للإصلاح الأمريكيّ المفروض على دول العالم الإسلاميّ.

ثالثا: قضية الصحراء الغربية، والقضية الفلسطينية، وقضية العراق المحتلّ، ولولا ضعف الجامعة العربية من جهة، وضعف مكانة الدول المغاربية في الجامعة العربية من جهة أخرى، لأمكن لهذه الدول أن تحصّل المزيد من محدّدات القوة والأدوات لضغط على واشنطن، لاتخاذ موقف حاسم حول هذه القضايا الحساسة، دون السماح بالمتاجرة السياسية بها على أساس المعايير الثنائية، فبخصوص قضية الصحراء الغربية الموقف الأمريكيّ يتصف بالغموض وعدم الثبات، مثلما هو حال الانقسام الأوروبيّ وسياسة المحاور التي ساهمت في تعميق الخلاف الجزائريّ المغربيّ، بدور فرنسيّ اسبانيّ يساهم في تأجيل الحلّ وتعميق الخلاف.

رابعا: إدراج الجزائر وليبيا ضمن القائمة السوداء للدول التي تتضمن خطرا إرهابيا على المطارات الأمريكية، والتي وجب إخضاعها لإجراءات تفتيش خاصة، وهو ما أثار امتعاض البلدين اللذين ردّا بحزم مع هذه الإجراءات، بعد أنّ تأكد أنّ المطارات الجزائرية والليبية أكثر أمانا من المطارات الغربية، لذلك احتجت كلّ من ليبيا والجزائر لدى البرلمان الأوربي والكونغرس الأمريكي حول هذه السياسية، وضغطت عن طريق تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، ولم تجد حرجا في المطالبة بإلغائها عن طريق الضغط على واشنطن من خلال مصالحها الاقتصادية9، وقد توضّح الأمر حين اعتذرت الخارجية الأمريكية عن تصريحات الناطق الرسميّ باسم الوزارة الذي سخر فيه من دعوة العقيد القذافي المسلمين إلى الجهد ضدّ سويسرا بسبب قضية المآذن، وبدا أنّ واشنطن غير مستعدّة للتضحية بمصالحها النفطية في ليبيا والجزائر، وقد أثبتت قدرة كبيرة على التكيف مع سياسات البلدين .

---

[1]. عصام بن الشيخ، مرجع سابق، **مقال حول السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك اوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟** ، http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html

خامسا: مسائل حقوق الإنسان: حيث تطالب الدول المغاربية بإطلاق سراح السجناء من أصول مغاربية في سجن غوانتانامو، واحترام حقوق المسلمين من أصول مغاربية في أميركا. لكن في المقابل، تمارس واشنطن ضغوطا متزايدة حيال المطالبة باحترام حقوق الإنسان في الدول المغاربية، ووقف الخروقات المسجلة عليها، كما تبيّن التقارير الأمريكية والدولية، التي توفر لواشنطن ورقة ضغط إضافية على هذه الدول. وكانت الجزائر قد رفضت قبول زيارة السيدة هيلاري كلينتون عضوة الكونغرس الأمريكيّ لعائلات المفقودين جرّاء الأزمة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي، وفي المقابل سمح المغرب بزيارة السيدة كلينتون للمغرب. لكنّ الجزائر استطاعت أن تقطع أشواطا هامة بخصوص استرجاع السلم المدنيّ بفضل سياسة الرئيس بوتفليقة ومبادراته للوئام المدني سنة 2000 والمصالحة الوطنية سنة 2005، في انتظار إطلاقه لمبادرة جديدة لعفو الشامل10. في حين كان التركيز على دفع ليبيا التعويضات الماضية لضحايا قضية لوكربي، كأهمّ قضية تفصل في مسار بناء العلاقات الأمريكية الليبية، وتقتصر الانتقادات الموجهة لتونس وموريتانيا على ما تتضمنه التقارير الدولية من انتقادات لنظامي البلدين.

سادسا: أسرار البرامج النووية لكلّ من الجزائر وليبيا، سواء كانت تسلحية أو غير تسلحية، فبالنسبة للبرنامج النووي الجزائري، فقد شيّدت الجزائر مفاعلين نوويين للأغراض السلمية بدرارية وعين وسارة بالاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكنّ الأمريكيين يروّجون لمخاوف دولية من استيلاء تنظيم القاعدة على هذه المفاعلات، وتستخدم واشنطن هذه الحجة للضغط على الجزائر لتشديد إجراءات أمانها ضدّ تنظيم القاعدة حيال المفاعلين النوويين. وقد رافعت الجزائر في المنابر الدولية وآخرها قمة واشنطن النووية بدعوة من الرئيس باراك أوباما، لجعل امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية "مسألة سيادية"، معتبرة أنّ لكلّ الدول الحرية والاستقلالية في تطوير قدراتها النووية السلمية دون العودة إلى استشارة أيّ طرف دوليّ، كما يثير غموض الدور الجزائريّ حيال البرنامج النووي الإيرانيّ تحفّظ واشنطن، التي لمست اقتراب الموقف الجزائريّ من الموقف الإيرانيّ.

سابعا: تقترب الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق استقلالية طاقوية بعد اكتشاف احتياطي كبير من الغاز الصخري، وهو ما يعني أنها ستستغني عن جزء كبير من احتياجاتها النفطية و الغازية من الجزائر، حيث أن 46 % من النفط الجزائري ما يعني عن هذه النسبة هي خسارة كبيرة في مداخيل الجزائر بمعدل النصف .[1]

[1] . اسيا قبلي، مرجع سبق ذكره، ص 111 .

المطلب الثاني: سيناريو ترقية التعاون الجزائري الأمريكي إلى شريك استراتيجي على غرار المغرب

بالنسبة لسيناريو ترقية التعاون الأمني الجزائري الأمريكي ، فإن سيناريو التدهور مستبعد انطلاقا من الظروف الدولية الراهنة في ظل أهمية هذا التعاون؛ فإذا اعتبرت الولايات المتحدة الجزائر طرفا معاديا و العكس هو أمر مستبعد، على الأقل على المدى القريب لبلدين تعتبر سياستهما الخارجية براغماتية، تقوم على تعزيز المكاسب و تقليل الخسائر، في حين يقوم كل من سيناريو التحسن ، على مسار التقارب الذي بدأ يظهر بوضوح مع بداية القرن الحادي و العشرين، و لتأكيد ذلك سوف ندرس هذا السيناريو من خلال التعرض للعوامل التالية:

أولا : تحسن العلاقات الجزائرية الأمريكية

إن العلاقات الجزائرية الأمريكية ليست وليدة اليوم، حيث تم التوقيع على أول معاهدة صداقة بين البلدين سنة 1795 ، في عهد الرئيس جورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية ،و ظلت العلاقات السياسية بين البلدين منذ ذلك الوقت جيدة، وهو ما تجلى في المسار التاريخي الذي ميز العلاقات حتى في عز النهج الاشتراكي الذي اختارته الجزائر كنظام سياسي لها بعد الإستقلال، الذي أملته عليها ظروف تاريخية مرتبطة بالواقع الإستعماري و موجة حركات التحرر التي اجتاحت دول العالم الثالث خلال القرن الماضي، و لا يزال الأمريكيون يشيدون بالأدوار الدبلوماسية التي قامت بها الجزائر من أجل تسوية الأزمات سلميا كما حدث مع الإفراج عن الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا في طهران عام 1979 ، حيث لعبت الجزائر دورا رائدا من أجل الإفراج عنهم في 20 جانفي 1981 .[1]

وإذا كان الظرف الاستعماري الذي مرت به الجزائر لم يسهم في إعطاء البعد الكافي لتعميق علاقات التعاون الثنائية خلال فترات الرئاسة للجمهوريين في عهد الرئيس رونالد ريغان والديمقراطيين في عهد بيل كلينتون، فإن التطورات الدولية الراهنة التي فرضها النظام الدولي الجديد بعد سقوط المعسكر الشرقي (الإتحاد السوفياتي) سابقا، قدم مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية لم تعد معها الجزائر بمنأى عن هذه المتغيرات، ما دفعها إلى تبني رؤية جديدة تساير هذه التطورات من خلال تنويع علاقات التعاون مع مختلف الشركاء وفق مبدأ تكريس براغماتية التعاون تخدم المصالح المشتركة، فبعد أن انحصرت مستويات التعاون في المجال المحروقاتي خلال عقود طويلة، تغير الاتجاه إلى التعاون الأمني في عهد الجمهوريين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، التي أدركت حينها أن ظاهرة الإرهاب عابرة للحدود وأنها مشكلة عالمية.

[1]. بن عائشة محمد الأمين، **المثلث الإستراتيجي: الجزائر، الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية**، مقال نشر في الجزائر نيوز يوم 15-2013-01 ، http://www.djazairess.com/djazairnews/501

كما تميزت العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2011 / 2012، بتحقيق تقدم نوعي يشهد على توازن الروابط المتميزة التي تجمع البلدين، وتجسدت ديناميكية هذا التقارب في العلاقات الثنائية التي تعرف تزايدا مستمرا في الزيارات التي أصبحت منتظمة من قبل المسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر، حيث أكد سفير الجزائر بواشنطن السيد "عبد الله بعلي" أن "العلاقات تعرف متانة وقوة أكثر على الصعيد الثنائي بالنسبة للمسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وتوسعت لتشمل التشاور بشأن القضايا الإقليمية والدولية.

ثانيا: العلاقات الجزائرية الإيرانية

بعيدا عن الشؤون الجزائرية ، فإن الإدارة الأمريكية تعرف جيدا جودة العلاقات الجزائرية الإيرانية، وهذه أيضا ورقة على درجة عالية من الأهمية في زيارة كيري، في سياق مساعي بلاده في تحقيق تقارب هادئ وناعم مع طهران، كما يهم أيضا الإدارة الأمريكية، معرفة رأي الجزائر في ملفات أخرى تهم المنطقة والعالم وعلى رأسها ملف سوريا وفلسطين.[1]

ثالثا: الأهمية الإستراتيجية للجزائر

يشير الكاتب والصحفي الأمريكي "بوب ودورد"، المشهور بفضيحة "واترغيت" في كتابه "خطة الهجوم" ، إلى أن صانعي القرار الأمريكي وضعوا الجزائر من بين الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في مكافحة الإرهاب بعد هذه الأحداث، حيث أكد هذا الرأي التصريحات الأمريكية الرسمية المختلفة المنصبة في هذا الاتجاه من بينها ما ذهب إليه الرئيس "جورج ولكر بوش"، في الرسائل التي بعث بها إلى رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" ، إذ يحرص فيها ويشيد بالتعاون القائم بين البلدين في مجالات متعددة مثل مكافحة الإرهاب والتكوين القضائي والإصلاحات الاقتصادية، وهي التصريحات التي رددها السفراء الأمريكيون بالجزائر بدءا من "ريشارد ريدمان" إلى السفير الجديد "ديفيد بيرس"، بالقول:"إن الجزائر تعد من بين شركائنا الأوائل في مكافحة الإرهاب"، غير أن الجزائر كانت تسعى لأكثر من ذلك إلى تعزيز التعاون في جميع المجالات وهو ما دعى إليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه لدى زيارته الأولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001 ، و ليؤكد للرئيس الأمريكي أن مكافحة الإرهاب لن تكون ذات قيمة إلا إذا ربطت بمكافحة الفقر واللاعدالة.[2]

إن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة لواشنطن، تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها بلادنا على مستويات إقليمية متنوعة، وتعاملها مع الظاهرة بشكليها الأمني والسياسي، حيث انتقلت

---

[1]. عبد الوهاب بوكروح، **لهذه الأسباب تريد أمريكا التحالف مع الجزائر**، على الرابط:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/200141.html

[2]. آسيا قبلي، مرجع سبق ذكره، ص 107 .

من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية إلى جانب احتضانها للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب ما جعل الرئيس ''عبد العزيز بوتفليقة'' أحد المرشحين لجائزة نوبل للسلام ، ماجعلها تكون محل تقارب أمني لفهم الظاهرة بالدراسات والتشاور المشترك، وكلها تجاربها المتمثلة في الوساطة بين الطرفين لحل النزاع بالطرق السلمية، كالأزمة العراقية والقضية الفلسطينية، التي أعلن عن قيام دولتها بالجزائر، كما يمكن أن يراهن صانعو القرار الأمريكيين على الجزائر للعب أدوار الوساطة بين القوى الإقليمية والدولية، فمتوسطيا تعد الجزائر شريكا استراتيجيا هاما مع الحلف الأطلسي، لامتداداتها البحرية على البحر المتوسط وكحلقة بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وباعتبارها أيضا بوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي التي تهتم بها واشنطن في إطار مبادرة '' البان ساحل''.

رابعا: ترقية الحوار الإستراتيجي

كذلك تخطط الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية للارتقاء بعلاقاتهما إلى درجة تكون في مستوى تطلع الحوار الاستراتيجي الذي وضع لبناته الأولى الرئيسان عبد العزيز بوتفليقة و باراك أوباما في 2012 ، وكان أول اجتماع لهذا الحوار نظم في أكتوبر2013 بواشنطن خلال الدورة الأولى للحوار العسكري المشترك الجزائري الأمريكي في حين احتضنت الجزائر الدورة الثانية منه في أبريل 2014. و جاءت الدورة الثالثة منذ يومين في واشنطن حيث حاضر ''رمطان لعمامرة'' على هامشها في مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية (مجموعة تفكير أمريكية غير حكومية) حيث استعرض مسار مكافحة الجزائر للإرهاب والتجربة الجزائر التي اكتسبنها و دورها في تصدير السلم[1].

كذلك انعقدت الدورة الثالثة للحوار الاستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة في أفريل 2015 حيث أفرزت نتائج إيجابية وواعدة حيث قال وزير الخارجية الجزائري ''رمطان لعمامرة'' الذي كان برفقة كاتب الدولة الأمريكي ''جون كيري'' في ختام أشغال اجتماع هذا الحوار أن : ''نتائج هذه الدورة الثالثة للحوار الإستراتيجي بين بلدينا إيجابية و واعدة وستعطي ديناميكية حقيقية لشراكتنا ''.[2]

خامسا: على الصعيد الإقتصادي

اعتبر السيد لعمامرة أن التعاون بين البلدين بلغ "مستوى غير مسبوق" مستشهدا بالمنتديات و اللقاءات الأخيرة ذات الطابع الإقتصادي و التجاري بين البلدين.

---

[1]. فاطمة شمنتل، **الحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي**، الجمهورية يومية وطنية إخبارية، على الرابط: http://www.eldjoumhouria.dz/Article.php?Today=2015-04-12&Art=9359

[2]. **الحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي: نتائج إيجابية وواعدة**، وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط: http://goo.gl/RsPfDU

فالجزائر تعد فاعل أساسي، فهو منتج رئيسي للنفط والغاز ذات جودة عالية، ففي 1994 أصبحت الجزائر البلد الأكبر أهمية في مجال اكتشافات منابع النفط و الغاز، من طرف مؤسسات أمريكية Anandarco Petroleum ، قرب حاسي مسعود، حيث وقعت الجزائر سنة 1995 مشروع ما يقارب 1 مليار دولار مع هذه الشركة الأمريكية.[1]

كذلك بخصوص العلاقات التي توصف عادة بالجيدة بين الجزائر والولايات المتحدة، قالت المصادر إن ''جورج ميتشيل'' المبعوث الخاص للرئيس الأميركي ''باراك أوباما'' إلى منطقة الشرق الأوسط لمح في حديثه لبوتفليقة إلى إحياء ما كان يسمى « مبادرة ايزنشتايت»[2] التي أعدها مساعد كاتب الخزينة الأميركية الأسبق ''ستيوارت ايزنشتايت'' وتخص علاقة اقتصادية وطيدة بين الولايات المتحدة و منطقة المغرب العربي بآفاق اندماج اقتصاديات هذه المنطقة بمساعدة أميركية.

فالتبادل التجاري بينهما بلغ 20 مليار دولار و الشركات الأميركية هي أهم استثمارات أجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر. ويعمل الطرفان منذ سنوات على توسيع التعاون إلى القطاع الزراعي والسياحة والصناعات الدقيقة والمجال النووي.

إن أهمية العلاقات الإستراتيجية مع الجزائر، أكدها السيد ''ديفيد بيرس''، السفير الأمريكي بالجزائر، الذي أشار مؤخرا إلى أن ''استقرار الجزائر وازدهارها مهم جدا لاستقرار المنطقة بأكملها"، مضيفا إن'' الولايات المتحدة تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب والتطرف وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح والإعتدال''، معربا عن أمله في أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة ''شراكة ديمقراطية تخدم السلام والإزدهار استقرار العلاقات الثنائية''. وتجدر الإشارة إلى أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين يبلغ 20 مليار دولار سنويا، مما يجعل الجزائر الشريك الثاني للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي.

سادسا: على الصعيد الدولي

أشار رئيس الدبلوماسية الجزائرية بخصوص مالي أن الجزائر توجهت نحو خيار الحل الذي يكفل السلامة الترابية لهذا البلد مع إبراز ضرورة توفير الشروط اللازمة لتحقيق تنميته الاقتصادية.

---

[1]. Amina Hizia Souibes Bougherara, Les alliées Euro-Atlantiques dans l'après guerre froide : Convergences et rivalités en Méditerranée, Thèse de Doctorat en Sciences Politiques, Directeur de recherche Monsieur le Professeur Oulehadj Ferdiou, juin 2006, Page332.

[2]. **مبعوث أوباما ينقل لبوتفليقة عرضا لتعزيز العلاقات بلا حدود**، على الرابط:-http://www.albayan.ae/one world/1237400153456-2009-04-16-1.424608

وأكد السيد لعمامرة مجددا أن اتفاق الجزائر يشكل الاتفاق الأنسب الذي يستجيب لمصالح مالي مع الاعتراف بمطالب سكان شمال مالي و تطلعاتهم المشروعة" مصرحا أن الجزائر "على قناعة بأن إقامة سلام دائم في هذا البلد سيكون له أثرا إيجابيا" على الوضع العام في منطقة الساحل وفي مجال مكافحة الإرهاب.

في نفس السياق جدد السيد لعمامرة إلتزام الجزائر لصالح بناء مغرب عربي مزدهر و موحد و متكامل مؤكدا أن الجزائر لا تكتفي بالأقوال المجردة و أنها تجسد من خلال أعمالها كامل تضامنها الفعال مع البلدان الجارة.

كما حذر السيد لعمامرة من أن كل تدخل عسكري أجنبي في ليبيا سيزيد النزاع تعقيدا و أنه قد يقوض كل الحظوظ للوصول إلى حل سياسي قائم على المصالحة الوطنية.

واعتبر رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن "الحوار الليبي الذي أطلق بمبادرة من الجزائر يمثل مرحلة هامة في مسار ينبغي أن تدعمه المجموعة الدولية بشكل عام مضيفا بشأن سوريا أنه لا يمكن حل النزاع عسكريا.

ودعا المجموعة الدولية إلى المشاركة مع جميع الفاعلين السياسيين في إطار الحوار الشامل بهدف التوصل إلى حل سلمي لهذه الحرب المدمرة.

وعن الوضع في الشرق الأوسط جدد السيد لعمامرة دعم الجزائر "لكفاح الشعب الفلسطيني المشروع من أجل إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس" داعيا المجموعة الدولية إلى أن تكون "في مستوى التزاماتها إزاء مسار السلام الذي يجب أن يبعث من أجل التوصل الى حل عادل و دائم".

وبخصوص الصحراء الغربية أوضح السيد لعمامرة أن الجزائر تواصل دعم جهود الأمين العام الأممي ومبعوثه الخاص إلى الصحراء الغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول كفيل بضمان تقرير مصير الصحراء الغربية طبقا لميثاق الأمم المتحدة و قراراتها.

وأكد السيد لعمامرة أن بالنسبة للجزائر لا يوجد أي بديل لحل النزاع عدا تنظيم استفتاء حر و عادل لتقرير مصير الصحراء الغربية.

سابعا: دبلوماسية النفط

يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المستهلك النفطي الأول في العالم، فإنها تدرك أهمية النفط الإفريقي في إطار سياستها الطاقوية القائمة على تنويع مصادر الإمدادات، خصوصا لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط، كما ترتقب وزارة الطاقة الأمريكية في إطار دراستها

الاستشرافية أن تصل الإمدادات الأمريكية من النفط الإفريقي إلى 25 بالمائة من النفط الذي تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية مقابل 15 بالمائة في الوقت الراهن.

وفي هذا الإطار العام، تتوطد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين واشنطن والجزائر، حيث تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية، حيث تمثل 95 بالمائة من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت واشنطن إلى أول شريك تجاري للجزائر بعدما كانت فرنسا تعتبر الشريك التجاري الأول لها.

ووفقا لهذه التوجهات والمعالم القائمة أصبح هو الأساس الذي تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر أن تبني عليه علاقاتهما المستقبلية والتأكيد على توسيعها من مجال التعاون الأمني التقليدي إلى مجالات أخرى تحمل آفاقا مستقبلية حيث يقول البروفيسور الأمريكي روبرت تيمور أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد الأمريكية :"إنها ستكون واعدة و تستدرك بعض الجوانب التاريخية منها فترة العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال حرب التحرير." [1]

[1] . أسيا قبلي، مرجع سبق ذكره ، ص 113 .

كاستنتاج للفصل يمكن القول بأن دور الجزائر في إفريقيا يدور حول مجالات رئيسة متعددة ، وهي المجال العسكري، الإقتصادي، الاجتماعي والسياسي، حيث يتيح التموقع الجغرافي للجزائر فرصا كبيرة، خصوصا مع السعي للريادة في المجال العسكري و فهم القضايا القارية حيث من المهم تطوير شراكات مع إفريقيا كدلك مع الدول الكبرى من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه هناك عدة عائق من شأنها أن تحد علاقة الجزائر مع الولايات المتحدة كون أن المغرب هو دولة حاضرة في المنطقة الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى و هدا يكرس تنافسا مع بعض اللاعبين مثل الجزائر التي تسعى بشكل عام إلى عزله عن البيئة الإفريقية، ولهذا تحاول الجزائر جاهدة في إبراز دورها على الساحة الدولية من خلال السعي للأمن والسلم في كل المجالات وخاصة المجال الأمني وذلك بالمشاركة في مختلف المباردات لمكافحة الإرهاب.

ولكن مع توجه أمريكا نحو الباسفيك هو احتياجها لدولة شرعية إفريقية وهي الجزائر لأنها هي التي تترأس مجلس الأمن في إفريقيا ولها كذلك تماس مع مناطق التوتر الحالية وهي تونس وليبيا ومالي إضافة إلى أنها تعد الدولة الأولى من حيث التسلح في إفريقيا وبالتالي سوف يجعل من هذه العوامل عامل تموقع أمريكا الجديد وهو عامل جديد، فأمريكا تحتاج إلى دولة تضمن لها الأمن في إفريقيا وبالتالي ارتفاع أهمية الجزائر بالنسبة للمغرب في السياسة الأمريكية.

.

خاتمة

خاتمـــــــــــة

من خلال دراستنا يتضح أن مسألة العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية ساهمت فيها عدة عوامل أولها العامل التاريخي بالنظر إلى كون تاريخ العلاقات بين البلدين حسنة عموما رغم بعض التوترات، ، كذلك يعتبر العامل الأمني أهم عامل ساهم في تعزيز العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية وهو من بين العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، فقد سمح للإدارة الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة اتجاه إفريقيا وبزوال مناخ الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة كقوة تحاول بسط هيمنتها على النظام الدولي الجديد أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا والمغرب العربي، ولعل أوضح هذه الخطوات إنشاء قاعدة عسكرية أفريكوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا هدفها حسب المزاعم الأمريكية حفظ السلام في القارة الإفريقية، من هنا بدأت تشير كل الدلالات إلى المكانة الإستراتيجية التي أصبحت تحظى بها القارة الإفريقية عامة والمغرب العربي خاصة في أجندة السياسة الأمريكية التي تزايدت أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث ظهرت لبنات التعاون المشترك الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب كان قد بدأ بإطلاق أمريكا إستراتيجية الحملة الدولية ضد الإرهاب و التي تدعمها الجزائر مع تأكيد التزاماتها و مسؤولياتها الدولية في الحرب ضد الإرهاب.

و من هنا استطاعت الجزائر أن تستعيد أهميتها في الساحة الدولية و خاصة مع أمريكا و ذلك بتوجيه سياستها الخارجية نحو التعاون و الشراكة بالإضافة إلى تنويع شركائها سواء في المجال الأمني، الإقتصادي و التجاري و خاصة مع الدول الكبرى من بينها أمريكا.

إلا أن هناك مجموعة من العوائق التي تحد من العلاقات الجزائرية الأمريكية من بينها:

- عدم موافقة الجزائر على التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العراق و أفغانستان.
- قضية الصحراء الغربية حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ موقف منحاز للمغرب التي تطالب بالحكم الذاتي.
- منافسة المغرب للجزائر للعب الدور الريادي في المنطقة المغاربية و منطقة الساحل.
- إدراج الجزائر و ليبيا ضمن القائمة السوداء للدول التي تتضمن خطرا إرهابيا على المطارات الأمريكية، مما ينتج عنه الغموض الأمريكي و غير الواضح من موقع الجزائر من التعاون.
- اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق استقلالية طاقوية بعد اكتشاف احتياطي كبير من الغاز الصخري و هو ما يعني الإستغناء عن جزء كبير من احتياجاتها النفطية و الغازية من الجزائر.

- رفض الولايات المتحدة عقد صفقات السلاح مع الجزائر لكون أن أمريكا تحاول عدم إثارة شريكتها المغرب و كذلك لأن الجزائر تعتمد على شراء أسلحتها على المعسكر الشرقي.

من هنا يمكن القول بأنه من الرغم من تلك العوائق التي تحد من التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب إلا أن الجزائر ساهمت كثيرا من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الأمني و العسكري من خلال تبادل المعلومات و تكثيف التدريبات العسكرية بين الطرفين في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي، كذلك من ناحية التنافس بين اللاعبين من نقطة اعتبار أن المغرب يعتبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية خارج إطار حلف الشمال الأطلسي إلا أنه من الممكن ترقية العلاقات الجزائرية الأمريكية إلى شراكة و ذلك بمدى توافق الطرفين في الإستمرار في التعاون بينهما سواء في المجال الأمني أو الإقتصادي و مختلف المجالات الأخرى، حيث هناك حسابات يأخذهما كل من البلدين بعين الإعتبار سواء بتقديم تنازلات، أو غض النظر عن بعض القضايا الإقليمية، فإن أمريكا تواصل تقاربها و تعاونها مع الجزائر منذ الحرب الباردة، لا سيما أن واشنطن ترى أن للدور الجزائري أهمية كبرى في حسابات الولايات المتحدة وعلاقاتها مع دول القارة الإفريقية، حيث لطالما رافعت الجزائر من أجل القارة الإفريقية وتعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية من أقوى المترشحين لقيادة إفريقيا مع أمريكا، و ذلك وفق ما يخدم مصالحها في المنطقة، فيمكن القول أن العلاقات بين الجزائر وأمريكا قد تنتقل من مفهوم التعاون إلى مفهوم الشراكة الإستراتيجية الحقيقية.

المراجع

قائمـــــــــة المـــــراجع

i. قائمة المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

1. زرواطي اليمين، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مطبوعات إي-كتب، لندن، 2014.

2. مصباح عامر، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011 .

3. الياسري ياسين طاهر، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية وتحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2001.

2) الموسوعات:

1. الجاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية و الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008.

3) الدوريات:

1. دلول الطاهر، السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2014.
2. علالي حكيمة وإسماعيل بوالروايح، الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثاني، 2011 .

4) المذكرات:

1. بن علال آمال، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي: حالة المغرب الأقصى، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات إستراتيجية و دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011-2012 .

2. حشود نور الدين، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1992-2004)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعو منتوري قسنطينة، 2005.

3. بن شيخ فايزة ، زبيدة خنوش، العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.

4. زاوي رابح، التنافس الجزائري المغربي و السعي لريادة المنطقة المغاربية (1962-2011) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012.
5. آسيا قبلي، التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجيه و دولية، السنة الجامعية 2014/2013 .

5) المؤتمرات:

1. يحي زوبير، العرب و الولايات المتحدة الأمريكية: المصالح و المخاوف و الاهتمامات في بيئة متغيرة، مؤتمر الدوحة 14-15-16- جوان 2014 ، الدوحة قطر.

6) المواقع الإلكترونية:

1. عصام بن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟ ، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة "قاصدي مرباح" ورقلة، الجزائر، السبت 21 جويلية 2010 ، http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html

2. ع.يونسي، تجريم دفع الفدية للإرهابيين، جزايرس محرك بحث إخباري، يوم 21/ 12 / 2009 ، http://www.djazairess.com/elmassa/28129

3. أ.د/ قوي بوحنية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=290:-algeriesecurite-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VSezB9J_Okp

4. أنس.ح، مقاربة الجزائر في مكافحة الإرهاب في جدول أعمال اجتماع أمني أوروبي قريبا، الرائد: يومية إخبارية وطنية،
http://elraaed.com/ara/watan/60938-الجزائر-في-مكافحة-الإرهاب-في-جدول-أعمال-اجتماع-أمني-أوروبي-قريباhtml.

5. هسبرس Hespress، الجزائر ترفع ميزانية الإنفاق، أول جريدة إلكترونية مغربية، الإثنين 11 جويلية 2011 ، http://www.hespress.com/international/34339.html

6. محمد لهواري، نرفض بيع طائرات هجومية بدون طيار للجزائر، الشروق، 2014/05/09 ، الساعة 18:04 ، http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/203859.htm

7. يومية الشروق، مخابرات الجزائر تسلم سي أي أي قائمة الجزائريين في داعش، 09 -03- 2015 ، http://goo.gl/ZC09wG

8. الجزائر في وثائق ويكليكس، http://goo.gl/dyHhhH

9. مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء الغربية، الجزيرة نت، من الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078

10. نذير كريمي، المغرب يعيش على أعصابه بعد صفقة السلاح الأمريكية للجزائر، المسار يومية إخبارية وطنية 2013/01/07 ، الساعة 23:00 ، من الموقع الإلكتروني http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/23830.html

11. واشنطن: انعقاد الحوار الإستراتيجي المغربي الأمريكي 10 أفريل 2015 ، https://www.youtube.com/watch?v=DWVUk61P6EY

12. مركز الناظور للدراسات و الأبحاث، من الأفضل في المنظور الإستراتجي الأمريكي: الجزائر أو المغرب؟ ، أوت 2012 ، http://goo.gl/XvvgSO

13. عصام بن الشيخ، مرجع سابق، مقال حول السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك اوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟ ، http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html

14. بن عائشة محمد الأمين، المثلث الإستراتيجي: الجزائر، الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية، مقال نشر في الجزائر نيوز يوم 15-01-2013 ، http://www.djazairess.com/djazairnews/501

15. عبد الوهاب بوكروح، لهذه الأسباب تريد أمريكا التحالف مع الجزائر، الشروق أونلاين، http://www.echoroukonline.com/ara/articles/200141.html

16. فاطمة شمنتل، الحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي، الجمهورية يومية وطنية إخبارية، من الموقع الإلكتروني http://www.eldjoumhouria.dz/Article.php?Today=2015-04-12&Art=9359

17. الإستراتيجي الجزائري الأمريكي: نتائج إيجابية وواعدة، وكالة الأنباء الجزائرية، من الموقع الإلكتروني http://goo.gl/RsPfDU

18. مبعوث أوباما ينقل لبوتفليقة عرضا لتعزيز العلاقات بلا حدود، في الموقع الإلكتروني: http://www.albayan.ae/one-world/1237400153456-2009-04-16-1.424608

ii. المراجع باللغة الأجنبية:

1) Les ouvrages :

1. Nicole Grimaud, La politique extérieure de l'Algérie (1962-1978) Editons Rahma, 1994.

2) Les thèses :

1. Amina Hizia Souibes Bougherara, Les alliées Euro-Atlantiques dans l'après guerre froide : Convergences et rivalités en Méditerranée, Thèse

de Doctorat en Sciences Politiques, Directeur de recherche Monsieur le Professeur Oulehadj Ferdiou, juin 2006.

2. Perspectives de l'Algérie dans ses relations Sécurité et Défense avec l'OTAN , Mémoire du géopolitique non publié dans le cadre du séminaire géopolitique "La méditerranée", Mars 2007.

3) Les Périodiques :

1. Djeich, L'Algérie face au terrorisme et au crime organisé : stratégie bien déterminée, Revue mensuelle de l'Armée nationale populaire éditée par l'Etablissement des publications militaires, Janvier 2015, N 618.
2. Echeverria Jessus Carlos, Terrorism Financing : The particular case of Al Qaida in the Islamic Maghreb (AQMI), African Journal for the Prevention and Combating of Terrorism (ACSRT), Decembre 2011.
3. Simon Pierre Boulanger Martel, Transferts d'Armes vers l'Afrique du Nord Entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires, 24 mars 2014.
4. Alexis Arieff (Analyst in African Affairs), Algeria: Current issues, CRS Report for Congress, January 18, 2012.

4) Les sites éléctroniques:

1. Yahia Zoubir, Les États-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie, http://anneemaghreb.revues.org/169?lang-en#tocfrom1n4.

5) Autres sites :

1. **http://www.mae.gov.dz/default.aspx.**
2. **http://french.algeria.usembassy.gov/**
3. **http://caert.org.dz/**

فهرس الأشكـــــال والجـــــداول

الشكل	العنوان	رقم الصفحة
شكل رقم 1	خريطة تموقع الإرهابيين في الساحل .	34
الجداول	**العنوان**	**رقم الصفحة**
جدول رقم 1	حجم القوات العسكرية و الإنفاق العسكري للدول الإفريقية .	63
جدول رقم 2	ميزانية الدفاع الجزائرية من 2004 إلى 2013.	64
جدول رقم 3	أهم الدول التي استوردت منها الدول المغاربية أسلحتها مابين: 2006 و 2009	65
جدول رقم 4	جدول يوضح قيمة المساعدات الأمريكية للجزائر بالمليار دولار.	69

الفـــــــــــــــهرس

خطة البحث

مقدمة.....01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و التاريخي للإرهاب و العلاقات الجزائرية الأمريكية....11- 42

المبحث الأول: التعريف بالإرهاب و نشأته و جهود المنظمات الدولية و الإقليمية لمكافحته.....11

المطلب الأول: التعريف بالإرهاب و الحرب على الإرهاب **.....11**

المطلب الثاني: عوامل نشأة ظاهرة الإرهاب و جهود المنظمات الدولية و الإقليمية لمكافحته.....16

المبحث الثاني: الإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية.....28

المطلب الأول: تدهور العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية.....28

المطلب الثاني: عودة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية.....31

المبحث الثالث: التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي.....34

المطلب الأول: واقع التهديد الإرهابي في الساحل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.....34

المطلب الثاني: محورية الطاقة ومكافحة الإرهاب.....37

الفصل الثاني: صور و أشكال التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب.....75-44

المبحث الأول: المقاربتان الجزائرية و الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب.....44

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية الأمنية لمكافحة الإرهاب.....44

المطلب الثاني: المقاربة الأمريكية الأمنية لمكافحة الإرهاب.....48

المبحث الثاني: الإطار الثنائي للتعاون الجزائري الأمريكي لمكافحة الإرهاب 53

المطلب الأول: القوة الدبلوماسية الجزائرية و البحث عن حلفاء في مجال مكافحة الإرهاب.....53

المطلب الثاني: الجزائر و الحوار المتوسطي للناتو.....58

المبحث الثالث: مجالات التعاون الجزائري الأمريكي لمكافحة الإرهاب.....63

المطلب الأول: التعاون في المجال العسكري.....63

المطلب الثاني: التعاون في المجال الإستخباراتي.....71

الفصل الثالث: مشروع الشراكة الجزائرية الأمريكية: مؤشرات الاستمرار ومعوقاته.....77-98

المبحث الأول: العوامل المعوقة للشراكة الأمنية الجزائرية الأمريكية.....77

المطلب الأول: موانع بناء الشراكة الإستراتيجية الحقيقية بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.....77

المطلب الثاني: دور اللوبي الإسرائيلي المغربي في الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة بناء الشراكة الجزائرية الأمريكية.....83

المبحث الثاني: سيناريو الشراكة الأمنية الجزائرية الأمريكية في ظل الظروف الدولية الراهنة.....89

المطلب الأول: سيناريو بقاء الجزائر كشريك استراتيجي في مكافحة الإرهاب.....98

المطلب الثاني: سيناريو ترقية التعاون الجزائري الأمريكي إلى شريك استراتيجي على غرار المغرب.....92

خاتمة.....100

قائمة المراجع.....102

فهرس الأشكال و الجداول.....108